|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2019 جنيف، 20-10 يونيو 2019** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 14** | **الوثيقة C19/40-A** |
|  | **29 مايو 2019** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام | |
| المراجَعة الخارجية للحسابات | |
|  | |

|  |
| --- |
| **ملخص**  يتناول تقرير المراجع الخارجي للحسابات مراجَعة البيانات المالية لعام 2018.  **الإجراء المطلوب**  يدعى المجلس إلى النظر في تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام 2018 **والموافقة** على الحسابات في صيغتها المراجَعة.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  [*اللوائح المالية (طبعة 2010)*](https://www.itu.int/dms_pub/itu-s/opb/gen/S-GEN-REG_RGTFIN-2010-U5-PDF-a.pdf)*: المادة 28 والصلاحيات الإضافية* |

  
Corte dei conti

تقرير المراجع الخارجي للحسابات

**الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)  
  
مراجَعة البيانات المالية لعام 2018**

**27 مايو 2019**

**جدول المحتويات**

**الصفحة**

مقدمة 6

شهادة المراجعة 8

بنية البيانات المحاسبية 11

بيان الوضع المالي لعام 2018 11

الأصول 11

الأصول الجارية 11

التدفقات النقدية وما يعادلها 11

تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف 12

الاستثمارات 12

المستحقات 13

المستحقات الجارية الأخرى 13

المتأخرات 13

المخزونات 14

الأصول غير الجارية 14

الممتلكات والمنشآت والمعدات 14

مباني مقر الاتحاد 15

الأصول غير المادية 16

الخصوم 16

الخصوم الجارية 16

الموردون والدائنون الآخرون 16

الإيرادات المؤجلة 16

الأرصدة الاحتياطية 17

القروض والديون المالية 17

الخصوم الجارية الأخرى 17

الخصوم غير الجارية 17

ملخص مزايا الموظفين 18

مزايا الموظفين طويلة الأجل 18

مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 18

مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) 19

تأثير الخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي الأصول 19

مبلغ الخصوم الإكتوارية يتأثر بمعدل الخصم 19

معلومات محدثة عن المراجعة الإكتواري الكاملة 20

الانفصال عن صندوق التأمين الصحي للموظفين “SHIF”: نتيجة الدعوى القضائية 21

مزايا الموظفين: صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد) 21

صافي الأصول 21

بيان الأداء المالي لعام 2018 21

الإيرادات والنفقات 21

بيع المنشورات 22

النفقات المتعلقة بالتعاون الدولي والمساعدة التقنية: الأساس المنطقي لإبداء رأي متحفظ والإجراء العاجل اللازم لتعزيز الضوابط الداخلية وتقليل خطر ارتكاب الأخطاء أو الخسارة المالية 22

كشفت مراجعة الضوابط الرئيسية مواطن ضعف كبيرة في مجالات محددة 22

• المشتريات والمشاريع 23

يجب مراقبة المشتريات التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري/دولار أمريكي مراقبة فعالة 23

المشتريات على المستوى الإقليمي 25

طلب عربات التسوق 26

تضارب المصالح والإفصاح المالي في عملية المشتريات 26

انعدام الإشراف على الضوابط الداخلية على المستوى الإقليمي ومستوى المقر فيما يتعلق بالمشتريات 27

• إدارة النقدية 28

انعدام الإشراف على الضوابط الداخلية على المستوى الإقليمي ومستوى المقر فيما يتعلق بإدارة النقدية 28

• السفر في مهام رسمية 29

انعدام الإشراف على الضوابط الداخلية على المستوى الإقليمي ومستوى المقر فيما يتعلق بالسفر في مهام رسمية 29

• إدارة الموارد البشرية 30

قد تحد سرعة تنفيذ توصيات المراجعيْن الداخلي والخارجي للحسابات من المخاطر المهدِّدة للسمعة ومخاطر الاحتيال. 31

الموظفون 35

يلزم بذل المزيد من الجهود لتحديث البيانات الإدارية وتحقيق استقرار نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)   
المتعلق بالموارد البشرية 35

تسريع التحرك نحو فعالية إدارة الموارد البشرية 37

بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 38

جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 38

مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2018 39

صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد 39

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF) والصناديق الاستئمانية 39

مراجعة تكنولوجيا المعلومات 40

إطار الأخلاقيات 40

حماية المبلِّغين عن المخالفات 41

وحدة المراجعة الداخلية (IAU) 42

متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة 42

الملحـق I - متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة 43

الملحق II - متابعة الاقتراحات في تقاريرنا السابقة 67

# مقدمة

يتحدد الأساس القانوني لمراجَعة الحسابات التي قام بها مراجع الحسابات الخارجي في المادة 28 من *اللوائح المالية* (طبعة 2010) والصلاحيات الإضافية.

ويبلغ هذا التقرير المجلس بنتائج مراجَعة الحسابات التي قمنا بها.

لقد نظرنا ضمن عملية المراجَعة في تقرير الإدارة المالية للاتحاد الدولي للاتصالات في 31 ديسمبر 2018 وفي حسابات الميزانية وفي اتساقها. ويحكم الفترات المالية دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، *والقواعد المالية واللوائح المالية* للاتحاد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

وأجرينا مراجَعة الحسابات للسنة المالية 2018 استناداً إلى معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجَعة الحسابات (INTOSAI)، وإلى نظام المعايير المحاسبية الدولية IPSAS، ووفقاً للصلاحيات الإضافية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من اللوائح المالية للاتحاد.

وقد خططنا أنشطة العمل وفقاً لاستراتيجية مراجعتنا للتوصل إلى اقتناع معقول بأن البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية.

وقمنا بتقييم المبادئ المحاسبية والتقديرات ذات الصلة التي وضعتها إدارة الاتحاد وقمنا بتقييم مدى كفاية عرض المعلومات في البيانات المالية.

وقمنا باختبار عدد من المعاملات والوثائق ذات الصلة على أساس العينة وحصلنا على ما يكفي من الأدلة الموثوقة فيما يتعلق بالحسابات والكشوف في البيانات المالية.

وهكذا، حصلنا، من خلال المراجَعة التي قمنا بها، على أساس كافٍ للرأي الوارد أدناه.

وتم في أثناء عملية المراجَعة توضيح جميع المسائل ومناقشتها مع الموظفين المسؤولين.

وعقد الفريق مناقشات منتظمة مع السيد آلاسان با، رئيس دائرة إدارة الموارد المالية في الاتحاد، ومع عدد من الموظفين العاملين تحت إشرافه أو الموظفين في الدوائر الأخرى، تبعاً للموضوع قيد النظر.

وقد قدّمت نتيجة مراجَعة الحسابات في 16 مايو 2019.

وعملاً بالفقرة 9 من الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجَعة الخارجية، أحاطنا الأمين العام علماً من خلال موظفيه بأنه سوف يرسل لنا تعليقاته لإدراجها في التقرير. وقد وردت تلك التعليقات في 24 مايو 2019 وأدرجت على النحو الواجب في التقرير.

لقد قمنا بمراجَعة تقرير الإدارة المالية للاتحاد بشأن حسابات المنظمة فيما يتعلق بالنتائج المالية حتى 31 ديسمبر 2018، والتي قدمت امتثالاً للمادة 28 من *اللوائح المالية (طبعة 2010)*.

وقد أدرج في البيانات المالية تقرير للإدارة يشير إلى حسابات السنة المالية 2018، وقعه الأمين العام ورئيس دائرة إدارة الموارد المالية في 27 مارس 2019، وهو يشكل جزءاً أساسياً من وثائق المراجَعة.

وعلاوةً على ذلك، تلقينا أيضاً بيان الرقابة الداخلية لعام 2018، الذي وقعه الأمين العام في 27 مارس 2019.

وفي 16 مارس 2018، أبلغ الأمين العام رئيسنا بأن الإدارة قد اكتشفت حالة احتيال في مكتب إقليمي لا تندرج في نطاق المراجَعة التي أجريناها.

وأفاد الأمين العام لاحقاً بأن التحقيق الذي أجرته الإدارة قد خلص إلى أن الاحتيال الناجم عن تضارب في المصالح في مجال المشتريات قد ارتُكب على مدى عدة سنوات.

وبصفتنا مراجعين خارجيين، أولينا اهتماماً كبيراً للقضايا التي أثيرت من خلال الكشف عن حالة الاحتيال.

وبغية تقييم فعالية استجابة الإدارة لحالة الاحتيال المحددة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة (ISSAI وISA)، قررنا أن نجري المزيد من أنشطة المراجعة في المقر في صيف 2018 وفي المكتب الإقليمي المعني في يناير 2019.

ولقد نظرنا أيضاً ضمن عملية المراجَعة في البيئة التي ارتُكب فيها الاحتيال وقدرة أطر الرقابة الداخلية على ضمان التخفيف على نحو فعال من حدة المخاطر وحماية موارد المنظمة. وقمنا بتحديد عدد من أوجه القصور في أطر الرقابة الداخلية وآليات مساءلة ضعيفة.

وقمنا على الفور بإبلاغ الإدارة بنتائج مراجعة الحسابات التي قمنا بها من خلال توجيه رسالتين إداريتين للأمين العام؛ أُرسلت الأولى في 27 أكتوبر 2018 وتضمنت توصيتين، وأُرسلت الثانية في 26 مارس 2016 وتضمنت سبع توصيات واقتراحاً واحداً.

وردّ الأمين العام في 17 أبريل 2019 بقبول جميع توصياتنا والمقترح المذكور أعلاه.

وينبغي الإشارة أيضاً إلى أننا أجرينا حواراً بناءً ومتواصلاً وتبادلنا الأفكار مع كل من وحدة المراجعة الداخلية، بهدف تنسيق أدوار كل منا، ومع أعضاء اللجنة IMAC على السواء لزيادة وعي الاتحاد بشأن أهمية منع الاحتيال وأهمية نظام فعّال للرقابة الداخلية.

ونود إبراز حقيقة أنه إلى جانب التوصيات المقدمة في الرسالتين الإداريتين المذكورتين أعلاه، قُدمت بالفعل عدة توصيات أخرى في تقاريرنا السابقة (بما في ذلك التقرير الخاص C18/125 بشأن قياس أداء المكاتب الإقليمية) في مجالات مختلفة، إذا ما نفذتها الإدارة دونما إبطاء، يمكن أن تحد من مخاطر الاحتيال من خلال إطار مساءلة أكثر فعالية.

فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية لعام 2018، كشفت الفحوص التي أجريناها أن النفقات المتعلقة بالتعاون الدولي والمساعدة التقنية صُرّح بها ونُفذت من خلال نظام رقابة داخلية لا يمكن أن نعتمد عليه لغرض مراجعتنا. ولم تكن هناك أي إجراءات مراجعة مرضية يمكن أن نعتمدها لإقناعنا بأن النفقات المسجلة خالية من أخطاء مادية.

وبالتالي، ووفقاً للمعايير الدولية (ISA 705) أبدينا الرأي في شهادة المراجعة لدينا فيما يتعلق بهذا المجال من مجالات النفقات. وقدمنا تفاصيل لدعم رأينا المعدّل في الصيغة المطولة من التقرير (الفقرات من 82 إلى 85)، وسلطنا الضوء على أهم الخطوات التي، في رأينا، ينبغي أن تتخذها الإدارة لتعزيز أنظمة مراقبة النفقات المتصلة بالتعاون الدولي والمساعدة التقنية.

وسنواصل تقييم فعالية التدابير التي تتخذها الإدارة ونحتفظ بالحق في تقديم تقرير أكثر تفصيلاً عن نتائج مراجعة الحسابات التي قمنا بها.

وقد أبرزنا نتائج نشاط المراجَعة الذي قمنا به في شكل "توصيات" و"مقترحات". ففي حين تندرج التوصيات ضمن عملية المتابعة التي يقوم بها فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، فإن المقترحات يضطلع بمتابعتها المراجع الخارجي للحسابات وحده. ولكن من حيث المبدأ، يمكن لمجلس الاتحاد أن يكلف الأمين العام، بناءً على مشورة من اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)، بتنفيذ "مقترح" حيثما يُعتبر ضرورياً.

كما قمنا بمراجَعة حسابات تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2018، طبقاً للفقرة 6 من *"يقرر"* من القرار 11 (المراجَع في بوسان، 2014).

وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا لما لمسناه من كياسة وعون من جميع المسؤولين في الاتحاد الذين طلبنا منهم المعلومات والوثائق.

  
Corte dei conti

# شهادة المراجعة

الرأي

لقد راجعنا البيانات المالية للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) التي تتألف من بيان الوضع المالي في 31 ديسمبر 2018، وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول وجدول التدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2018 فضلاً عن الملاحظات المتعلقة بالبيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات تفسيرية أخرى.

وفي رأينا، باستثناء ما يتعلق بالآثار المحتملة للمسألة الموصوفة في الفقرة المتعلقة بالأساس الذي يقوم عليه الرأي المتحفظ، تَعرض البيانات المالية المصاحبة بصورة صادقة، في جميع النقاط الأساسية، الوضع المالي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) حتى 31 ديسمبر 2018، وأداءه المالي، والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) والقواعد المالية واللوائح المالية للاتحاد.

الأساس الذي يقوم عليه الرأي المتحفظ

لقد أجرينا المراجَعة طبقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجَعة الحسابات (ISSAI) واللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد. والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجَعة الحسابات، في مجال مراجَعة البيانات المالية، تستند مباشرةً إلى المعايير الدولية للمراجَعة (ISA). وتطبق مؤسسة كورتي دي كونتي أحكام المعايير الدولية للمراجَعة حيثما كانت متماشية مع الطبيعة المحددة لما تقوم به من مراجَعة. ويرد مزيد من الوصف لمسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في القسم الخاص من تقريرنا الذي يتناول مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجَعة البيانات المالية. ونحن مستقلون عن الاتحاد وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالمراجَعة التي أجريناها للبيانات المالية في منظومة الأمم المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد أن أدلة المراجَعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

تتمثل رسالة قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد (ITU-D) في تعزيز التعاون والتضامن الدوليين من أجل تقديم المساعدة التقنية واستحداث وتطوير وتحسين تجهيزات وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. ويتعين على القطاع أن ينهض بالمسؤولية المزدوجة للاتحاد بوصفه إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ووكالة منفذة في ذات الوقت لتنفيذ المشروعات في إطار منظومة التنمية بالأمم المتحدة أو من خلال ترتيبات أخرى للتمويل، بحيث يسهل ويعزز تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توفير وتنظيم وتنسيق أنشطة التعاون والمساعدة التقنية. وأعمال قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) مدعومة بأمانته ومكتب تنمية الاتصالات ‏(BDT). ويتألف مكتب تنمية الاتصالات من أربع دوائر ومن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق. وفيما يتعلق بالنفقات المنفذة خلال عام 2018، يبين **جدول الإبلاغ القطاعي** للبيانات المالية في 31 ديسمبر 2018 النفقات المتصلة بالتعاون الدولي والمساعدة التقنية في المجال المذكور أعلاه، والتي لا يوجد بشأنها أي نظام للرقابة الداخلية الذي يمكن أن يعتبر "موثوقاً" لغرض مراجعتنا. ولا توجد أي إجراءات مراجعة مرضية أخرى يمكن أن نعتمدها لإقناعنا بأن النفقات المسجلة خالية من أخطاء مادية.

معلومات أخرى

الأمين العام للاتحاد هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتألف المعلومات الأخرى من عرض "المؤشرات المالية الرئيسية" التي يبينها الأمين العام في تقديمه لتقرير الإدارة المالية.

ولا يشمل رأينا بشأن البيانات المالية هذه المعلومات الأخرى ولا نعرب عن أي شكل من استنتاجات التأكيد بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بالمراجَعة التي أجريناها للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر، عند القيام بذلك، فيما إذا كانت المعلومات غير متسقة مادياً مع البيانات المالية أو مع المعرفة المكتسبة من المراجَعة التي قمنا بها، أو فيما إذا كانت تبدو غير صحيحة مادياً. وإذا استنتجنا، استناداً إلى العمل الذي أجريناه، أن هذه المعلومات الأخرى تشوبها مغالَطة مادية، يتعين علينا الإبلاغ عن ذلك. ولا شيء لدينا نبلّغ عنه بهذا الصدد.

مسؤوليات الأمين العام للاتحاد والمكلفين بإدارة البيانات المالية

الأمين العام هو المسؤول عن إعداد البيانات المالية وتقديمها بأمانة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وعن نظام الرقابة الداخلية حسبما يراه ضرورياً لتمكين إعداد بيانات مالية لا تشوبها أي أخطاء مادية، سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، يكون الأمين العام مسؤولاً عن تقييم قدرة الاتحاد على الاستمرار في عمله، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتصلة بالاستمرارية واستعمال مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كان الأمين العام ينوي تصفية المنظمة أو وقف الأنشطة أو إذا كان لا يملك بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

ويتولى المكلّفون بالإدارة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للاتحاد.

مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجَعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التوصل إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ، وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا. ويمثل التأكيد المعقول درجة عالية من التأكيد ولكنه لا يضمن أن مراجعةً أجريت وفقاً للمعايير الدولية للمراجَعة ستكشف دائماً أخطاء مادية في حال وجودها. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ، وتعتبر جسيمة إذا كان من الممكن أن نتوقع بشكل منطقي أنها ستؤثر، سواء منفردةً أم مجموعةً، على القرارات الاقتصادية للمستعملين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

وكجزء من المراجَعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجَعة، فإننا نتحلى بالاحترافية خلال كامل عملية المراجَعة سواء تعلق الأمر بالحكم على البيانات أو التشكك فيها. كما أننا نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ، ووضع إجراءات المراجَعة وتنفيذها استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة المراجَعة الكافية والمناسبة لتوفير أساس لرأينا. وخطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش أعلى من خطر عدم اكتشاف تلك الناتجة عن الخطأ، إذ يمكن أن ينطوي الغش على التواطؤ أو التزوير أو الإغفال المتعمد أو المغالطات التفسيرية أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجَعة من أجل وضع إجراءات مراجَعة تكون ملائمة في ظل هذه الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للاتحاد.

• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والبيانات المبلغة ذات الصلة التي تقدمها الإدارة.

• الخروج باستنتاج بشأن مدى ملاءمة استعمال الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجَعة التي يتم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان يوجد عدم يقين مادي بخصوص أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً هامة بشأن قدرة الاتحاد على الاستمرار في عمله. وفي حال استنتجنا وجود عدم يقين مادي، نكون مطالبين باسترعاء الانتباه، في تقرير مراجعتنا، إلى البيانات المبلغة ذات الصلة الواردة ضمن البيانات المالية، أو بتعديل رأينا إذا كانت هذه البيانات المبلغة غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجَعة المتحصل عليها حتى تاريخ تقرير المراجَعة. ومع ذلك، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى توقف الاتحاد عن مزاولة أعماله.

• تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك البيانات المبلغة، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على نحو يحقق عرض هذه البيانات بأمانة.

ونتواصل مع المكلّفين بالإشراف الإداري فيما يخص نطاق المراجَعة وتوقيتها المخطط لهما ونتائج المراجَعة المهمة، من بين عدة أمور أخرى، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية حدّدناها أثناء المراجَعة.

تقرير بشأن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وعلاوةً على ذلك نرى أن معاملات الاتحاد التي عُرضت علينا أو التي اختبرناها كجزء من مراجعتنا، كانت، في جميع الجوانب الهامة، مطابقة للوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد وسلطته التشريعية.

وطبقاً للوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد (المادة 28) والصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجَعة الخارجية للحسابات (الملحق I بهذه اللوائح المالية والقواعد المالية)، أصدرنا أيضاً تقريراً مفصلاً بشأن أعمال المراجَعة التي قمنا بها للبيانات المالية للاتحاد لعام 2018.

أبرز الوقائع

نسترعي الانتباه إلى واقع أن بيان الوضع المالي يكشف عن نقص صافي الأصول (395,2– مليون فرنك سويسري) ناجم بشكل أساسي عن تأثير الالتزامات الإكتوارية المتعلقة بمزايا الموظفين على المدى الطويل والمسجلة في بيان الوضع المالي بمبلغ 573,4 مليون فرنك سويسري. وترد في تقريرنا تفاصيل التحليل الذي قمنا به. وتقوم الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة، وأكدت لنا أنها ستقوم بمراقبة فعالية هذه التدابير. ولا يُعدل رأينا فيما يتعلق بهذه المسألة.

روما، 27 مايو 2019

*أنجيلو بوسيما  
رئيس مؤسسة كورتي دي كونتي*

# بنية البيانات المحاسبية

1 تتضمن البيانات المالية للاتحاد التي أُعدت وعُرضت امتثالاً للمعيار IPSAS 1 العناصر التالية:

• بيان الوضع المالي - الرصيد في 31 ديسمبر 2018 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2017 والذي يبين الأصول (مقسمة إلى أصول جارية وأصول غير جارية)، والخصوم (مقسمة إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية)، وصافي الأصول؛

• بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2017 والذي يبين الفائض/العجز للسنة المالية؛

• بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 الذي يبين قيمة صافي الأصول بما فيها الفائض أو العجز للسنة المالية وكذلك الخسائر المسجلة مباشرةً في صافي الأصول دون أن تؤثر في بيان الأداء المالي؛

• جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 الذي يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وما يعادلها، ويراعي المعاملات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ومجاميع الخزانة في نهاية السنة المالية؛

• مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2018؛

• ملاحظات على البيانات المالية تتضمن معلومات عن السياسات المحاسبية ومعلومات إضافية لازمة لن‍زاهة التقديم.

# بيان الوضع المالي لعام 2018

## الأصول

2 في عام 2018 بلغت الأصول مقدار 410,6 مليون فرنك سويسري، مع زيادة قدرها 37,9 مليون فرنك سويسري (%10,2+) مقارنةً بالقيمة المسجلة في عام 2017 (372,8 مليون فرنك سويسري).

3 وتتألف من أصول جارية بمقدار 310,7 مليون فرنك سويسري، تمثل نسبة 75,7 في المائة من مجموع الأصول (بعد أن كانت تمثل نسبة %72,9 في عام 2017)، وأصول غير جارية بمقدار 99,99 مليون فرنك سويسري، تمثل %24,3 من مجموع الأصول (%27,1 في عام 2017). ويحدَّد الأساس المستخدم في تقييم الأصول في المبادئ المحاسبية الرئيسية (الملاحظة 2).

## الأصول الجارية

4 في عام 2018 بلغ مجموع الأصول الجارية مقدار 310,7 مليون فرنك سويسري، ما يمثل زيادة بمقدار 38,8 مليون فرنك سويسري (%14,3+) مقارنةً بعام 2017 (271,9 مليون فرنك سويسري). وبتفحص التحركات في الأبواب الفرعية، نلاحظ أن النمو الإجمالية يعزى إلى زيادة في "التدفقات النقدية وما يعادلها" (26,5+ مليون فرنك سويسري) فضلاً عن "الاستثمارات" (17,6+ مليون فرنك سويسري). وانخفضت "مستحقات المعاملات التبادلية" و"مستحقات المعاملات غير التبادلية" (3,5– مليون فرنك سويسري و2,8– مليون فرنك سويسري، على التوالي)؛ وزادت "المستحقات الأخرى" (1+ مليون فرنك سويسري) وانخفضت المخزونات انخفاضاً طفيفاً (0,1– مليون فرنك سويسري).

## التدفقات النقدية وما يعادلها

5 شهد الباب الفرعي "التدفقات النقدية وما يعادلها" الذي بلغ مجموعه 161,8 مليون فرنك سويسري، زيادة بنسبة %19,6 مقارنةً بمبلغ 135,3 مليون فرنك سويسري في عام 2017؛ وكان يشمل النقد المتاح وجميع الأرصدة في الحسابات الجارية للاتحاد في البريد والمصارف في 31 ديسمبر 2018. وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى "الحسابات المصرفية الجارية بالفرنك السويسري" (5,9+ مليون فرنك سويسري) التي تعادل نسبتها حوالي %15,9 من مجموع الباب الفرعي وإلى "حسابات الإيداع بالفرنك السويسري" (21+ مليون فرنك سويسري) التي تعادل نسبتها حوالي %67,8 من مجموع الباب الفرعي، بينما انخفضت "الحسابات المصرفية الجارية بالعملات الأجنبية" التي تعادل نسبتها حوالي %15,7 من مجموع الباب الفرعي، انخفاضاً طفيفاً (0,3– مليون فرنك سويسري). ويرد بيان مفصل للتدفقات النقدية وما يعادلها في الملاحظة 6 في تقرير الإدارة المالية.

6 وقد طلبنا إلى جميع المصارف التي لها علاقات تجارية بالاتحاد تأكيد أرصدة الحسابات الجارية في 31 ديسمبر 2018. وتحققنا من أن الأرصدة قد سُجلت في الحسابات وفقاً للأصول. وفُسرت وبُررت جميع أوجه التباين التي ظهرت في التأكيدات الواردة من المصارف. وجدير بالذكر أننا لم نتلق تأكيداً مباشراً من تسعة مصارف. ونقر بالجهود التي بذلتها الإدارة لتمكيننا من الحصول على جميع التأكيدات، ومع ذلك فقد حدّ ذلك من عملنا في هذا المجال.

7 وبالإشارة إلى تأكيدات المصارف المطلوبة التي لم ترد، زوّدتنا إدارة الاتحاد بنسخة من البيانات حتى 31 ديسمبر 2018 المتعلقة بجميع المصارف المذكورة أعلاه، واستخدمناها من أجل توفيق الحسابات.

### تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف

8 نتيجة مراجعتنا لتأكيدات المصارف، وجدنا كما في السنوات الماضية، اختلافات بين قوائم التوقيعات المعتمدة التي تحتفظ بها الإدارة في المقر الرئيسي والقوائم التي تلقيناها من المصارف. وبسبب عدم تلقينا جميع التأكيدات اللازمة، لم نتمكن من التوصل إلى استنتاج بشأن التوقيعات. ونعترف بأن الإدارة اتخذت إجراءات عاجلة في هذا الشأن، متواصلةً مع المصارف المعنية لتسوية مظاهر الاختلاف.

9 ومع ذلك، يجب أن نجدد توصيتنا 1/2012 التي تطلب التوقيع المزدوج على الأقل للحسابات المصرفية بينما تقر الإجراءات التي تتخذها الإدارة بهذا الصدد.

***التوصية رقم 1***

10 نجدد توصيتنا 1/2012، وبالتالي نوصي بالتوقيع المزدوج على الأقل كقاعدة عامة لإدارة الحسابات المصرفية وبذل الجهود اللازمة، في جميع الأحوال، لضمان الامتثال لشروط التوقيعات المشتركة والفردية فوق عتبة 5 000 دولار أمريكي.

***تعليقات من الأمين العام***

نأخذ علماً بهذه التوصية. والتوقيع المزدوج موجود بالفعل في جميع المصارف كما أن جميع المعاملات التي يقوم به الموظفون تظهر بجلاء. وسنقوم باستعراض جميع مصارفنا للتأكد من أن تعليماتنا مسجلة على نحو سليم.

## الاستثمارات

11 في عام 2018 بلغ الباب الفرعي "الاستثمارات" 49,0 مليون فرنك سويسري ما يمثل انخفاضاً بمقدار 17,6 مليون فرنك سويسري (%56,2–) مقارنةً بعام 2017 (31,4 مليون فرنك سويسري)، وكان يشمل استثمارات محددة الأجل لا يتجاوز استحقاقها 6 أشهر بداية من 31 ديسمبر 2018. ويرد في الملاحظة 7 في تقرير الإدارة المالية تقسيم مفصل للاستثمارات بحسب تاريخ الاستحقاق.

12 وفي الملاحظة 2 من تقرير الإدارة المالية، بشأن المبادئ المحاسبية الرئيسية، تقدم الفقرة المحددة بشأن الصكوك المالية معلومات عن كشوف الاستثمارات. وطبقاً للمعايير IPSAS، تقدم الملاحظة 4 معلومات عن إدارة المخاطر المالية، لا سيما وأن جميع الاستثمارات تتعرض لمخاطر الائتمان فضلاً عن المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة والسيولة والسوق.

## المستحقات

13 بلغت المستحقات الحالية، سواء كانت عن معاملات تبادلية أم غير تبادلية، قيمة صافية بمقدار 90,8 مليون فرنك سويسري في 2018، مقارنةً بمبلغ 97,1 مليون فرنك سويسري في عام 2017. ومثلت %27,6 من مجموع الأصول الجارية مقارنةً بحوالي %35,7 في عام 2017.

14 وهي تمثل، كما جاء في الملاحظة 8 في تقرير الإدارة المالية، الإيرادات غير المحصلة التي التزمت الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون بدفعها للاتحاد من أجل المساهمات السنوية، وشراء المنشورات، ومعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية، وأي فواتير أخرى يصدرها الاتحاد.

15 أما المستحقات غير الجارية، الموضحة كذلك في الملاحظة 8، فقد اقتصر حضورها على معاملات غير تبادلية، وبلغت 16,6 مليون فرنك سويسري (7,0 مليون فرنك سويسري في عام 2017). وقد رصدت بالكامل في 31 ديسمبر 2018 تماشياً مع المبادئ الموضحة في الملاحظة 2 في البيانات المالية.

## المستحقات الجارية الأخرى

16 يرد مبلغ 8,5 مليون فرنك سويسري (7,5 مليون فرنك سويسري في عام 2017) في الرصيد الختامي في إطار المستحقات الأخرى. ويرد تقسيم مفصل "للمستحقات الأخرى" في الملاحظة 10 من تقرير الإدارة المالية. وبالإضافة إلى "حسابات المستحقات"، التي تمثل، في المقام الأول، النفقات المدفوعة مسبقاً المتعلقة بميزانية عام 2018، تُعزى الزيادة أيضاً بالمقارنة مع 2017 إلى مبلغ يقارب 1,5 مليون فرنك سويسري يمثل المبالغ التي يتعين استردادها نتيجة حالة الاحتيال.

## المتأخرات

17 بلغ مجموع المتأخرات والحسابات الخاصة بالمتأخرات والحسابات الخاصة بالمتأخرات الملغاة 39,7 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2018، مع زيادة بمقدار 2,7 مليون فرنك سويسري بالمقارنة مع 31 ديسمبر 2017 (حيث بلغ هذا المجموع 42,2 مليون فرنك سويسري). وتمثل المتأخرات الخاصة، المبالغ المستحقة على الجهات المدينة التي اتفقت على جدول تسديد مع الاتحاد بموجب القرار 41. وفي 2018، توصلت ست دول أعضاء أخرى إلى اتفاق لسداد متأخراتها، ومن ثم، ازداد مبلغ المتأخرات الخاصة من 7,6 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2017 إلى 17,2 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2018. وأُلغي اتفاق مع دولة عضو بسبب عدم التسديد.

18 القرار 152 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين الذي يعترف *"بالحاجة إلى زيادة معدل تحصيل المساهمات من أعضاء القطاعات والمنتسبين والحد بشكل كبير من متأخراتهم"*. ونظراً إلى أن متأخرات أعضاء القطاعات والمنتسبين بلغت 11,2 مليون فرنك سويسري وهو ما يمثل معظم المبلغ الإجمالي، وأنه لم تُبرم أي اتفاقات سداد جديدة مع أعضاء القطاعات في 2018، يلزم اتخاذ إجراءات.

***الاقتراح رقم 1***

19 نقترح أن تواصل الإدارة جهودها الرامية إلى التفاوض بشأن خطط السداد مع أعضاء القطاعات والمنتسبين.

***تعليقات من الأمين العام***

تعمل الإدارة بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء من أجل خفض ديون أعضاء القطاعات والمنتسبين. وانخفضت هذه الديون المحددة بنسبة %24 في 2018. وتتعلق الديون المتبقية أساساً بأعضاء القطاعات والمنتسبين غير النشطين الذين تم إلغاؤهم بالفعل من قائمة الأعضاء. ولا يمكن للإدارة أن تقرر توقيع اتفاق السداد وإنما اقتراحه فقط.

## المخزونات

20 في عام 2018، تم تسجيل البنود المتعلقة بالمنشورات والتذكارات واللوازم بقيمة صافية قدرها 0,54 مليون فرنك سويسري ما يمثل انخفاضاً بمقدار 0,12 مليون فرنك سويسري مقارنةً بعام 2017 حيث بلغت القيمة الصافية 0,66 مليون فرنك سويسري. وترد تفاصيل المخزونات في الملاحظة 9 من تقرير الإدارة المالية التي تبين أن الانخفاض يرجع أساساً إلى انخفاض قيمة المنشورات وانخفاض اللوازم.

## الأصول غير الجارية

21 بلغ مجموع الأصول غير الجارية في 31 ديسمبر 2018 مقدار 100,0 مليون فرنك سويسري، حيث سجلت انخفاضاً بمقدار 0,9 مليون فرنك سويسري (%0,9–) مقارنةً بعام 2017 عندما بلغت 100,9 مليون فرنك سويسري وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى اهتلاك قيمة مباني الاتحاد.

22 ويتألف هذا الباب من "الممتلكات والمنشآت والمعدات" بمقدار 95,6 مليون فرنك سويسري، أو %95,6 من مجموع الأصول غير الجارية (في عام 2017 كانت 99,0 مليون فرنك سويسري أو ما يمثل 98,1 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية) و"الأصول غير المادية" التي تبلغ 2,1 مليون فرنك سويسري أو نسبة %2,1 من المجموع (1,0 مليون فرنك سويسري في عام 2017، أو %1) و"الأصول قيد الإنشاء" التي بلغت 2,3 مليون فرنك سويسري في عام 2018 (وفي عام 2017 بلغت قيمتها 0,9 مليون فرنك سويسري)، أو ما يمثل 2,3 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية. ويرد توضيح أول عنوانين فرعيين في الملاحظتين 11 و12 في تقرير الإدارة المالية، على التوالي. وتبين الملاحظة 13، العنوان الفرعي "الأصول قيد الإنشاء".

## الممتلكات والمنشآت والمعدات

23 تبلغ قيمة هذا الباب 95,6 مليون فرنك سويسري، وكانت القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2018 من التكاليف الرأسمالية المقيدة مطروحاً منها الاستهلاك ذو الصلة. وتشير الفئات الرئيسية إلى المباني (سُجلت قيمة صافية بمقدار 94,7 مليون فرنك سويسري في عام 2018؛ وكانت 97,7 مليون فرنك سويسري في عام 2017)؛ وإلى معدات تكنولوجيا المعلومات (بلغت القيمة الصافية 0,8 مليون فرنك سويسري في عام 2018، و1,1 مليون فرنك سويسري في عام 2017). وهي موضحة في الملاحظة 11 في تقرير الإدارة المالية.

24 يقتضي المعيار IPSAS 1 أن يتم، في بيان الوضع المالي، قيد المباني بمثابة أصول. وبالنسبة إلى القيد الأولي، فإن المعيار IPSAS 17 ينص على ضرورة الإشارة إلى تكاليف هذه البنود أو إلى قيمة عادلة لها يمكن التعويل عليها. وتخصم قيمة الاستهلاك بصفة منتظمة على مدى العمر النافع للأصل، ويجب أن يعكس أسلوب الإهلاك النمط الذي من المتوقع وفقاً له أن يستهلك الكيان المعني فوائد الأصل الاقتصادية أو إمكانيات استخدامه في المستقبل. ويجب إعادة النظر في القيمة المتبقية بصفة سنوية على الأقل وأن تساوي المبلغ الذي سيتلقاه الكيان حالياً إذا كان الأصل قد بلغ السن والحالة المتوقعين له في نهاية عمره النافع. والأرض والمباني أصلان منفصلان ويحسبان كل على حدة حتى في حالة حيازتهما معاً.

25 ويتعين على مراجع الحسابات الخارجي، وفقاً للملحق II للوائح المالية للاتحاد، أن يقرر ما إذا "كانت قد طبقت إجراءات مرضية لمراجع الحسابات الخارجي على تسجيل الأصول والخصوم والفوائض والعجز".

26 وجاء في الملاحظة 2 من تقرير الإدارة المالية "مبادئ المحاسبة الرئيسية" الفقرة الفرعية "الأصول المادية" أن القيد الأولي للمباني جرى وفقاً *"للقيمة الذاتية" "على أساس الدراسة التي أجراها مكتب استشاري خارجي"*، وذلك لتحديد قيمة رصيد الميزانية الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية IPSAS. واعتبر ذلك "التكلفة التاريخية"، وحُدد الاستهلاك بالاستناد إلى *"عمر نافع تقديري"* الذي يبلغ 100 سنة لهيكل المبنى. أما الأرض التي للاتحاد عليها "حق في المساحة" مجاني، فلم تؤخذ في الحسبان عند تحديد القيمة الأولية للمباني.

27 يمنح الاتحاد السويسري التمويل اللازم لإنشاء مبانٍ للمنظمات الدولية عن طريق مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) على شكل قروض بشروط ميسرة، أي لفترة 50 سنة بسعر فائدة يساوي %0. وكما ذُكر سابقاً، يوفر كانتون جنيف الأرض مجاناً بموجب "حق الانتفاع بالأرض". ويرد توضيح قيمة القرض المقدم من مؤسسة مباني المنظمات الدولية في الملاحظة 16 في تقرير الإدارة المالية الذي يشير أيضاً إلى أن سداد القرض الممنوح من أجل المبنى الجديد لن يبدأ إلا بعد تسليم المبنى بنجاح ببداية عام 2026 في أقرب الآجال.

28 وفي السنة الأولى من ولايتنا أصدرنا التوصية رقم 3/2012، المتعلقة بإعادة التفاوض على اتفاق الدولة المضيفة. ونحن نتابع هذه التوصية: إذ شُكِّل في عام 2017 فريق عمل للاتحاد الدولي للاتصالات/البلد المضيف، مؤلَّف من ممثلين عن الاتحاد الدولي للاتصالات، وكانتون جنيف (مالك الأرض)، والاتحاد السويسري ومؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI)، لمناقشة حق الانتفاع بالأرض (droit de superficie) تحديداً. وفي أبريل 2019، أُحطنا علماً بأن المشروع لا يزال قيد المناقشة وأنه ينبغي مواصلة التفاوض بشأن تخفيض المدة المقترح من السلطات السويسرية. وما إن يتم وضع الصيغة النهائية لهذا الاتفاق، ينبغي تصويب القيم المحاسبية المتبقية بناءً على ذلك.

29 وفي الملاحظة 11 في البيانات المالية كانت المباني التي أُدرجت كأصول غير جارية هي مبنى البرج، ومبنى فارامبيه، والملحق C، والكافيتريا، ومبنى مونبريان. وفيما يتعلق بالمباني كما ذُكر أعلاه، فقد تغيرت القيمة المحاسبية الصافية من 97,7 مليون فرنك سويسري في 1 يناير 2018 إلى 94,7 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2018، وذلك بسبب الاستهلاك المعتمد خلال السنة والبالغ 3 ملايين فرنك سويسري.

30 وكما جاء في الملاحظة 13، قررت الإدارة في 2018 أن تكشف تكاليف الإضافات (983 000 فرنك سويسري) بصورة منفصلة عن التكاليف المتصلة بالمباني قيد الإنشاء (1 326 000 فرنك سويسري) *"استعداداً لمشروع المبنى الجديد وبالتالي السماح بمتابعة شفافة للمشروع خلال مرحلة الإنشاء"*.

### مباني مقر الاتحاد

31 أجاز مؤتمر المندوبين المفوضين (بوسان، 2014) للمجلس، بموجب قراره 194، إنشاء فريق عمل تابع للمجلس يعنى باستكشاف الخيارات المتاحة بشأن مباني مقر الاتحاد في الأجل الطويل (CWG‑HQP). وعُرضت نتائج فريق العمل على المجلس في دورته لعام 2016.

32 وافق مجلس الاتحاد لعام 2016، بمقتضى المقرر 588 المؤرخ 10 يونيو 2016، على تبديل مبنى فارامبيه بمبنى جديد يستوعب أيضاً مكاتب ومرافق مبنى البرج، مع الاحتفاظ بمبنى مونبريان وتجديده؛ واعتبر هذا الإجراء الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة، مع افتراض بيع موفق لمبنى البرج. وأُشئ فريق استشاري للدول الأعضاء (MSAG).

33 أقر القرار 212 الذي اعتمده مؤتمر المندوبين المفوضين الذي عُقد في دبي في 2018 الحاجة إلى إشراك الدول الأعضاء في الاتحاد في اتخاذ القرارات بشأن بناء مقر الاتحاد المستقبلي وأكد أن المشروع سيُمول بشكل أساسي من خلال قرض بدون فوائد بقيمة 150 مليون فرنك سويسري يُقدم من البلد المضيف (على ألا يتجاوز مبلغ القرض هذه القيمة) وأن تمويل المشروع يمكن استكماله أيضاً بمبالغ الرعاية والتبرعات وبالصندوق المؤقت الذي أنشأه المجلس. وتم أيضاً تأكيد الفريق الاستشاري للدول الأعضاء مع ولاية تشمل استعراض تقدم المشروع وتقديم إرشادات بشأن نطاق المشروع وتكلفته وتوقيته.

34 فيما يخص الرعاية والتبرعات، تعهدت أربع دول أعضاء بالفعل بالمساهمة بمبلغ إجمالي قدره حوالي 15 مليون فرنك سويسري.

35 تم الكشف عن صندوقين مختلفين يتعلقان بالمباني الجديدة في الحسابات (الإبلاغ القطاعي والملحق باء2): الصندوق الخاص بمشروع تشييد المباني الجديدة (الذي سيُغذى من خلال القرض) وصندوق احتياطي المبنى الجديد الذي يخصص له الأمين العام مبلغ 6 ملايين فرنك سويسري من فائض الميزانية. وفي 31 ديسمبر 2018 بلغ الصندوق 6 095 000 فرنك سويسري.

36 وتم دفع الشريحة الأولى من القرض المتعلق بالمشروع. وبعد التصميم المبدئي للمشروع الذي قُدم في أكتوبر 2018، يجري حالياً دراسة نسخة محسنة جديدة ولايزال يتعين تقديم النسخة النهائية.

37 ويتواصل الإجراء بأكمله حالياً، ريثما يتم حل بعض المسائل التي لا تزال عالقة بشأن بيع البرج. وبمجرد اتخاذ القرار النهائي بشأن هدم مبنى فارامبيه، تتعين إعادة حساب اهتلاك قيمة هذا المبنى، كما هو مسجل في الحسابات، استناداً إلى العمر المتبقي.

## الأصول غير المادية

38 في عام 2018، بلغت الأصول غير المادية 2,1 مليون فرنك سويسري وهو أكثر من ضعف القيمة المسجلة في عام 2017 (مليون فرنك سويسري).

39 وكما أفادت الإدارة في الملاحظة 12 بتقرير الإدارة المالية، فإن الرسملة، وفقاً للمعيار IPSAS 31، تتناول: ’1‘ التطورات الداخلية المتعلقة بتحسينات بعض الخدمات المحددة المقدمة للأعضاء، وتحديداً النفاذ إلى وثائق الاتحاد وإدارتها وأرشفتها؛ ’2‘ البرمجيات الاعتيادية ورزم البرمجيات المحدّثة المستخدمة في الأنشطة التشغيلية للاتحاد.

## الخصوم

40 في عام 2018، بلغ مجموع الخصوم 805,8 مليون فرنك سويسري مما يمثل انخفاضاً بمقدار 49,5 مليون فرنك سويسري (%5,8–) مقارنةً بالقيمة المسجلة في عام 2017 (855,3 مليون فرنك سويسري). وهي تتألف من:

 أ ) *خصوم جارية* بمبلغ 156,9 مليون فرنك سويسري تمثل %19,5 من مجموع الخصوم (وفي عام 2017، كانت تمثل %17,4 وتبلغ قيمتها الإجمالية 149,1 مليون فرنك سويسري).

ب) *خصوم غير جارية* تبلغ قيمتها الإجمالية 648,9 مليون فرنك سويسري تمثل %80,5 من مجموع الخصوم (وفي عام 2017، كانت الخصومغير الجارية تمثل %82,6 وتبلغ قيمتها الإجمالية 706,2 مليون فرنك سويسري).

## الخصوم الجارية

41 في عام 2018، كما يتضح أعلاه، بلغ مجموع الخصوم الجارية 156,9 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 7,8 مليون فرنك سويسري مقارنةً بعام 2017 (149,1 مليون فرنك سويسري). وبصفة إجمالية، كانت هذه الزيادة ترجع إلى أثر الزيادة في "الإيرادات المؤجلة" (2 مليون فرنك سويسري) و"الأرصدة الاحتياطية" (+5,2 مليون فرنك سويسري) و"الديون الأخرى" (1,4+ مليون فرنك سويسري). ويتحدد أساس تقييم الخصوم الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 2).

## الموردون والدائنون الآخرون

42 يظهر مبلغ 8,9 مليون فرنك سويسري (9,7 مليون فرنك سويسري في عام 2017) في الرصيد الختامي تحت عنوان "الموردون والدائنون الآخرون". ويرد له تقسيم مفصل في الملاحظة 14 بتقرير الإدارة المالية حيث تُسرَد البنود الفرعية الثلاثة: "الموردون" و"الودائع المستلَمة" و"العرابين المستلَمة".

## الإيرادات المؤجلة

43 بلغت قيمة الباب الفرعي "الإيرادات المؤجلة" 136,3 مليون فرنك سويسري (وكانت قد بلغت 134,3 مليون فرنك سويسري في عام 2017). ويأتي معظم هذا المبلغ من مساهمات أعضاء الاتحاد (الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون) ومن الإيرادات الناتجة عن معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية بشأن الطلبات التي أُعدت في نهاية عام 2018 ليصار إلى نشرها في عام 2019. ويرد تقسيم مفصل للإيرادات المؤجلة في الملاحظة 15 بتقرير الإدارة المالية.

## الأرصدة الاحتياطية

44 في عام 2018، بلغت قيمة الباب الفرعي "الأرصدة الاحتياطية" 6,83 مليون فرنك سويسري (وكانت قد بلغت 1,64 مليون فرنك سويسري في عام 2017). ويشمل هذا الباب المبلغ الاحتياطي المخصص للمنازعات القانونية (نحو 6,23 مليون فرنك سويسري) والاحتياطي المخصص لمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية بالمجان (0,6 مليون فرنك سويسري). ويرد تقسيم مفصل للأرصدة الاحتياطية في الملاحظة 18 بتقرير الإدارة المالية.

45 وتغيرت الأرصدة الاحتياطية المخصصة للمنازعات القانونية من القيمة الأولية لعام 2018 (1,1 مليون فرنك سويسري) إلى القيمة النهائية (31 ديسمبر 2018) البالغة 6,2 مليون فرنك سويسري. والواقع أن الأرصدة الاحتياطية استُخدمت بمقدار 0,2 مليون فرنك سويسري وتم تحويل بمقدار 0,7 مليون فرنك سويسري وزادت لاحقاً بحوالي 6,0 مليون فرنك سويسري، بسبب بعض المنازعات الكبيرة التي من المتوقع التوصل إلى حل بشأنها خلال عام 2019. وتأكدنا أن الافتراضات الأساسية قد اتخذت وسجلت بصورة معقولة.

## القروض والديون المالية

46 المبلغ المتصل برأس المال الذي اقترضه الاتحاد من مؤسسة مباني المنظمات الدولية من أجل بناء وتجديد مبانيه مسجل بوصفه قصير الأجل (1,5 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة %0,95 من مجموع الخصوم الجارية)، وهو ما يطابق القسط الذي سيسدده الاتحاد للمؤسسة في عام 2018، وبوصفه طويل الأجل (41,7 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة %6,4 من مجموع الخصوم غير الجارية، وبلغت %5,9 في عام 2017). والمبالغ التي يرد تفصيلها في الملاحظة 16 من تقرير الإدارة المالية يؤكدها أيضاً البيان المؤرخ 7 يناير 2019 المستلم من مؤسسة مباني المنظمات الدولية.

## الخصوم الجارية الأخرى

47 في عام 2018 بلغ البابان الفرعيان "مزايا الموظفين" و"الديون الأخرى" مقدار 0,2 مليون فرنك سويسري (مثلما كان عليه في عام 2017) و3,2 مليون فرنك سويسري (1,8 مليون فرنك سويسري في عام 2017) على التوالي. ويرد وصف مفصل وتقسيم لهما على التوالي في الملاحظتين 1.17 و19 من تقرير الإدارة المالية على التوالي.

48 وبصفة خاصة فإن "مزايا الموظفين" قصيرة الأجل المسجلة في إطار "الخصوم الجارية" ترتبط بالمبلغ المخصص لساعات العمل الإضافية (39 000 فرنك سويسري، وكان 51 000 فرنك سويسري في عام 2017) والمبلغ المخصص للإجازات المتراكمة (148 000 فرنك سويسري، وكان 175 000 فرنك سويسري في عام 2017). ولم تكشف الفحوص التي أجريناها عن أي مشكلة كبرى والمخصصات الاحتياطية دقيقة إلى حدٍ كبير.

49 وتشمل "الديون الأخرى" المسجلة في إطار "الخصوم الجارية" البند الفرعي "الحسابات المستحقة الدفع"، وهو مبلغ إضافي قدره حوالي 1,5 مليون فرنك سويسري يُقصد به، حسبما أفادت به الإدارة، تغطية أي عجز يمكن أن يُعزى إلى حالة الاحتيال.

## الخصوم غير الجارية

50 في عام 2018 بلغ مجموع الخصوم غير الجارية 649,93 مليون فرنك سويسري، مع زيادة بمقدار 57,25 مليون فرنك سويسري (%8,1–) مقارنةً بعام 2017 (706,18 مليون فرنك سويسري). ويرجع هذا الانخفاض بصفة إجمالية إلى انخفاض في مزايا الموظفين (64,95– مليون فرنك سويسري، أي %10,2– مقارنةً بعام 2017). ويتحدد الأساس الذي يستند إليه تقييم الخصوم غير الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 2).

51 وتضمن هذا الباب الديون طويلة الأجل (انظر الفقرة بشأن "القروض")، وأموال الأطراف الخارجية المخصصة أو التي يجري تخصيصها، والخصوم من أجل خطة التأمين الصحي في الاتحاد، والمخصصات التي تغطي التزامات غير مؤكدة المقدار والتوقيت وترتبط أساساً بتعويضات ما بعد انتهاء مدة الخدمة.

## ملخص مزايا الموظفين

52 تسجل مزايا الموظفين في البيانات المالية تحت "الخصوم الجارية" و"الخصوم غير الجارية" وقد بلغت قيمتها الإجمالية 573,6 مليون فرنك سويسري في عام 2018، كما هي موجزة في الجدول أدناه.

***الجدول 1***

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| ***الخصوم*** | **السنة (بآلاف الفرنكات السويسرية)** | | **التغيير 2018-2017** | |
| ***2018*** | ***2017*** | **بآلاف الفرنكات السويسرية** | **%** |
| جارية | 187 | 226 | 39– | %17,3– |
| غير جارية | 573 412 | 638 365 | 64 953– | %10,2– |
| **المجموع** | **573 599** | **638 591** | **64 992–** | %10,2– |
| ***مكونات الخصوم غير الجارية*** |  |  |  |  |
| خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) | 552 240 | 617 250 | 65 010– | %10,5– |
| المعاشات التقاعدية | 54 | 54 | 0 | %0,0 |
| الاستقرار/الإعادة إلى الوطن | 12 341 | 12 485 | 144– | %1,2– |
| الإجازات المتراكمة | 8 777 | 8 576 | 201 | %2,3 |
| المجموع | **573 412** | **638 365** |  |  |

## مزايا الموظفين طويلة الأجل

53 كما يعرض الجدول أعلاه، في عام 2018 بلغ الباب الفرعي المعنون "الخصوم غير الجارية" (المرتبطة بمزايا الموظفين طويلة الأجل) نحو 573,4 مليون فرنك سويسري، وهو يمثل انخفاضاً قدره 64,9 مليون فرنك سويسري (%10,2–) مقارنةً بمبلغ 638,3 مليون فرنك سويسري في عام 2017. وهو ما مثل %88,4 من إجمالي الخصوم غير الجارية و%71,2 من مجموع الخصوم. وشمل هذا الباب الخصوم الإكتوارية بالنسبة إلى مزايا ما بعد انتهاء مدة الخدمة في إطار خطة التأمين الصحي (ASHI) (552,2 مليون فرنك سويسري، مقابل 617,2 مليون فرنك سويسري في عام 2017)، والمبلغ المخصص للخصوم التقديرية من أجل منحة الإعادة إلى الوطن (12,3 مليون فرنك سويسري، مقابل 12,5 مليون فرنك سويسري في عام 2017)، والمبلغ المخصص للإجازات المجمعة (8,8 مليون فرنك سويسري، مقابل 8,6 مليون فرنك سويسري في عام 2017). ويرد في الملاحظة 2.17 من تقرير الإدارة المالية وصف وتقسيم بالتفصيل لمزايا الموظفين طويلة الأجل.

## مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن

54 كما هو مبين في الفقرة السابقة، بلغت المخصصات المعتمدة في 31 ديسمبر 2018 لمنح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 12,3 مليون فرنك سويسري (مقابل 12,5 مليون فرنك سويسري في عام 2017) وقد حُسبت وفقاً للدراسة الإكتوارية التي طلبتها الإدارة والتي أوضحها الخبير الإكتواري في تقريره الصادر في فبراير 2019.

## مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI)

55 في عام 2018 بلغ المخصص للخصوم الإكتوارية من أجل خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، 552,2 مليون فرنك سويسري مما يمثل انخفاضاً يبلغ 65 مليون فرنك سويسري (%10,5–) مقارنةً بمبلغ 617,2 مليون فرنك سويسري في عام 2017. ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تحديث الافتراضات الديمغرافية استناداً إلى الجدول الذي قدمته الأمم المتحدة، وإلى الزيادة في معدل الخصم (بنسبة %1,2 في عام 2018، وكانت %0,9 في عام 2017). وقد أجرى هذا الحساب الخبير الإكتواري، بناءً على افتراضات إكتوارية.

## تأثير الخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي الأصول

56 كان للمبلغ الكبير للخسائر الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (282,4 مليون فرنك سويسري) أثر شديد على صافي أصول الاتحاد ولهذا السبب قمنا، كما في السنوات الماضية، بالتركيز في جزء من أعمال المراجَعة التي قمنا بها على مدى صحة وموثوقية مبالغ مزايا الموظفين.

57 وتقع مسؤولية اختيار الافتراضات الإكتوارية على عاتق الإدارة وحدها. ويقوم المراجع الخارجي للحسابات بفحص مدى وجاهتها واتساقها مع المعيار IPSAS ومع السنوات السابقة مع التحقق من صحتها.

58 وعلى غرار السنوات الماضية، استعان فريقنا بخدمات مجموعة من الخبراء الإكتواريين في القطاع العام المتخصصين في المزايا الاجتماعية. وأجرى خبراؤنا الإكتواريون استعراضاً بشأن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بعام 2018 والتي نوقشت كما ينبغي مع الإدارة. ووجدنا أن هذه الافتراضات تتماشى مع الاتجاهات والمعدلات الاقتصادية وتتفق أيضاً مع البيانات المتوفرة في الاتحاد أثناء مراجعتنا وقد تحققنا من صحتها.

59 وللاضطلاع بعملهم، قام خبراؤنا الإكتواريون بإعادة حساب التقديرات التي أعدها مكتب الخبير الإكتواري الذي اختاره الاتحاد (AON Hewitt Consulting)؛ كما أجروا تحليلاً متعمقاً بجميع التقديرات والافتراضات الإكتوارية من أجل التحقق من صدقها والمنهجيات المستعملة. وقد تعاونت الإدارة والخبير الإكتواري بشكل كامل خلال هذه العملية. وأكد العمل الذي قام به خبراؤنا الإكتواريون أن المبالغ المسجلة في الحسابات صحيحة إلى حد كبير.

## *مبلغ الخصوم الإكتوارية يتأثر بمعدل الخصم*

60 في تقريرنا بشأن البيانات المالية لعام 2015، أوصينا (التوصية رقم 4/2015) بأن يُطلب من الخبير الإكتواري استخدام معدل خصم يساوي عائدات السندات الحكومية السويسرية الطويلة الأجل وفقاً للتوجيهات الواردة المقدمة في الفقرات 92 إلى 94 من المعيار IPSAS 25 (المعيار IPSAS 39 حالياً).

61 أبلغتنا الإدارة بأنه "كما جرى في العام الماضي وفقاً للقرار الذي اتخذه فريق المهام المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتابع للأمم المتحدة، وكما سيبلغ عنه فريق العمل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إلى جمعية الأمم المتحدة، سنستخدم منحنى العائدات لثلاثين سنة من أجل سندات الشركات عالية القيمة بالفرنك السويسري الذي ستوفره الأمم المتحدة بهدف تنسيق الافتراضات بين منظمات الأمم المتحدة (انظر الملحق 1، جدول المتابعة).

62 ونحيط علماً بالأسباب التي دفعت الاتحاد إلى استخدام معدل الخصم الناجم عن منحنى العائدات المتبع في سندات الشركات، ولكننا نعتقد أنه ينبغي استخدام معدل خصم مختلف لحساب الخصوم الإكتوارية. ففي الواقع، تنص الفقرة 88 من المعيار IPSAS 39 (الفقرة 94 من المعيار IPSAS 25 سابقاً) على *"أن يبـت الكيـان فيمـا إذا كانـت الوسـيلة المثلـى لحـساب معـدل الخـصم الـذي يـبين القيمـة الزمنيــة للمــال، هــي علــى وجــه التقريــب الرجــوع إلى القيمــة الــسائدة في الــسوق في تــاريخ الإبلاغ للعائدات التي تدرها السندات الحكومية، أو سندات الشركات العاليـة القيمـة، أو أي صك مالي آخر. وفي بعض الولايات القـضائية، تـوفر عائـدات الـسندات الحكوميـة في الـسوق في وقت الإبلاغ أفضل تقدير تقريبي للقيمـة الزمنيـة للمـال. بيـد أنـه قـد يكـون هنـاك ولايـات قـضائية لا يكـون فيهـا الحـال كـذلك، مثـل الولايـات القـضائية الـتي لـيس فيهـا سـوق نـشط للسندات الحكومية، أو التي لا تبين فيها عائدات السندات الحكومية في السوق وقـت الإبـلاغ القيمة الزمنية للمال."*

63 وبما أن هناك "سوقاً نشطاً" للسندات الحكومية في سويسرا (وأن عائـدات الـسوق تعكس القيمة الزمنية للمال)، ينبغي أن يكون معدل الخصم، في نهاية السنة، مساوياً لعائدات السندات الحكومية السويسرية الطويلة الأجل، ومعدَّلاً لبيان التوقيت المقدر لدفع المزايا، على اعتبار أيضاً أن غالبية السندات المرتبطة بالتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (حوالي (%86 تحسب بالفرنكات السويسرية.

64 ونحيط علماً بقرار الإدارة واعتبرنا أن التوصية رقم 4/2015 قد "أُغلقت". ومع ذلك، وبصفتنا مراجعين، يجب أن نبرز أن معدل الخصم للسندات الحكومية طويلة الأجل هو القيمة المأمونة الوحيدة. ويمكن ضبط منحنيات "بناء" أخرى سنوياً وفقاً لاحتياجات الكيان، وبالتالي، فإن معدل الخصم ليس بقيمة محددة.

65 تنص الفقرة 85 من المعيار IPSAS 39 على أن "يبين المعدل المستعمل في خصم الالتزامات المتعلقة بالمزايا بعد انتهاء مدة الخدمة (الممولة وغير الممولة على السواء) القيمة الزمنية للمال. وتكون الأداة المالية المختارة لبيان القيمة الزمنية للمال متسقة من حيث عملتها وأجلها مع العملة والأجل المقدّر للالتزامات المتعلقة باستحقاقات ما بعد الخدمة.

66 حتى ولو قرر الاتحاد اعتماد معدل خصم مختلف، ينبغي الكشف عن مبلغ الالتزامات الإكتوارية المحسوبة وفقاً للسندات الحكومية طويلة الأجل، في الملاحظات على الأقل، كقيمة مقارنة.

***التوصية رقم 2***

67 أخذاً بعين الاعتبار التوجيهات المقدمة في المعيار IPSAS 39، نوصي بأن تقوم الإدارة أيضاً بالكشف، في الملاحظات بتقرير الإدارة المالية، عن مبلغ الخصوم الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة المحسوبة باستعمال معدل الخصم للسندات الحكومية السويسرية طويلة الأجل بدءاً من البيانات المالية لعام 2019، وذلك على الرغم من أنها قررت اعتماد معدل الخصم الناجم عن منحنى العائدات لثلاثين سنة من أجل سندات الشركات عالية القيمة بالفرنك السويسري.

***تعليقات من الأمين العام***

نأخذ علماً بهذه التوصية. سيُطلب إلى الخبير الإكتواري لدينا إجراء تحليل للحساسية لعام 2019. وسيجري الكشف عن مبلغ الخصوم المحسوبة باستعمال معدل خصم قائم على السندات الحكومية السويسرية طويلة الأجل في الملاحظة بتقرير الإدارة المالية لعام 2019.

## معلومات محدثة عن المراجعة الإكتواري الكاملة

68 بغية تنفيذ توصيتنا رقم 3/2014، بادرت الإدارة في عام 2016 بطلب عطاءات لاختيار خبير إكتواري جديد من أجل إجراء كامل الدراسة الإكتوارية والتقييمات الإكتوارية السنوية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25 (IPSAS 39 الآن). وكان AON Hewitt Consulting هو مكتب الخبير الإكتواري الذي وقع عليه الاختيار.

69 وفي تقريرنا بشأن البيانات المالية لعام 2014، أوصينا، على وجه الخصوص، بأن تجري الإدارة دراسة إكتوارية كاملة في السنوات المقبلة: وكان ذلك ضرورياً للحصول على إجابات وحلول محتملة لمسألة التمويل الكافي من أجل ضمان عدم العجز، في المدى الطويل، في التمويل لنظام التأمين الصحي للاتحاد.

70 واستُكملت الدراسة وحصلت الإدارة على النتائج المتعلقة بها وتقاسمتها مع لجنة خطة التأمين الصحي الجماعي للنظر فيها. وكما أكدت الإدارة خلال عملية متابعة تنفيذ توصياتنا في وقت المراجَعة التي أجريناها، كانت اللجنة لا تزال بصدد استعراض الخيارات المختلفة لضمان استدامة الخطة على المدى الطويل. وسنواصل مراقبة المسألة.

## الانفصال عن صندوق التأمين الصحي للموظفين “SHIF”: نتيجة الدعوى القضائية

71 **ذكرنا في تقاريرنا السابقة أن عملية انفصال الاتحاد عن صندوق التأمين الصحي للموظفين، وهو نظام التأمين الصحي الذي تديره منظمة العمل الدولية والذي شارك فيه الاتحاد حتى عام** 2014**، لم يكن قد استُكمل بعد بسبب وجود خلافات بين الوكالتين على المبلغ الذي يجب أن يدفعه الصندوق للاتحاد.**

72 **ونظراً إلى تعذر التوصل إلى حل متفق عليه مع منظمة العمل الدولية، عهدت المنظمتان بالبت في النزاع إلى محكم. وصدرت نتائج التحكيم في يوليو** 2018**. وكانت لصالح الاتحاد الذي حصل على مبلغ** 9,4 **مليون** دولار أمريكي **من منظمة العمل الدولية.** وخُصص هذا المبلغ لصندوق الضمان للخطة CMIP.

## مزايا الموظفين: صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد)

73 كما كان الحال في الأعوام الماضية، فقد سجل مبلغ 54 000 فرنك سويسري في الحسابات عند إقفالها، وهو يتعلق بالتزامات تعويضات في شكل معاشات تقاعدية تدفع للموظفين السابقين في إطار صندوق التأمينات للموظفين (انظر أيضاً الفقرة 159).

## صافي الأصول

74 يشمل صافي الأصول الأموال المخصصة وغير المخصصة، والأموال من خارج الميزانية، والناتج من غير الميزانية، والفائض/العجز بالنسبة إلى السنة المالية، وآثار التحول إلى المعايير المحاسبية IPSAS. وفي عام 2018 تمخض صافي الأصول عن قيمة سلبية تبلغ 395,2– مليون فرنك سويسري، ما يمثل انخفاضاً مقارنةً بمبلغ 482,5– مليون فرنك سويسري في عام 2017.

75 ويرد شرح لجميع التحركات في صافي الأصول في الجداول والملاحظات المختلفة في تقرير الإدارة المالية، وبصفة خاصة:

أ ) الجدول الثاني "بيان الأداء المالي"، الذي يبين العجز بالنسبة إلى الفترة (8,0– مليون فرنك سويسري).

ب) الجدول الثالث "بيان الاختلافات في صافي الأصول" الذي يُظهر التحركات بصورة منفصلة لكل نوع من الأموال، وآثار المعايير المحاسبية IPSAS.

ج) الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية"، الذي يظهر فيه أيضاً عملية التوفيق المحاسبية بين نواتج الميزانية (المبلغ الفعلي) والمبالغ المعتمدة في البيانات المالية (انظر أيضاً في هذا الصدد الملاحظة 26).

د ) الملاحظة 2 "المبادئ المحاسبية الرئيسية" في الفقرة المتصلة "بقيد الأموال"، وبصفة خاصة الفقرة الفرعية المعنونة "الأموال الخارجية المخصصة"، والفقرة المتصلة "بحساب الاحتياطي".

ﻫ‍ ) الملاحظة 3 "إدارة صافي الأصول"، التي تورد قائمة بالتحركات في حساب الاحتياطي.

# بيان الأداء المالي لعام 2018

76 يُظهر هذا البيان أن الإيرادات والنفقات التشغيلية والمالية للمنظمة مصنفة ومبينة ومعروضة على أساس متسق من أجل توضيح صافي العجز أو الفائض للسنة. وقد كانت نتيجة الفترة عجزاً قدره 8,0– مليون فرنك سويسري.

## الإيرادات والنفقات

77 بلغ مجموع الإيرادات 176,4 مليون فرنك سويسري، ما يمثل انحفاضاً بمقدار 2,1 مليون فرنك سويسري (%1,2–) مقارنةً بعام 2017 (178,5 مليون فرنك سويسري)، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى انخفاض المساهمات الطوعية (3,4– مليون فرنك سويسري، %32,5–)، والإيرادات التشغيلية الأخرى (2,5– مليون فرنك سويسري، %5,6–)، لا سما فيما يتعلق بالمنشورات وبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية. أما المساهمات المقررة، والبالغة 125,2 مليون فرنك سويسري، فقد ازدادت اعتباراً من 2017 (2,8+ مليون فرنك سويسري، %2,3+). وبلغت نسبة المساهمات المقررة بالنسبة إلى مجموع الإيرادات %71 في 2018 (وكانت بنسبة %68,6 في عام 2017). ويرد التقسيم المفصل للإيرادات في الملاحظة 22 من تقرير الإدارة المالية.

78 بلغ مجموع النفقات 184,36 مليون فرنك سويسري وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 11,25 مليون فرنك سويسري (%5,8–)، مقارنةً بعام 2017 (195,61 مليون فرنك سويسري). وكان نفقات الموظفين، التي تبلغ 148,8 مليون فرنك سويسري تمثل %80,7 من إجمالي النفقات في عام 2018، وهي نسبة أعلى مما كانت عليه في 2017 عندما كانت تمثل %76 من إجمالي النفقات، كما ورد في الملاحظة 23 من تقرير الإدارة المالية.

## بيع المنشورات

79 بلغت الإيرادات المتأتية من بيع المنشورات في 2018 مقدار 13,86 ألف فرنك سويسري. وهو أقل من المبلغ المرصود في الميزانية بنسبة %27 ويعزى ذلك إلى إصدار منشورات الخدمة البحرية للاتحاد في موعد تقويمي واحد، التي تمثل غالبية الإيرادات المتأتية من مبيعات الاتحاد. ومن غير المحتمل أن تتكرر هذه النتيجة غير المرضية، ومع ذلك، نظراً لتأكيد إصدار طبعتين جديدتين في 2019 من المتوقع تحقيق المزيد من الإيرادات بفضل مبيعات الاتحاد هذه. وكان ينبغي مراعاة هذا الموعد التقويمي الوحيد في إسقاطات الميزانية المرتفعة المتعلقة بالإيرادات في 2018.

80 في 2018، أبرم خمسة موزعين جدد عقود توزيع مع الاتحاد لزيادة نشر منشورات الخدمة البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت إتاحة عناوين منشورات الاتحاد عبر منصات جديدة مثل Amazon وiBook مما أدى إلى زيادة الدعاية لمنشورات الاتحاد.

81 وتواصلت تدابير مكافحة التزييف مثل الصور المجسمة ثلاثية الأبعاد والعلامة المائية والتسجيل الذاتي الطوعي للاتحاد عبر شفرة الاستجابة السريعة التي تنفرد بها كل وحدة من أجل منشورات الخدمة البحرية للاتحاد. وأدت التبليغات الشخصية المشفوعة بتعليمات مبسطة الموجهة إلى أكثر من 130 منظمة مصنفة وأكثر من 500 من فرادى المفتشين وجميع الموزعين إلى زيادة بنسبة %11 بالمقارنة مع العام الماضي في تسجيل الوحدات الذي يقوم به المستعمل النهائي من خلال عمليات المسح لشفرات الاستجابة السريعة، وكان مجموع نسخ القائمة V لمحطات السفن التي تم بيعها في 2018 أعلى من المتوسط بفضل هذه الجهود الإضافية المبذولة.

## النفقات المتعلقة بالتعاون الدولي والمساعدة التقنية: الأساس المنطقي لإبداء رأي متحفظ والإجراء العاجل اللازم لتعزيز الضوابط الداخلية وتقليل خطر ارتكاب الأخطاء أو الخسارة المالية

## كشفت مراجعة الضوابط الرئيسية مواطن ضعف كبيرة في مجالات محددة

82 استخدمنا المعرفة المكتسبة أثناء عمل المراجعة الروتيني الذي قمنا به وأثناء المراجعة التي أجريناها للمكاتب الإقليمية لتحديد، فيما يتعلق بالتعاون الدولي والمساعدة التقنية، مواطن الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى خسارة مادية وارتكاب أخطاء وتخفيض مستوى الضمانات لدينا في إبداء رأي غير معدل. وهدفنا هو طرح بعض الاقتراحات والتوصيات المفيدة لتحسين نظام الرقابة الداخلية الحالي**.**

83 وبالتالي، لم تركز المراجعة التي أجريناها على عملية الإدارة لتحديد حالة احتيال محددة والتصدي لها (كما جاء أيضاً فقرة "المقدمة" في بداية التقرير) فحسب بل وأيضاً على البيئة التي طرأ فيها الاحتيال وفعالية نظام الرقابة الداخلية الذي وضعته الإدارة للتخفيف من وطأة المخاطر المحددة.

84 وتحقيقاً لذلك، ووفقاً للفقرة 6 من المعيار ISA 330 أيضاً التي تنص على "أن يقوم المراجع بوضع وتنفيذ المزيد من إجراءات المراجعة التي تستجيب من حيث طبيعتها وتوقيتها ونطاقها للمخاطر المقدرة للأخطاء المادية بسبب الاحتيال على مستوى التأكيد (المرجع: الفقرات A37 - A40)"، قمنا، على وجه الخصوص، بفحص الإطار الحالي على مستوى المقر والمستوى الإقليمي في المجالات الأربع التالية:

• المشتريات والمشاريع (وأوامر الشراء المتصلة بها)؛

• إدارة النقد (الحاضر)؛

• السفر في مهام رسمية (التكاليف والوثائق ذات الصلة والصلة بأهداف المكاتب)؛

• الموارد البشرية (باستثناء الخبراء الاستشاريين الخارجيين).

85 كشفت المراجعة التي أجريناها في المقر وعلى مستوى المكاتب الإقليمية ومكاتب المنطقة عدداً من أوجه القصور الهامة في نظام الرقابة الداخلية فيما يخص كل مجال من المجالات التي خضعت للدراسة مع إيلاء اهتمام خاص لإدارة المخاطر والضوابط، وسوف يُوضح ذلك في الفقرات التالية.

## • المشتريات والمشاريع

86 تمثل المشتريات والمشاريع جزءاً من النفقات المسجلة في بيان الإداء المالي بوصفها "خدمات تعاقدية" و"استئجار وصيانة الأماكن والمعدات" و"المعدات واللوازم" و"نفقات بريد واتصالات وخدمات".

87 وجدير بالذكر أننا أصدرنا بالفعل توصيات بشأن المشتريات والمشاريع وأوامر الشراء المتصلة بها. ويرد ملخص ذلك في الجدول 2، الذي يقارن بين جميع التوصيات التي أصدرها المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

88 وفي تقاريرنا السابقة، أوصينا كذلك باعتماد دليل مشتريات والسياسات والإجراءات ذات الصلة (التوصية (4/2016 ولكن في وقت المراجعة، كانت مشتريات الاتحاد لا زالت تخضع للقوانين التالية:

• الأمر الإداري 14/06 "القواعد والإجراءات التي تنظم إبرام العقود"؛

• القواعد الأساسية لشراء المعدات للمساعدة التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات ومشاريع التعاون التي أقرها المجلس الإداري في عام 1968 وكتيب الإجراءات الإدارية لتطبيق القواعد الأساسية المذكورة أعلاه على النحو الذي حدده الأمين العام في عام 1968 والمحدّث في عامي 1987 و1991 لبدء العمل به في يناير 1992.

89 في وقت المراجَعة التي أجريناها، اعتمد اختيار القواعد الواجب تطبيقها على نوع الاعتمادات المخصصة لبند شراء بعينه: الأمر الإداري 14/06 من أجل المشتريات التي تتم في إطار الميزانية العادية للاتحاد والقواعد الأساسية لتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وترتيبات الصناديق الاستئمانية.

### يجب مراقبة المشتريات التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري/دولار أمريكي مراقبة فعالة

90 في 2018، كانت الممارسة المتبعة في الاتحاد (بموجب الأمر الإداري 14/06) بشأن أوامر الشراء التي تقل عن 20 000 فرنك سويسري/دولار أمريكي في المقر والمكاتب الإقليمية/مكاتب المنطقة على السواء، تتمثل في تمكن الموظفين المشاركين في عملية المشتريات من التماس عروض الأسعار من مورّد واحد فقط مباشرة. وبمجرد تلقي عربة التسوق، تُعنى شعبة المشتريات بإنشاء أمر الشراء والموافقة عليه.

91 وفي رأينا، فهذا الإجراء الذي طُبق لعدد من السنوات يعرّض الاتحاد لمخاطر كبيرة، يرجع ذلك إلى حقيقة أن الوحدة الطالبة (أو مدير المشروع) على اتصال مباشر مع المورّد الذي سيتم اختياره، دون أي رقابة سواء من شعبة المشتريات أو من المدير الإقليمي، أو من المسؤولين في مكتب تنمية الاتصالات بالمقر.

92 وعلاوة على ذلك، نظراً لأننا اكتشفنا حالات مُنحت فيها أوامر شراء تقل عن 20 000 فرنك سويسري/دولار أمريكي للمورّد ذاته، هناك احتمال كبير أن يكون عدد من أوامر الشراء (PO) تحت العتبة المعينة (والنفقات المتكبدة ذات الصلة)، سواء في المقر أو على مستوى المكاتب الإقليمية/مكاتب المنطقة، قد ينطوي على عقد واحد فوق مستوى العتبة: وهذا يعني أن العقد يمكن أن يكون قد قُسّم بطريقة احتيالية إلى عدة عقود تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري/دولار أمريكي، تجنباً للمنافسة بين الموردين وعدم تطبيق الإجراء التنافسي الوارد في الأمر الإداري 14/06.

93 ونحيط علماً ببدء العمل بإجراءات جديدة للمشتريات على أساس تجريبي بموجب الأمر الإداري الحالي 14/06 في 1 أبريل 2019 بعد موافقة فريق تنسيق الإدارة (MCG) في 5 مارس 2019.

94 وفقاً لما أفادت به الإدارة، وفي إطار الإجراءات الجديدة، تم وقف ممارسة التماس عروض الأسعار من مورّد واحد مباشرة بخصوص أوامر الشراء التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري، والآن، لا يجوز التماس عروض الأسعار من مورّد واحد إلا بخصوص أوامر الشراء التي تصل قيمتها إلى 5 000 فرنك سويسري.

95 وبالإضافة إلى ذلك، يجب إرسال عربات التسوق (SC) التي تقل قيمتها عن 5 000 فرنك سويسري (المعرفة حالياً باسم "المشتريات منخفضة القيمة") مرفقة بعرض أسعار بحدٍ أقصى 20 000 فرنك سويسري لكل مورّد في كل سنة تقويمية.

96 ويجب إرسال عربات التسوق التي تزيد قيمتها عن 5 000 فرنك سويسري مصحوبة بمبلغ مقدّر وبوصف للسلع و/أو الخدمات المطلوبة دون إرفاق عروض أسعار. ومن ثم، ستطلب وحدة المشتريات العروض من 3 مورّدين مؤهلين على الأقل، ما لم يتم تطبيق أحد مبررات الإعفاء. وفي هذه الحالات، يجب إرفاق نموذج طلب الإعفاء بعربة التسوق إلى جانب عرض الأسعار. وإذا اقترحت الوحدة الطالبة أحد المورّدين، يجب أن يُرفق إعلان عدم تضارب المصالح بعربة التسوق.

97 سوف نراقب تنفيذ الإجراءات الجديدة في إطار عمليات المراجعة التي سنجريها مستقبلاً. ومع ذلك، جدير بالإشارة إلى أن القواعد الجديدة لا تنطبق حالياً على الميزانية العادية (الأمر الإداري 14/06) ولا تنطبق بعد على تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وترتيبات الصناديق الاستئمانية.

***التوصية رقم 3***

98 نوصي بما يلي: ’1‘ أن تُطبق أيضاً إجراءات المشتريات الجديدة السارية منذ أبريل 2019 فيما يخص المشتريات منخفضة القيمة والمشتريات التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري/دولار أمريكي على تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وترتيبات الصناديق الاستئمانية. و’2‘ أن تراقب الإدارة على نحو فعال جميع أوامر الشراء تحت مستوى العتبة البالغ 20 000 فرنك سويسري/دولار أمريكي.

***تعليقات من الأمين العام***

جرى بالفعل تنفيذ هذه التوصية. وعلى الرغم من أنه لم يُشر إليها صراحة في الإجراءات السارية منذ 1 أبريل 2019، فقد تم فهمها ضمنياً وتقديمها إلى جميع أصحاب المصلحة الداخليين في الاتحاد على أنها تنطبق على جميع حالات المشتريات التي تندرج في إطار هذه الإجراءات بغض النظر عن مصدر التمويل، وقد طُبقت على هذا النحو منذ 1 أبريل 2019. وبغية ضمان عدم استمرار أي شكوك في هذا الصدد، تم تحديث نص الإجراءات الجديدة للإشارة إلى أن هذه الإجراءات تنطبق بغض النظر عن مصدر التمويل.

99 نعترف بأن إجراءات المشتريات الجديدة السارية منذ 1 أبريل 2019 تنص على حدٍ أقصى قدره 20 000 فرنك سويسري لكل مورّد في كل سنة تقويمية؛ ومع ذلك، لا توجد حالياً طريقة تلقائية لكي يُرصد فعلياً عدم تجاوز العتبة السنوية البالغة 20 000 فرنك سويسري لكل مورّد.

***التوصية رقم 4***

100 نوصي بأن تقوم الإدارة بتحديث برمجيات إدارة المخاطر الاستراتيجية (SRM) بالاتحاد للسماح بمراقبة أوامر الشراء أو العقود التي تتجاوز قيمتها 20 000 فرنك سويسري لكل مورّد في كل سنة تقويمية.

***تعليقات من الأمين العام***

نحيط علماً بهذه التوصية. تتاح اليوم تقارير إلكترونية من نظام تخطيط موارد المؤسسة تشمل "أوامر شراء تتضمن المبلغ الإجمالي لكل مورّد".

## *المشتريات على المستوى الإقليمي*

101 أثناء المراجعة التي أجريناها لاحظنا عدم وجود مبادئ توجيهية مكتوبة بشأن الطريقة التي ينبغي بها لمدير المشروع أن يختار المورّد (الموردين). ولقد وجدنا أن عملية اختيار الموردين برمتها يدريها حالياً مدير المشروع فقط دون موافقة المدير الإقليمي: يشمل ذلك جميع الجوانب الرئيسية كإعداد الاختصاصات/مدة الولاية ودعوة المورّد (الموردين) واختيار المورّد المفضل. وحالما يتم اختيار المورّد، يرسل مدير المشروع رسالة بالبريد الإلكتروني إلى الموظف في المكتب الإقليمي، المسؤول عن إعداد عربة التسوق التي سيتم إرسالها للموافقة عليها إلى شعبة المشتريات في المقر التي ستصدر أمر الشراء ذا الصلة.

***التوصية رقم 5***

102 نوصي بوضع مبادئ توجيهية تغطي جميع جوانب العملية المتعلقة باختيار المورّدين. وينبغي أن يستعرض المدير الإقليمي عملية الشراء وأن يوافق على المورّد المفضل.

***تعليقات من الأمين العام***

في ضوء بدء العمل بإجراءات المشتريات الجديدة في 1 أبريل 2019، قد تكون هناك حاجة إلى إعادة النظر في هذه التوصية.

103 **ردّنا.** أفادت الإدارة بأنه وفقاً لإجراءات المشتريات الجديدة التي بدأ العمل بها في 1 أبريل 2019، سيشارك مدير المشروع في المشتريات منخفضة القيمة التي تقل عن 5 000 فرنك سويسري لكل معاملة، مع عتبة قدرها 20 000 فرنك سويسري. وفوق مبلغ 5 000 فرنك سويسري، ستُرسل عربة التسوق إلى وحدة المشتريات لكي تقوم بتقديم العطاءات شريطة ألا يُطبق التخلي. وبهذه الطريقة، لن يشارك مدير المشروع في تقديم العطاءات (دعوة الموردين) كما كان الحال في الماضي. وسوف نراقب تنفيذ الإجراءات الجديدة في سياق المراجعات التي سنجريها في المستقبل. ونلاحظ أن المدير الإقليمي ليس له أي دور في الإجراء الجديد؛ ونعتقد أنه ينبغي إيلاء الاعتبار إلى وضعه/وضعها كشخصية رئيسية في إطار الضوابط الداخلية.

104 وبالإضافة إلى ذلك، جدير بالملاحظة أن النظام المتبع حالياً في الاتحاد مجهز بطريقة بحيث أنه حتى ولو أن مدير المشروع قام بتنظيم إجراء مشتريات مع عدة مورّدين، فإنه يتلقى جميع العروض في بريده الإلكتروني الشخصي للاتحاد، ويطّلع عليها بمجرد وصولها إلى صندوق البريد؛ وبالتالي، ومن الناحية النظرية (وهذا قد حدث بالفعل)، يمكن للموظفين تفحص العروض الواردة وإرشاد "المورد المفضل" لديهم بشأن كيفية تقديم عطائه وعرض أدنى سعر.

***التوصية رقم 6***

105 نرى أن السماح لمدير المشروع بالنفاذ إلى صندوق البريد الذي تُجمع فيه العروض ربما يكون قد أثر على إجراءات المشتريات السابقة ونشدد أيضاً على وجود احتمال كبير للتلاعب بالعطاءات. ولذلك، بغية تحسين الضوابط، نوصي بأن يتمتع الموظف/مدير المشروع بالنفاذ فقط إلى العروض الواردة بعد الموعد النهائي لتقديمها (مثلاً، عن طريق تحديد إرسال العطاءات إلى شعبة المشتريات وإحالتها إلى مدير المشروع بعد الموعد النهائي).

***تعليقات من الأمين العام***

في ضوء بدء العمل بإجراءات المشتريات الجديدة في 1 أبريل 2019، قد تكون هناك حاجة إلى إعادة النظر في هذه التوصية.

106 **ردّنا.** أشارت الإدارة إلى أنه مع بدء العمل بإجراءات المشتريات الجديدة، سيلتمس مديرو المشاريع في المكاتب الإقليمية عروض الأسعار عموماً للمشتريات منخفضة القيمة فقط. وبالنسبة لعربات التسوق فوق 5 000 فرنك سويسري، تلتمس وحدة المشتريات عروض الأسعار من خلال تقديم عطاءات تنافسية ما لم يُطبق التخلي. وسنراقب تنفيذ الإجراءات الجديدة في سياق المراجعات التي سنجريها في المستقبل. ونؤكد أن ملاحظتنا تتصل بجميع إجراءات المشتريات، بغض النظر عن العتبة.

107

### طلب عربات التسوق

108 كما سبق ذكره، لاحظنا أثناء المراجعة التي أجريناها للمكتب الإقليمي في بانكوك ومكتب المنطقة في جاكارتا، أن جميع عربات التسوق يُعدّها موظف واحد فقط وبالتالي من المستحيل تحديد اسم مقدم الطلب تلقائياً.

***التوصية رقم 7***

109 نوصي بأن تستحدث شعبة المشتريات نظاماً يسمح بتحديد مقدم طلب أمر الشراء فوراً وتلقائياً.

***تعليقات من الأمين العام***

تمت الموافقة عليها، سيُكلف الموظف الذي ينشئ عربة التسوق بإنشاء عربة التسوق باستعمال الوظيفة المعيارية: "باسم مقدم الطلب". وسيُنفذ التبليغ التلقائي بالبريد الإلكتروني لمقدم الطلب.

### تضارب المصالح والإفصاح المالي في عملية المشتريات

110 نحيط علماً بأن إجراءات المشتريات السارية منذ أبريل 2019 تتوخى، بالنسبة إلى عربات التسوق التي تزيد قيمتها عن 5 000 فرنك سويسري، أن يُرفق بعربة التسوق إعلان عدم تضارب المصالح (DACI) في حال اقترحت الوحدة الطالبة مورّداً ما.

111 ومع ذلك، نرى أنه ينبغي أن يوقّع الموظفون المشاركون في عملية المشتريات إعلان عدم تضارب مصالح ينص من جانبهم على غياب أي تعارض في المصالح يمكن أن يؤثر على عملية المشتريات، وذلك حتى بالنسبة إلى عربات التسوق التي تقل قيمتها عن هذه العتبة.

***التوصية رقم 8***

112 ولذلك، نجدد توصيتنا رقم 9/2017 ونوصي بأن يوقّع الموظفون المشاركون في عملية المشتريات إعلان عدم تضارب المصالح (DACI) وذلك بالنسبة لجميع المشتريات بغض النظر عن العتبة.

***تعليقات من الأمين العام***

يتمسك الاتحاد بموقفه المتمثل في أن يوقّع الموظفون الرئيسيون المشاركون في عملية المشتريات فقط إعلان عدم تضارب المصالح. وتُنفذ هذه التوصية جزئياً اعتباراً من 1 أبريل 2019. ومنذ هذا التاريخ، كلما اقترحت الوحدة الطالبة مورّداً لحالة تتعلق بعتبة تتجاوز 5 000 فرنك سويسري، توقّع إعلان عدم تضارب المصالح.

113 وفقاً للأمر الإداري رقم 11/03، يتعين على موظفي الاتحاد استكمال بيان الذمة المالية مع مكتب الأخلاقيات في كل سنة. ومع ذلك، لا توجد إجراءات معمول بها في الاتحاد تسمح بالتحقق من دقة وصحة المعلومات الواردة في بيانات الذمة المالية وإعلانات عدم تضارب المصالح.

***التوصية رقم 9***

114 في ضوء ما ذُكر أعلاه، نوصي بوضع إجراء لفحص عينة من بيان الذمة المالية وإعلانات عدم تضارب المصالح بطريقة عشوائية في كل سنة، بغية التحقق من صحة المعلومات التي يُعلن عنها فرادى الموظفين.

***تعليقات من الأمين العام***

يكلف الأمر الإداري 11/03 المؤرخ 22 فبراير 2011 الموظف المعني بالأخلاقيات بتقديم توجيهات ومشورة سرية لجميع الموظفين فيما يتعلق بالإقرار المالي وباسترعاء انتباههم كذلك إلى أي تعارض أو أوجه تضارب محتملة في المصالح تظهر في الإقرارات المالية. وهذا يعني أن الموظف المعني بالأخلاقيات ليس متلقي وأمين تلك الإقرارات المالية فحسب بل وأيضاً الشخص الذي يتحقق من أن الإعلان كاملاً ويقوم أيضاً باستعراض التبليغات المقدمة لتقييم ما إذا كانت المتابعة مطلوبة أم لا للتصدي لأي أوجه تضارب محتملة. وإذا خلُص الموظف المعني بالأخلاقيات إلى أن الإعلان قد يحتوي على قضايا بسيطة لا يمكن حلها من خلال طلب توضيح من الموظف المعني، ولكن يمكن أن توصف بأنها معلومات غير دقيقة عن عمد أو كاذبة، أو أنه يشك في حالة محتملة لتضارب المصالح، أو حالة أو إجراء يكشف سوء سلوك محتمل، أو مخالفة أو ممارسة محظورة أو سلوك محظور، يمكن التحقق من القضية وفقاً للمبادئ التوجيهية للتحقيق المنشورة في الأمر الإداري 19/10 المؤرخ 2 مايو 2019 الذي نُشر مؤخراً.

### انعدام الإشراف على الضوابط الداخلية على المستوى الإقليمي ومستوى المقر فيما يتعلق بالمشتريات

115 لا توجد رقابة إشرافية يمارسها المدير الإقليمي على أنشطة المشتريات التي يضطلع بها مديرو المشاريع. فهو لا يقوم مثلاً باستعراض/الموافقة على اختيار المورّدين وعربة التسوق ذات الصلة. ولا يوجد تفويض من المدير الإقليمي، بعد تنفيذ العقود وقبل الدفع، يعلن أن تقديم المنتجات/الخدمات الذي نُفذ يتماشى مع العقد الممنوح. وغالباً ما يرسل الموظف الذي اختار المورّد هذا التفويض إلى المقر. وبالتالي، فمدير المشروع هو الذي يتولى "التعامل" مع كل شيء مما يؤدي إلى تضارب آخر محتمل في المصالح.

116 وبصورة عامة، لا يوجد "نظام فعال للرقابة الداخلية" يتيح توضيح دور المدير الإقليمي ومسؤولياته (وذلك فيما يخص جميع المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق).

***التوصية رقم 10***

117 ولذلك، نوصي بوضع مبادئ توجيهية تبين كيف وإلى أي مدى ينبغي للمدير الإقليمي أن يشارك في عملية الشراء وما هي الفحوص التي ينبغي إجراؤها على مستوى المقر قبل الإذن بالدفع.

***تعليقات من الأمين العام***

يوافق الاتحاد على إعادة النظر في دور المدير الإقليمي في عملية المشتريات والدفع. وقد أنشأ مدير مكتب تنمية الاتصالات فريق عمل داخلياً لتعزيز الضوابط الداخلية. ويتألف الفريق من موظفين من كتب تنمية الاتصالات ودائرة إدارة الموارد المالية (الشؤون المالية والمشتريات)، والوحدة القانونية، ودائرة إدارة الموارد البشرية، والأخلاقيات ودائرة خدمات المعلومات. وتشمل اختصاصات الفريق، فيما تشمل، استعراض مواطن الضعف في مختلف عمليات ونتائج تقارير المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وإعداد خطة عمل لضمان التخفيف من أي أوجه قصور ومخاطر مرتبطة بها.

118 كما ورد أعلاه، لا توجد قاعدة محددة تُشرك المدير الإقليمي في عملية الدفع ومراقبتها وتقييم الامتثال للمتطلبات التعاقدية بعد تنفيذ العقد وقبل الدفع. وأثناء المراجعة التي أجريناها، اكتشفنا عدم وجود إجراءات محددة و/أو قوائم مراجعة تقتضي أن يقوم المدير الإقليمي أو المقر بتقييم لاحق موحد لفعالية كل مشروع.

***التوصية رقم 11***

119 ولذلك، نوصي بإنشاء نظام رصد موحد من خلال قوائم مرجعية أو أدوات موجهة بتكنولوجيا المعلومات تبين الطريقة التي ينبغي بها إشراك المدير الإقليمي ومكتب تنمية الاتصالات على نحو فعال في التقييم اللاحق لفعالية النفقات.

***تعليقات من الأمين العام***

أحاط الاتحاد علماً بالتوصية 11 وسيواصل دراسة المشاركة الفعالة للمديرين الإقليميين في تقييم فعالية نفقات الاتحاد بخصوص المناطق المعنية.

#### • إدارة النقدية

### انعدام الإشراف على الضوابط الداخلية على المستوى الإقليمي ومستوى المقر فيما يتعلق بإدارة النقدية

120 فيما يتعلق بإدارة النقدية، لاحظنا أن إدخال نموذج موحد للإبلاغ عن النفقات النثرية حديث العهد. يتعين على المكاتب الإقليمية ومكاتب المنطقة ملء نموذج محدد فيما يتعلق النفقات النثرية، مع ثلاثة توقيعات لأغراض الرقابة الداخلية.

121 وعلى الرغم من وجود هذا النموذج الموحد الذي يُرسل إلى دائرة إدارة الموارد المالية، لا يوجد دليل تشغيلي إقليمي لرصد مدى ملاءمة هذه النفقات وتوفير إجراءات متسقة على الصعيد العالمي من أجل ضمان إدارة النقدية على نحو فعال.

***التوصية رقم 12***

122 لذلك، بغية تعزيز نظام الرقابة الداخلية على المستوى الإقليمي أيضاً، نوصي بأن يضع الاتحاد مبادئ توجيهية محددة أو أن ينشر، وفقاً لأفضل الممارسات، دليلاً تشغيلياً إقليمياً مفصلاً حيث يتم توحيد جميع العمليات من قبيل إدارة النقدية وتسجيل الأصول وغيرها، من خلال إجراءات وقوائم مرجعية موحدة لضمان نظام رقابة داخلية فعال على المستوى الإقليمي.

***تعليقات من الأمين العام***

نحيط علماً بهذه التوصية. توجد بالفعل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمكاتب الإقليمية/مكاتب المنطقة. وستقوم دائرة إدارة الموارد البشرية والمكتب تنمية الاتصالات/اللجنة الدائمة للتنظيم والإدارة باستعراض كامل لهذه المبادئ التوجيهية لتحسين العمليات والرقابة الداخلية. وأنشأ مدير مكتب تنمية الاتصالات فريق عمل داخلياً لتعزيز الضوابط الداخلية. ويتألف الفريق من موظفين من كتب تنمية الاتصالات ودائرة إدارة الموارد المالية (الشؤون المالية والمشتريات)، والوحدة القانونية، ودائرة إدارة الموارد البشرية، والأخلاقيات ودائرة خدمات المعلومات

123 على الرغم من التواقيع الثلاثة في النموذج الذي يورد جميع النفقات النثرية الشهرية لإبلاغ دائرة إدارة الموارد المالية بها، كان المدير الإقليمي، في حالة عدم وجود توجيهات محددة (مثل الدليل التشغيلي الإقليمي)، يأذن دائماً بمجموعة من بنود الإنفاق المختلفة دون تبرير مناسب ودون أدلة للرصد المنتظم. وفيما يخص إدارة النقدية، أخبرتنا دائرة إدارة الموارد البشرية بإجراء بعض عمليات التحقق الإضافية في المقر؛ ومع ذلك، اتفقت الإدارة معنا على أن ثمة حاجة إلى مزيد من الإرشادات بشأن هذه المسألة المحددة.

124 كشفت المراجعة التي أجريناها أن المدير أذن، في مكتب إقليمي محدد، بالإنفاق على بنود من قبيل مواد استهلاكية وأصول، ربما تكون قد قوبلت بالرفض من مدير إقليمي آخر.

***التوصية رقم 13***

125 بغية تحسين نظام الرقابة الداخلية على المستوى الإقليمي، نوصي بأن تضع الإدارة قائمة محددة ومفصلة بالنفقات التي يمكن أن يأذن بها المديرون الإقليميون أو يستبعدونها.

***تعليقات من الأمين العام***

ستُؤخذ هذه التوصية بعين الاعتبار أثناء استعراض المبادئ التوجيهية.

126 وعلاوة على ذلك، تتطلب إجراءات دائرة إدارة الموارد المالية أن يجري المديرون الإقليميون عمليات تحقق غير معلنة في مكاتب المناطق للنفقات النثرية. ولم نجد أي تقارير بشأن عمليات التحقق هذه في أيّ من المكاتب الإقليمية التي تمت زيارتها.

***التوصية رقم 14***

127 بغية تحسين نظام الرقابة الداخلية على المستوى الإقليمي، نوصي بأن يجري المديرون الإقليميون عمليات تحقق غير معلنة لسجل المبالغ النقدية الصغيرة في مكاتب المناطق والاحتفاظ بسجل المراجعة لعمليات التحقق التي يقومون بها في نموذج موحد ينبغي أن يحال على الفور إلى المقر ودائرة إدارة الموارد المالية.

***تعليقات من الأمين العام***

نحيط علماً بهذه التوصية ولكن نود الإشارة إلى حقيقة أن النفقات النثرية تخضع للمراقبة والتوقيع شهرياً من رئيس المكتب الإقليمي/مكتب المنطقة قبل أن يقدمها إلى المقر. وسيتواصل التحقق من جدوى عمليات التحقق غير المعلنة تماشياً مع التوصية 12 من التقرير الخاص لعام 2018 بشأن تعزيز الحضور الإقليمي.

#### • السفر في مهام رسمية

### انعدام الإشراف على الضوابط الداخلية على المستوى الإقليمي ومستوى المقر فيما يتعلق بالسفر في مهام رسمية

128 على الرغم من أن العديد من الإجراءات كالأمر الإداري 18/08 بشأن معالجة الإذن بالسفر والأمر الإداري 18/07 بشأن تفويض التوقيع للموافقة على جميع موظفي الاتحاد، تورد بالتفصيل الخطوات اللازمة للحصول على الإذن بالسفر في مهام رسمية، تَبين لنا، أثناء المراجعة التي أجريناها، أن عدداً كبيراً من الرحلات الرسمية تم الإذن بها دون أي تعليقات من المشرفين المسؤولين في مكتب تنمية الاتصالات، في حين أنه ينبغي أن تخضع، على الأقل، لفحص المدير الإقليمي و/أو إدارة مكتب تنمية الاتصالات في المقر من أجل الجوانب البرنامجية و/أو التقنية. وفيما يخص الجوانب المالية المرتبطة بسداد تكاليف السفر التي تندرج، بدلاً من ذلك، في إطار اختصاص دائرة إدارة الموارد المالية، لم نكشف عن أي بيانات مغلوطة أو أخطاء رئيسية في حساب البدلات أو محطات السفر في العينة التي تناولناها.

129 وعلى النقيض من ذلك، لاحظنا في العينة التي تناولناها، طلبات متكررة على السفر في مهام رسمية إلى البلدان الأصلية للموظفين، وذلك بشكل أكبر من الرحلات الرسمية إلى بلدان أخرى في إطار النطاق الجغرافي للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق المعنية: لم نعثر على أي دليل يثبت أن هذه الرحلات في مهام رسمية قوبلت بالاعتراض من جانب المدير الإقليمي أو المسؤول الذي يضطلع بدور إشرافي في مكتب تنمية الاتصالات بالمقر.

130 نشدد أيضاً في تقريرنا الخاص بعنوان: *"هل يمكن قياس مساهمة المكاتب الإقليمية في تحقيق هدف "تقوية الحضور الإقليمي؟"* على أن التوصيتين 1 و2 تسلطان الضوء على الحاجة الماسة إلى وضع أهداف محددة قابلة للقياس تبعاً لمؤشرات رئيسية. وهذا الغياب لمؤشرات متسقة ودقيقة تتصل بأهداف محددة وقابلة للقياس في مكتب تنمية الاتصالات يؤيد الاستنتاج الذي يفيد بأنه فيما يتعلق بجوانب السفر في مهام رسمية، لا يوجد نظام فعال لمؤشرات محددة يمكن أن يسمح لمن يضطلع بدور إشرافي من المديرين الإقليميين أو الإدارة في المقر بمراقبة البعثات الميدانية لموظفي مكتب تنمية الاتصالات على نحو فعال على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المقر على السواء. وأكدت دائرة إدارة الموارد المالية عدم وجود نظام لمؤشرات يسمح لهم بأن يراقبوا على نحو أفضل أنشطة مكتب تنمية الاتصالات. وأبلغتنا أيضاً بأنه حتى في حال وجود اعتراضات تستند إلى أسباب تتعلق بالميزانية، يمكن تنفيذ الإجراءات في كل الأحوال عن طريق إيجاد مصادر تمويل بديلة.

***التوصية رقم 15***

131 بغية تعزيز فعالية الضوابط على السفر في مهام رسمية المتصل بالحضور الإقليمي، نوصي بإقامة رصد برنامجي وتقني فعال من خلال مؤشرات أداء دقيقة ومتينة ومتسقة لتقييم ما إذا كان الرحلة الرسمية المعنية ضرورية للاتحاد أم لا، مع إمكانية وجود هيئة/وحدة مستقلة تُعنى بتقييم ما إذا كانت الرحلة الرسمية قد حققت أهدافها المخططة أم لا.

***تعليقات من الأمين العام***

أحاط الاتحاد علماً بالتوصية 15 وسيدرس المزيد من التحسينات في مجال رصد السفر في مهام رسمية. ويرجى ملاحظة أنه يتعين تقديم كل نموذج من نماذج طلب القيام ببعثة لموظفي مكتب تنمية الاتصالات إلى المشرف المسؤول بما في ذلك المديرون الإقليميون للموافقة عليه. والنموذج المعتمد لطلب القيام ببعثة إلزامي للحصول على إذن إلكتروني بالسفر.

***التوصية رقم 16***

132 وواقع أن موظفي الاتحاد يسافرون إلى بلدانهم الأصلية وينفذون مشاريع فيها بصورة متكررة قد يشكل إخلالاً محتملاً باستقلالية الاتحاد فيما يتعلق بالدول الأعضاء، ونوصي بأن يبادر المديرون الإقليميون والمقر إلى إجراء دراسة متأنية قبل إرسال الموظفين في مهام رسمية إلى بلدانهم الأصلية وفي الوقت نفسه مراقبة جميع الأسفار في مهام رسمية على نحو كافٍ، وذلك لتفادي احتمال تضارب المصالح.

***تعليقات من الأمين العام***

أحاط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 16 وسنخضعها للاستعراض.

#### • إدارة الموارد البشرية

133 فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، لا يوجد رصف فعال للأهداف المسندة إلى الموظفين الميدانيين سواء من جانب المدير الإقليمي على الصعيد المحلي أو من المراجعين المستقلين في المقر. ونعتقد أن كون المكاتب الميدانية ليست لها أهداف محددة (انظر أيضاً الفقرة 130 أعلاه) مستمدة من الأهداف الاستراتيجية ومقدمة مع مؤشرات موثوقة، يشكل عقبة أساسية أمام إجراء تقييم مجد لإدائها الفردي. وهذا يوفر حججاً جديدة للنتائج المستخلصة في تقريرنا الخاص بشأن إمكانية قياس أداء المكاتب المحلية، المقدم إلى المجلس في أكتوبر 2018.

134 تتسم عملية تعيين الخبراء الاستشاريين أيضاً بسوء الإدارة وضعف المراقبة. ومرة أخرى، وجدنا أن العديد من الخطوات المؤدية إلى الوصف الوظيفي واختيار الخبراء لاحقاً والتقييم النهائي للنواتج، هي مجرد خطوات شكلية، وكل شيء يمكن أن يتناوله بالفعل مدير المشروع بمفرده. وينبغي إعادة النظر في العملية برمتها. ومن بين المتطلبات الأساسية لرقابة أكثر موضوعية، لقد حددنا الحاجة إلى فرز أولي لقائمة الخبراء، والنظر الإلزامي في خيارات بديلة وتقييم لاحق أفضل للعمل المنجز، يقوم به أشخاص آخرون غير أولئك الذين منحوا الوظيفة.

***التوصية رقم 17***

135 في رأينا، يجب اتخاذ إجراءات في كل مجال من المجالات التي تم النظر فيها. ونوصي، دون المساس بملاحظات وتوصيات أكثر تفصيلاً يجري تقديمها في مرحلة لاحقة، بأن تعزز الإدارة على وجه السرعة مستوى الرقابة الداخلية على الموارد البشرية، لا سيما فيما يتعلق بالاستعانة بخبراء استشاريين، بواسطة نظام يشمل رصد أنشطتهم من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية واعتماد أدلة تشغيل ومبادئ توجيهية وقوائم مرجعية محددة يمكن أن تساعد في تقييم الحاجة إلى الاستعانة خبراء استشاريين وتقييمهم لاحقاً.

***تعليقات من الأمين العام***

يخضع الموظفون الميدانيون لنفس السياسات والإجراءات المتصلة بإدارة الأداء وتطويره على النحو الوارد في الأمر الإداري 18/06 المؤرخ 19 أبريل 2018. وتشمل هذه السياسات كمبدأ أساسي مواءمة الأهداف الفردية مع أهداف المنظمة المنصوص عليها في الخطط التشغيلية القطاعية.

وفيما يتعلق بالرصد الفعال للأهداف المسندة إلى الموظفين الميدانيين أثناء تصميم وتنفيذ النظام الجديد لتقييم الأداء (E-PMDS)، تعمل إدارة الموارد البشرية على تعزيز تحديد أهداف العمل من خلال تطوير عناصر توصيف أقوى ترتبط بتلك الأهداف (وصف الأهداف والأنشطة ذات الصلة ومؤشرات الأداء الرئيسية والإطار الزمني والشركاء والموارد والقيود).

فيما يتعلق بسياسات وإجراءات توظيف وإدارة الاستشاريين والخبراء، تعمل دائرة إدارة الموارد البشرية ومكتب تنمية الاتصالات بشأن وضع إجراءات أقوى مع مراعاة كذلك التوصيات التي تضعها وحدة التفتيش المشتركة في استعراضها لإدارة الاتحاد فضلاً عن التوصيات التي تضعها وحدة المراجعة الداخلية. وتعمل دائرة إدارة الموارد البشرية بشأن إجراء عملية "تنظيف" للقائمة الحالية، ستشمل التحقق من المؤهلات الأكاديمية والجهات المرجعية لجميع المرشحين. وإن إدارة الموارد البشرية على اتصال مع الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام مركز التحقق من الجهات المرجعية التابع للأمم المتحدة الذي أنشئ حديثاً في بن.

### قد تحد سرعة تنفيذ توصيات المراجعيْن الداخلي والخارجي للحسابات من المخاطر المهدِّدة للسمعة ومخاطر الاحتيال.

136 كما سبق أن ذُكر أعلاه، قد يحد بعض التوصيات المبيّنة في تقاريرنا السابقة، إن نُفذ على النحو السليم، من خطر الاحتيال والإضرار بالسمعة.

137 وينطبق ذلك بصفة خاصة على المشتريات: انظر التقرير الخاص الذي قدمناه بشأن أداء المكاتب المحلية، التوصيات أرقام 15 (اعتماد دليل جديد للمشتريات يشمل كلاً من الميزانية العادية والأموال الخارجة عن الميزانية)، و21 (تدريب جميع الموظفين الميدانيين المعنيين بعملية المشتريات)، و7 (تعزيز دور الاتحاد في تقييم المشاريع). وانظر أيضاً التوصيات التي قدمناها في التقرير المالي، أرقام 4/2016 (اعتماد دليل للمشتريات + توجيهات لجميع الموظفين العاملين في مختلف مراحل عملية المشتريات)، و5/2017 (تحسين الضوابط المفروضة على أوامر/عقود الشراء التي يتكرر صدورها لصالح المورِّد نفسه)، و5/2016 و7/2017 (خطوط توجيهية بشأن حالات المشتريات التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري) و8/2017 (التوثيق السليم لعملية المشتريات). كما أثرنا شواغل بشأن المخاطر المهدِّدة للشفافية والناشئة عن أن بعض البنود تترك مجالاً لتدخل الدول الأعضاء في عملية المشتريات (انظر مجدداً تقريرنا الخاص، الفقرتين 116 و117). وقد أبدى المراجع الداخلي للحسابات أيضاً العديد من هذه الملاحظات.

138 وجدير بالذكر أنه بعد انتهاء التحقيق في حالة الاحتيال في أبريل 2018، ولدى انتهاء الإجراء التأديبي الذي اتُّخذ ضد الموظف مرتكب فعل الاحتيال (يناير 2019)، أعدّ المراجع الداخلي للحسابات في أبريل 2019 رسالة إدارية داخلية موجهة إلى الأمين العام لبيان أنسب إجراء ينبغي اتخاذه لتعزيز نظام الرقابة الداخلي والحد، في الوقت ذاته، من مستوى خطري الاحتيال والخطأ. وهنا، نؤكد أنه لو أن إدارة الاتحاد سارعت بتنفيذ توصياتنا السابقة لكان يمكن تلافي العديد من المسائل التي أثارتها وحدة المراجعة الداخلية. وتيسيراً لتحليل هذه المسألة، فقد سردنا في الجدول المختصر أدناه معظم التوصيات التي قدمناها والتوصيات التي قدمتها وحدة المراجعة الداخلية وقد تُعد متوازية.

***الجدول 2***

مقارنة بين الرسالة الإدارية الموجهة من المراجع الداخلي للحسابات SG-SGO/IA/19-09 والتوصيات   
السابقة التي قدمها المراجع الخارجي للحسابات في تقاريره المطولة وتقاريره الخاصة

|  |  |
| --- | --- |
| **الرسالة الإدارية الموجهة من المراجع الداخلي للحسابات SG‑SGO/IA/19-09** | **التوصيات السابقة التي قدمها المراجع الخارجي للحسابات في تقاريره المطولة وتقاريره الخاصة** |
| **توصيات المراجع الداخلي للحسابات بشأن الإجراءات غير الصالحة لمشتريات المشاريع/الصناديق الاستئمانية** | **توصيات المراجع الخارجي للحسابات بشأن الموضوع ذاته** |
| **1/19-09/ML**  نوصي بأن تعيد دائرة إدارة الموارد المالية/شعبة المشتريات، بالتشاور مع مديرة مكتب تنمية الاتصالات، النظر في مدى ملاءمة وصلاحية القواعد الأساسية لمشتريات المعدات المتصلة بمشاريع الاتحاد للتعاون والمساعدة التقنيين، وكذلك في مدى قدرة هذه القواعد على احتواء المخاطر.  **02/19-09/ML**  لضمان رفع مستويي الشفافية والمساءلة، يوصي المراجع الداخلي للحسابات بأن يستخدم رئيس دائرة إدارة الموارد المالية أسلوباً واحداً في إدارة المشتريات في جميع قطاعات الاتحاد، بإصدار دليل مشتريات الاتحاد المنتظر على الفور.  **03/19-09/ML**  يوصى بأن يُجري رئيس دائرة إدارة الموارد المالية/شعبة المشتريات بانتظام رصداً للمدفوعات التراكمية المستحقة لشركات البيع كجزء من عملية التحقق لضمان عدم انسلات المبالغ الصغيرة في إطار أي من عتبات الاستعراض المحددة. | **التقرير رقم C17/40-E**  **مراجعة البيانات المالية لعام 2016**  **التوصية رقم 4**  إننا نوافق المراجع الخارجي للحسابات الرأي ونوصي باعتماد ما يلي: ألف) دليل مشتريات يغطي جميع مراحل عملية الشراء وفقاً لأفضل ممارسات الأمم المتحدة بشأن الموضوع، باء) تدابير التنفيذ المقترنة بالسياسات والإجراءات التي ينبغي أن يسترشد بها جميع الموظفين المشاركين في مختلف مراحل عملية المشتريات.  **التوصية رقم 5**  نوصي بالتالي بأن يعتمد الاتحاد إجراءً مكتوباً يتعين على الموظفين اتباعه في حالات المشتريات التي تقل عن 20 000 فرنك سويسري.  **الاقتراح رقم 2**  علاوةً على ذلك، نقترح أن يراجع الاتحاد العتبة المحددة لالتماس ثلاثة عروض على الأقل من أجل ضمان الإدارة المالية السليمة للعملية.  **التقرير رقم C18/40-E**  **مراجعة البيانات المالية لعام 2017**  **التوصية رقم 7**  نوصي بأن تقوم لجنة المشتريات بإعداد مبادئ توجيهية تغطي جميع جوانب عملية الشراء التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري كي تبلَّغ إلى الموظفين المعنيين. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تأخذ المبادئ التوجيهية في الاعتبار ما يلي: (1 العناصر الدنيا في طلبات الشراء؛ (2 كيفية تحديد الموردين المحتملين؛ (3 لزوم تقديم العطاءات والسعي إلى عدد أدنى من عروض الأسعار، ما لم يبرَر خلاف ذلك بشكل مناسب من جانب العميل/مقدم الطلب ويحصل على موافقة لجنة المشتريات مسبقاً؛ (4 كيفية إجراء تقييم لعروض الأسعار؛ (5 كيفية إبرام أمر/عقد الشراء.  **التوصية رقم 8**  نوصي بأن تكون عملية المشتريات برمتها (من ملف العطاءات إلى العقد المبرم) موثقة على النحو الصحيح لضمان المساءلة والشفافية وقابلية المراجَعة.  **التوصية رقم 9**  نوصي بأن يوقع الموظفون المشاركون في عملية المشتريات إعلان عدم تضارب مصالح (DACI) ينص من جانبهم على غياب أي تعارض في المصالح يمكن أن يؤثر على عملية المشتريات.  **التقرير C18/125-E**  **تقرير خاص عن الحضور الإقليمي**  **التوصية رقم 15**  نوصي بأنه ما دامت القواعد الأساسية أصبحت متقادمة، ينبغي للاتحاد اعتماد كتيب جديد للإجراءات يغطي الاعتمادات من كل من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية، على السواء.  **التوصية رقم 17**  نوصي، بأن تتولى شعبة المشتريات تشكيل فريق التقييم طبقاً للمبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع، الفقرة ج) من الفصل 2.2.4، التي تنص على أن مسؤولية عملية المشتريات للسلع والخدمات بالكامل تقع على عاتق شعبة المشتريات.  **التوصية رقم 18**  لتدنية المخاطر التي يتعرض لها الاتحاد، نوصي أيضاً بعدم تعيين مدراء المشاريع كأعضاء في فريق التقييم وأن تعمل شعبة المشتريات كجهة تنسيق لفريق التقييم بدلاً من مدير المشروع.  **التوصية رقم 19**  تماشياً مع توصيتنا رقم 11 الواردة في الصيغة المطولة من تقريرنا بشأن مراجعة البيانات المالية للاتحاد لعام 2016، نوصي بأن يقدم جميع الأفراد المشاركين في عملية المشتريات إعلاناً محدداً ومفصلاً بعدم تضارب المصالح (DACI) موقعاً على النحو الواجب.  **التوصية رقم 20**  نظراً إلى أننا لا نعتبر أن المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع، التي ينبغي ربطها مباشرة وبوضوح بقواعد المشتريات، مفصلة بما فيه الكفاية، نوصي بتعديل المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع بحيث توضح بشكلٍ أفضل دور شعبة المشتريات والإحالة إلى القواعد والإجراءات التي يمكن تطبيقها على المشتريات. |
| **توصيات المراجع الداخلي للحسابات بشأن نقص وعي موظفي شعبة المشتريات بمخاطر الاحتيال** | **توصيات المراجع الخارجي للحسابات بشأن الموضوع ذاته** |
| **04/19-09/ML**  يوصي بأن ينظم رئيس دائرة إدارة الموارد المالية دورات تدريبية توعوية لموظفي شعبة المشتريات بشأن مواطن الضعف والمخاطر المتصلة بنظم الاحتيال التي قد يتعرض لها الاتحاد.  **05/19-09/ML**  يوصى بأن يُضمِّن رئيس دائرة إدارة الموارد البشرية التدريب المعياري الإلزامي لموظفي الاتحاد وحدةً تدريبية عن التوعية بمخاطر الاحتيال، ونظم الاحتيال. | **التقرير رقم C18/40-E**  مراجعة البيانات المالية لعام**2017**  **التوصية رقم 5**  نوصي بأن تقوم الإدارة بتحسين الضوابط على أوامر/عقود الشراء التي ترسو مراراً وتكراراً على المورد نفسه من أجل الحد من مخاطر تجاوز قواعد وإجراءات المشتريات لدى الاتحاد أو عدم تطبيقها بشكل صحيح.  **التقرير رقم C18/40-E**  مراجعة البيانات المالية لعام**2017**  **التوصية رقم 6**  نوصي الإدارة بتحديث برمجيات إدارة المخاطر الاستراتيجية (SRM) بالاتحاد للسماح بمراقبة أوامر/عقود الشراء المنفذة في حال التخلي عن المنافسة.  **التقرير رقم C18/125-E**  **تقرير خاص عن الحضور الإقليمي**  نوصي بتنظيم تدريب منتظم لجميع الموظفين المشاركين في عملية المشتريات في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق. |
| **توصيات المراجع الداخلي للحسابات بشأن انعدام فعالية الدور الرقابي على صعيد المكاتب الإقليمية** | **توصيات المراجع الخارجي للحسابات بشأن الموضوع ذاته** |
| **06/19-09/ML**  يوصى بأن تعزِّز رئيسة مكتب تنمية الاتصالات الرقابة على صعيد المكاتب الإقليمية بتقديم المزيد من التفاصيل عن أدوار المديرين الإقليميين ومسؤولياتهم وأوجه مساءلتهم، وتسائلهم عن تلك المسؤوليات الرقابية (مع الحفاظ على التوازن السليم بين الثقة والمساءلة). | **التقرير رقم C18/125-E**  **تقرير خاص عن الحضور الإقليمي**  **التوصية رقم 13**  فيما يتعلق بالعمليات المصرفية، نوصي بتنفيذ إجراء صارم لجميع المكاتب الإقليمية، يتطلب وجود التوقيع الثالث من جانب المدير الإقليمي على العمليات المصرفية، حتى وإن كانت العملية تنفذ على مستوى مكتب المنطقة. وبذلك يمكن للمدير الإقليمي تحمّل مسؤولية جميع المعاملات مع المصارف. ونرى أيضاً، ضرورة إجراء مراجعة لهذا الإجراء مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتفادي دخول الحسابات الشخصية للموظفين في أي عمليات للاتحاد. |
| **توصيات المراجع الداخلي للحسابات بشأن انعدام فعالية الدور الرقابي على صعيد المكاتب الإقليمية** | **توصيات المراجع الخارجي للحسابات بشأن الموضوع ذاته** |
| **07/19-09/ML**  يوصى بأن تعزز رئيسة مكتب تنمية الاتصالات الرقابة على مستوى المشاريع بضبط عملية تحديد أدوار الموظفين ومسؤولياتهم وأوجه مساءلتهم في دورة حياة إدارة المشروع قبل تنفيذه وأثناءه وبعده. | **التقرير رقم C18/125-E**  **تقرير خاص عن الحضور الإقليمي**  **التوصية رقم 11**  لأغراض المساءلة، نوصي بإعداد وثيقة تلخص جميع عمليات تفويض السلطة سواء كانت داخلية (من يجب عليه توقيع ماذا) أو خارجية (تفويض بالتوقيع، مثل المعاملات المصرفية والأعمال المصرفية عبر الإنترنت مع تحديد خطوط المسؤوليات). |
| **08/19-09/ML**  يوصى أيضاً بأن ينفذ رئيس إدارة الموارد البشرية على وجه السرعة، بالتعاون مع رئيسة مكتب تنمية الاتصالات، التوصيات الواردة في تقرير التفتيش المقدَّم من المراجع الداخلي للحسابات في عام 2016، ومنها وضع إجراءات تنافسية لاختيار الاستشاريين. |  |
| **09/19-09/ML**  يوصى بأن يعزِّز رئيس إدارة الموارد البشرية، بالتعاون مع رئيسة مكتب تنمية الاتصالات، نظام/عملية التقييم الواجبة التطبيق عند نهاية كل ولاية للاستشاريين المتعاقَد معهم بموجب اتفاق الخدمة الخاصة. وينبغي أن يشمل ذلك إنشاء ما لا يقل عن مستويين من التوقيعات (أي المشرف المباشر على الخدمات المقدمة بموجب اتفاق الخدمة الخاصة/متلقّيها المباشر ومدير أعلى لهذا المشرف)، فضلاً عن "إعداد قائمة سوداء" موثقة بأسماء الأفراد الذين لم يكن أداؤهم مُرضياً من المتعاقَد معهم بموجب هذا الاتفاق. |  |
| **10/19-09/ML**  يوصى أيضاً بأن تُقر مديرة مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع رئيس إدارة الموارد البشرية، العمل بمبدأ قائمة المواهب المرشحة المتحقَّق منها مسبقاً، بتجميع قائمة متجددة ونشطة ومحدَّثة بأسماء المرشحين المؤهلين للعمل بموجب اتفاق الخدمة الخاصة الذين أكدت سيرهم الذاتية المتحقق منها مسبقاً تمتعهم بسجل مثبت من الخبرة/المؤهلات الأكاديمية المناسبة، والإبقاء على هذه القائمة. |  |
| **11/19-09/ML**  يوصى كذلك بأن تضمن رئيسة مكتب تنمية الاتصالات تحقق رئيس الدائرة المعنية أو المدير الإقليمي المعني من أعمال الخبراء، وحفظ هذه الأعمال في قاعدة بيانات يمكن النفاذ إليها بغية ضمان مساءلة المديرين المتقدمين بطلب توظيفهم والمشرفين على هؤلاء المديرين، وتأكيد وفاء التقارير بمستوى الجودة المطلوب. |  |

***التوصية رقم 18***

139 نوصي بأن تتخذ الإدارة إجراءات عاجلة لتنفيذ التوصيات المفتوحة المقدمة من المراجعيْن الداخلي والخارجي للحسابات بشأن الأنشطة الإقليمية، مع إيلاء اهتمام خاص للمشتريات.

***تعليقات من الأمين العام***

يحيط الاتحاد الدولي للاتصالات علماً بهذه التوصية.

140 واستناداً إلى الظروف المبينة أعلاه، نرى أن من اللازم مواصلة تقييم مدى فعالية التدابير التي اعتمدتها الإدارة لتعزيز منع الاحتيال وإطار ردعه في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق. ونحتفظ بحقنا في تقديم تقرير أكثر تفصيلاً في وقت لاحق عن نتائج عمليات مراجعة الحسابات التي أجريناها.

# الموظفون

### يلزم بذل المزيد من الجهود لتحديث البيانات الإدارية وتحقيق استقرار نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) المتعلق بالموارد البشرية

141 في إطار عمليات التحقق المتعلقة بالموظفين، استعرضنا مدى دقة عدد من كشوف المرتبات بالنسبة إلى حزم الأجور المتصلة بها وتحرّينا إثباتات منح أي بدلات في الملفات الشخصية. وتضمنت العيّنة التي أخذناها عدداً من الموظفين المختارين عشوائياً من الفئة المهنية وفئة الخدمات العامة والمعيّنين لأجل غير مسمى ولفترة محدودة، على حد سواء، بمقر الاتحاد وفي مكاتب الاتحاد الميدانية، إلى جانب عيّنة تقديرية مستمدة من ملفات مراجعة الحسابات في العام الماضي.

142 وقد تبيّنا في التقرير المطوّل الذي قدمناه في العام الماضي من وجود تأخر في تحديث البيانات الإدارية الداعمة للبدلات المدفوعة لنحو مائة موظف.

143 فقد كشفت العينة التي أخذناها في هذا العام عن استمرار انعدام التوازي بين البدلات المدفوعة والوثائق الموجودة في الملفات لإثبات استيفاء شروط استحقاقها، رغم ما يُبذل من جهود بهذا الشأن. كما وجدنا عدد من الحالات التي جرى فيها آخر تحديث للبيانات في عام 2017، بل وقبل ذلك في إحدى الحالات. وقد أبلغتنا الإدارة أن معظم الأعمال المنجزة تتعلق بالموظفين المعيّنين لأجل محدد (يمثلون نحو %50 من مجموع العاملين المعنيين) وبعامي 2018 و2019. غير أن هذه المهمة قد أُسندت إلى الموظفين المعنيين (أربعة موظفين دائمين وموظف واحد معيّن لأجل قصير) كمهمة إضافية لمهامهم العادية، لا في إطار مشروع محدّد تُكلَّف به قوى عاملة مخصصة له. ونتيجةً لذلك، فقد قوبل إنجاز الأعمال المتراكمة السابقة بتراكم أعمال جديدة. علاوةً على ذلك، لا يوجد نظام إنذار أوتوماتي يذكّر الموظف بتقديم المعلومات اللازمة، وبالتالي فإن الإثباتات المقدمة من فرادى الموظفين ما هي إلا نتيجة لوقائع عارضة، لا لعمليات تحقق منتظمة. وغني عن التوضيح أن إجراء عمليات تحقق لاحقة قد يؤدي إلى تنفيذ عمليات استرداد وتصويبات بأثر رجعي، الأمر الذي يؤثر على وضع فرادى الموظفين ويشكل مصدراً لأعمال إدارية إضافية.

144 ومع أننا نعترف بأنه قد اتُّخذت بعض التدابير التنظيمية لمعالجة المشاكل التي نشأت في العام الماضي، ولا سيما فيما يتعلّق بقسم المرتبات، إلا أننا نلاحظ أيضاً مرة أخرى استمرار وجود مشاكل تتعلّق بالمعالجة اليدوية لبعض المعلومات في منصة نظام SAP. إذ لا يزال هذا الحال قائماً منذ عام 2017 حينما استُحدثت حزمة التعويضات الجديدة للموظفين من الفئة المهنية والفئات الأعلى. وفي عام 2018، أُضيفت حزمة المِنَح الدراسية الجديدة فنشأت مشاكل جديدة. وبعد أكثر من عامين، ما زال نظام المعالجة الأوتوماتية للبيانات لا يعمل بكامل طاقته. وقد صاغت دائرة إدارة الموارد البشرية قائمة بمتطلباتها تشمل 61 بنداً (أُولت لعدد 36 بنداً منها الأولوية الأولى)، استناداً إلى المشاكل/الأخطاء الناشئة منذ 1 يناير 2017. وأُطلق مشروع جديد يُدعى ’تعزيز دائرة إدارة الموارد البشرية في الفترة 2020-2019‘ لمعالجة هذه المشاكل في الوحدات القائمة المتعلقة بهذه الدائرة في نظام SAP، التي تتضمن أيضاً سطوحاً بينية مشتركة مع نظم خارجية كصندوق الأمم المتحدة للمعاشات وشركة Cigna. إلا أنه عندما زرنا الدائرة، كان معدل تنفيذ المشروع متدنياً جداً وكان إتمام معظم المهام لا يزال متأخراً أو لم يكن قد بدأ إنجازها حتى. وما زال يلزم إدخال البيانات وإجراء تعديلات يدوياً (فيما يتعلّق خصوصاً ببدلات الإعالة وإعانات استئجار مسكن وبيانات الخدمة في نظام المعاشات). وفي رأينا، لا يكفي عدد الموظفين المكلّفين بهذه المهمة داخل المقر (2,5 شخص من دائرة خدمات المعلومات + موظف من دائرة إدارة الموارد البشرية) لضمان سرعة تنفيذها. ونظراً إلى أن المعلومات التي يُنتجها النظام تُنشر على نطاق واسع في الاتحاد ككل، فإن تحقيق استقراره وتأمينه شرطان مسبقان أساسيان لاتخاذ أي خطوات أخرى، بما فيها الخطوات ذات الطبيعة الاستراتيجية.

***التوصية رقم 19***

145 للإسراع بمعالجة المشاكل المكتشفة منذ أمد طويل، نكرر تأكيد توصياتنا التي تفيد بأنه ينبغي للإدارة الاضطلاع بما يلي منعاً لوقوع خطري عدم دقة معالجة البيانات وتأخر هذه المعالجة:

(1 أن تنفذ تدابير استثنائية لإنجاز الأعمال المتراكمة المتصلة بالملفات الشخصية وتحديث جميع هذه الملفات في أقصر مدة ممكنة، وتولي أولوية عليا لهذه المهمة؛

(2 أن تتخذ إجراءات عاجلة، بسبل منها الاستثمار في الخدمات الخارجية، لتعزيز نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) المتعلق بالموارد البشرية وحل المشاكل أو تصحيح الأخطاء المحددة في خطة التنفيذ في إطار زمني محدد.

***تعليقات من الأمين العام***

نؤيد هذه التوصية.

فقد اتُّخذت تدابير تنظيمية في دائرة إدارة الموارد البشرية لتوضيح المسؤوليات في مجالي تحديد المستحقات ومعالجتها، وتعزيز القدرات البشرية. كما يُجرى استعراض لعمليات الأعمال المتصلة بها لتبسيط هذه العمليات وتعزيز مراقبة الجودة بتحسين مستوى الفصل بين المسؤوليات في الدائرة.

إضافةً إلى ذلك، من الناحية النظامية، أطلقت دائرة إدارة الموارد البشرية ودائرة خدمات المعلومات في مطلع عام 2019 مشروعاً لتعزيز الموارد البشرية مدته سنتان، سيعالج العديد من أوجه القصور المذكورة أعلاه في نظام تخطيط الموارد المؤسسية.

ثانياً، أنشأ نائب الأمين العام فرقة عمل تُعنى بأتمتة (الخدمات الذاتية) ورقمنة الأساليب اليدوية التي يستخدمها الموظفون في تفاعلهم مع دائرة إدارة الموارد البشرية بشأن الاستحقاقات والمستحقات والمعاشات والتأمينات، إلخ.

### تسريع التحرك نحو فعالية إدارة الموارد البشرية

146 فيما يخص المسائل الاستراتيجية، فعقب صدور القرارات الرفيعة المستوى في القرار 48 (المراجَع في دبي، 2018) وُضعت الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية للفترة 2023-2020 استناداً إلى الدعامات الأربع لاستراتيجية الاتحاد المتعلقة بالأشخاص (يناير، 2019)، التي حددت الأولويات والغايات الرئيسية المتعلقة بالموارد البشرية وفقاً لاستراتيجية الاتحاد المؤسسية. وقد سبقت ذلك عملية تشاورية ضمّت جميع أصحاب المصلحة المعنيين (المكاتب/الدوائر ومجلس الموظفين) واستهدفت تحديد الاحتياجات الخاصة بمختلف القطاعات وتبادل المدخلات لتعزيز مبدأ "توحيد الأداء في الاتحاد" في بيئة تشكل تحدياً. وستكون دائرة إدارة الموارد البشرية العامل التمكيني لإنجاز هذه العملية، المصحوبة بمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية لضمان رصد تقدمها.

147 وفي حين يُعترف بأن الخطة تشمل معظم المشاكل الرئيسية التي لم تعالَج طوال سنوات وتشكل إطاراً شاملاً ومشتركاً لتعزيز إدارة الأشخاص في الاتحاد، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن تنفيذ الأنشطة المحددة الرفيعة المستوى المتضمنة فيها لا يزال يستلزم خططاً تشغيلية تُترجم إلى أعمال محددة. إلا أن هذه الخطط التشغيلية لم تُصَغ بعد ولا حُدد حتى الآن إطار زمني ومراحل متوسطة للتنفيذ في فترة السنوات الأربع المقبلة. كما يلزم مؤشرات الأداء الرئيسية المزيد من التفصيل بناءً على المعايير والنماذج التي ستوضع في الخطط التشغيلية. إضافةً إلى ذلك، لم يُستكمل بعض الخطوات الأولية كإعداد قائمة الكفاءات التقنية التي ينبغي تحديدها في إطار الكفاءات، ومن دون ذلك لا يمكن عادة تنفيذ أي ممارسات لسد الفجوات في المهارات.

148 ولذلك، لا بُد من استمرار حفز العمل من أجل إنفاذ الأولويات الاستراتيجية إنفاذاً عاجلاً على النحو اللازم.

149 وفي الوقت ذاته، فنظراً إلى عدم تغيّر البيئة الاقتصادية، أُكدت مجدداً تدابير احتواء التكاليف التي ميّزت ممارسات إدارة الموارد البشرية في السنوات الأخيرة. فحسبما توضح الوثيقة C19/45، يُتوقع في فترة السنتين المقبلة توفر مدخرات إضافية من تدابير الكفاءة المتعلقة بالموظفين، الأمر الذي ينطوي على بذل المزيد من جهود التكيّف وخفض درجات الوظائف وإجراء عمليات إعادة توزيع واعتماد مسارات مهنية غير خطية. وقد تأثرت بشدة بهذه التدابير في السنوات القليلة الماضية الإدارة المتوسطة، التي تشكل العمود الفقري للمنظمة. إضافةً إلى ذلك، طُبقت في عام 2018 تخفيضات جديدة للأجور.

150 ومن ثم، يبدو أن التحدي الرئيسي هنا هو مزج الإدارة اليومية بمنظور متوسط إلى طويل الأجل مع الحفاظ على الاتساق الاجتماعي خلال الفترة الانتقالية.

151 وفي الوقت نفسه، قد تكون هذه الفترة فرصة لتأمل بعض الإجراءات وطرق سير العمل والبت في درجة استقلاليتها المرجوة. فكما ذُكر في مرات أخرى، أثبتت حالة الاحتيال التي كُشف عن وقوعها في أحد المكاتب الإقليمية جملة أمور من بينها أن وجود عدد من الخطوات الرسمية لا تستتبعه بالضرورة مساءلة حقيقية؛ إذ يلزم لرفع مستويي الكفاءة والمساءلة زيادة ترشيد العمليات ذات الصلة (ولا سيما عمليات اختيار الخبراء) وضمان فعالية الإشراف من جانب المديرين التنفيذيين (بسُبل منها إجراء تقييمات لمدى فعالية الأداء).

***التوصية رقم 20***

152 ضماناً للنجاح في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الجديد، نوصي بأن تضطلع الإدارة عاجلاً بما يلي:

(1 أن تبحث سُبل ترشيد الإجراءات وطرق سير العمل الحالية المؤثرة على مهام إدارة الموارد البشرية، وتبت في درجة الاستقلالية المرجوة لهذه الإجراءات والعمليات بهدف رفع مستويي الكفاءة والمساءلة (بدءاً بالإجراءات التي كُشف عن وجود مواطن ضعف رئيسية فيها، كإجراء توظيف الاستشاريين)؛

(2 أن تستكمل حصر الكفاءات، بما فيها الكفاءات ذات الطبيعة التقنية، إذ قد يكون ذلك الأساس الوحيد لتحديد الإمكانات الداخلية الحالية من الموارد البشرية والمهارات التشغيلية الإضافية اللازمة للوفاء بالمعايير العالية لمستوى العمل المرجو في الاتحاد.

***تعليقات من الأمين العام***

نؤيد هذه التوصية. وكما ذُكر بشأن التوصية رقم 19، تُستعرض حالياً العمليات وطرق سير العمل القائمة بغية ترشيدها وتبسيطها وأتمتتها، وتحسين مستوى اندماجها في بيئة نظام تخطيط الموارد المؤسسية.

أما عن حصر الكفاءات التقنية، الذي يمثل الدعامة الثالثة لإطار الكفاءات المنفَّذ حديثاً، فاستكمال هذه الممارسة جزء من تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للموارد البشرية، الموضوعة لتقديمها إلى دورة المجلس لعام 2019 ليوافق عليها، ومن أنشطة تخطيط تعاقب الموظفين.

# بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

153 لا يمثل الجدول الثالث، "بيان الاختلافات في صافي الأصول"، تحركات الأموال المخصصة وغير المخصصة المتراكمة وآثار تطبيق المعايير IPSAS فحسب، وإنما يشمل التحركات لكل نوع من الأموال، كما جاء في الملاحظة 4.

# جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

154 يحدِّد جدول التدفقات النقدية مصادر التدفقات النقدية الداخلة، والبنود التي أنفق عليها النقد أثناء الفترة المستعرضة، والرصيد النقدي في تاريخ الإبلاغ.

155 وفي عام 2018 أبلغ الاتحاد عن تولُّد تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية بقيمة 33,7 مليون فرنك سويسري، وهو ما يشكل زيادة بقيمة 49,1 مليون فرنك سويسري مقارنةً بالقيمة المسجلة في عام 2017 التي بلغت 15,4– مليون فرنك سويسري. كما أُبلغ عن تولُّد تدفق نقدي موجب من الأنشطة المالية (0,2 مليون فرنك سويسري)، متمثلاً في سداد قرض مؤسسة FIPOI. ويظهر صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (33,7 مليون فرنك سويسري) اختلافاً إيجابياً مقارنةً بعام 2017 (15,4 مليون فرنك سويسري) نتيجةً أساساً لزيادة الأموال الخارجية وزيادة التغييرات الطارئة على أموال الاتحاد نفسه.

156 وأظهر صافي النتيجة في التدفقات النقدية وما يعادلها ارتفاعاً يبلغ 26,5 مليون فرنك سويسري في عام 2018، من 135,3 مليون فرنك سويسري في بداية السنة إلى 161,8 مليون فرنك سويسري في نهاية السنة. وقد فحصنا البنود الأساسية عن طريق انتقاء عينات من بعض الحسابات. وكانت النتيجة أن جميع المعاملات التي وقع عليها الاختيار كانت مدعمة على النحو المناسب بتوثيق مساند. وبذلك تم التحقق من التدفق النقدي وتأكيده.

# مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2018

157 أعدّ الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2018" بما يمتثل للمعيار IPSAS 24 الذي يتطلب تضمين البيانات المالية هذه المقارنة الناتجة عن تنفيذ الميزانية نفسها. كما ينص المعيار على توضيح أسباب حدوث فوارق هامة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

158 ويتضمن الجدول الخامس أيضاً عملية التوفيق المحاسبية للاختلافات بين تنفيذ الميزانية (المبالغ الفعلية) والمبالغ المعتمدة في بيان المحاسبة. ويرد مزيد من التفاصيل في الملاحظة 26 في تقرير الإدارة المالية، كما نشير إلى تعليقات الأمين العام الواردة في تقرير الإدارة المالية.

# صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد

159 تم الإبلاغ عن صندوقين في الملحق باء3 من تقرير الإدارة المالية للاتحاد وهما: *"الصندوق الاحتياطي والتكميلي"* (بأصول إجمالية تبلغ 6,2 ملايين فرنك سويسري (وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً عن إجماليها في عام 2017))، و*"صندوق المساعدة"* (بأصول إجمالية تبلغ حوالي 0,3 مليون فرنك سويسري في عام 2018 كما في عام 2017).

160 وفيما يخص *"الصندوق الاحتياطي والتكميلي"* سُجل اعتماد إكتواري يبلغ 54 000 فرنك سويسري تحت البند *"مزايا الموظفين"*، تماشياً مع التقييم الإكتواري الذي أجري في عام 2010.

161 وكما جاء في الملاحظة 2 في تقرير الإدارة المالية، فإن هذه الصناديق "هي مجموعة الصناديق التي تضمن المعاشات التقاعدية للموظفين العاملين قبل 1 يناير 1960، وهو تاريخ انضمام الاتحاد إلى صندوق المعاشات المشترك لموظفي الأمم المتحدة. وفي 2018، غطى الصندوق الاحتياطي والتكميلي 22 معاش متقاعد (بلغ عددها 24 معاشاً في عام 2017) و22 معاش أرمل (كما في عام 2017)؛ وقدّم صندوق المساعدة المخصص لمساعدة الموظفين والمتقاعدين الذين يعانون من ظروف مالية عسيرة".

162 ونظراً إلى اختلاف عدد المستفيدين من الصندوق الاحتياطي والتكميلي في عام 2018، فقد سجل الصندوق في ذلك العام نفقات بقيمة 19,4 ألف فرنك سويسري، أي أقل من نفقات عام 2017 (التي بلغت 21,9 ألف فرنك سويسري). ولم يسجل صندوق المساعدة أي نفقات في عام 2018.

# برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF) والصناديق الاستئمانية

163 في الملاحظة 20 على تقرير الإدارة المالية، يرد تفصيل لهاتين الفئتين من الخصوم غير الجارية: "الأموال الخارجية المخصصة" و"الأموال الخارجية قيد التخصيص". وأظهر الجدول أيضاً أموال الاتحاد المخصصة للمشاريع من خارج الميزانية.

164 تنص القاعدة 5 في الملحق 2 للوائح المالية على "أن يفتح حساب منفصل لكل مساهمة طوعية أو صندوق استئماني في حساب خاص للاتحاد".

165 ويبين الملحق باء5 لتقرير الإدارة المالية مشاريع الصناديق الاستئمانية المموَّلة بالصندوق الخاص للتعاون التقني (SFTC) – الذي يستهدف تلبية احتياجات البلدان النامية التي تطلب مساعدة عاجلة وعلى أساس المساهمات الطوعية - وتموَّل في جزء منها عن طريق السحب من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناءً على قرار من اللجنة التوجيهية للصندوق. وتموَّل المشاريع الأخرى بمساهمات طوعية محددة (تُبين في الملحق ألف6) وتحكمها الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة. وترد في الملحق ألف7 قائمة بالمشاريع المرتبطة بالصندوق المذكور.

166 وعلى النحو الموضح في الجدول المذكور أعلاه في إطار الملاحظة 20، تناقصت الأموال الخاصة بالاتحاد المخصصة للمشاريع إلى 5,6 ملايين فرنك سويسري في عام 2018 بعد أن كانت قيمتها 7 ملايين فرنك سويسري في عام 2017. ومن ناحية أخرى، ارتفعت قيمة الأموال الخارجية المخصصة للمشاريع في عام 2018 إلى 31 مليون فرنك سويسري بعد أن كانت تبلغ 23,0 مليون فرنك سويسري في عام 2017.

167 ورجعت زيادة الأموال الخارجية إلى زيادة المساهمات الخارجية (16,0 مليون فرنك سويسري في عام 2018 مقارنةً بمبلغ 10,2 ملايين فرنك سويسري في عام 2017).

168 وانخفضت في عام 2018 قيمة الأموال الخارجية التي لم تكن قد خُصصت بعد إلى 2,8 مليون فرنك سويسري (وكانت تبلغ 3,3 ملايين فرنك سويسري في عام 2017)، نتيجة لتحويلها إلى مشاريع مخصصة جديدة في عام 2018.

# مراجعة تكنولوجيا المعلومات

169 في عامي 2017 و2018، تحقق خبراؤنا من عدة جوانب مهمة من نظام تكنولوجيا المعلومات المنفَّذ وناقشوها. وفي 12 نوفمبر 2018، حصلنا على معلومات محدَّثة من شعبة تخطيط الموارد المؤسسية استُكملت بها الإجابات على أسئلتنا.

170 وفيما يخص الرقابة على التكاليف في نظام SAP (SAP/CO)، فقد أُبلغنا بأنه يبدأ حالياً تنفيذ مشروع لإعادة تنفيذ وحدة المحاسبة على أساس التكلفة في عمليات التخطيط والتخصيص/التوزيع المتعلقة بالإدارة على أساس النتائج (RBM).

171 ونُفذت في 1 يوليو 2018 برمجية اتصالات مصرفية جديدة، أضيفت إليها ثلاث وحدات هي: المصرف الآلي، إدارة النقد، المدفوعات. وستُختبر هذه الوظائف ويُتحقق منها في عام 2019.

172 وحدّثت شعبة تخطيط الموارد المؤسسية في نوفمبر 2018 ما لدينا من معلومات عن مسألة تحسين إدماج العمليات في نظامي SAP وCRM، التي أثارها خبراؤنا، إذ وافتنا بمعلومات تفيد باعتزام الاتحاد تنفيذ وحدة لإدارة العقود وببدء النقاشات المتعلقة بالمشروع الأولي مع شعبة المشتريات. وقد هُيئت الوحدة المعيارية لإدارة العقود من حيث إدارة المخاطر الاستراتيجية (SRM)، وستُجري لها شعبة المشتريات تحليل العناصر المناسبة والثغرات (Fit-Gap).

173 وفيما يتعلق بالأمن، تفيد المعلومات المحدّثة التي وافتنا بها شعبة المشتريات في نوفمبر 2018 بأنه قد أُدمجت في بيئة نظام SAP الخاص بالاتحاد وحدة تُدعى “AgileSI” لرصد الوقائع والتهديدات الأمنية، وأن الفريق المعني بنظام SAP وشبعة خدمات المعلومات يعملان حالياً على تنفيذ حالات استخدام تناسب سياق الاتحاد. وسنتحقق من هذه المسألة في مرحلة لاحقة.

# إطار الأخلاقيات

174 أنشئ منصب مسؤول الأخلاقيات بموجب القرار 1308 الذي وافق عليه المجلس (C09/121، الفقرة 21.3) في ديسمبر 2009. وأصبح منصب مسؤول الأخلاقيات، الذي شُغل في نوفمبر 2016، شاغراً مرة أخرى، منذ نهاية أبريل 2018.

175 وقد علمنا بصورة غير رسمية أن مسؤول أخلاقيات جديد سيتولى المنصب في 3 يونيو 2019، ولم تكن تتاح أي معلومات أخرى بهذا الشأن في تاريخ إعداد هذا التقرير. ولذلك، نذكّر بتوصيتنا رقم 12/2016، المتعلقة أيضاً بالتوصية رقم 4/2014 الصادر عن اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، ونرى أن من اللازم إجراء استعراض كامل للأحكام المتعلقة بالأخلاقيات في الإطار القانوني وتقييم أكثر تفصيلاً لما اتُّخذ مؤخراً من إجراءات لتحديثها وتحسينها.

### حماية المبلِّغين عن المخالفات

176 يحدد الأمر الإداري رقم 19/09، سياسة مكافحة الاحتيال والفساد والممارسات الأخرى المحظورة، دور مسؤول الأخلاقيات في تلقي بلاغات عن الحالات المشتبه فيها. فهو يشكل جهة المقصد النهائي في الإبلاغ، على نحو مباشر وغير مباشر على حد سواء، عن الحالات المشتبه فيها، عن طريق المشرفين في التدرج الوظيفي أو الأمين العام.

177 ولدينا بعض الأدلة التي تثبت عدم تنفيذ الحماية من الأعمال الانتقامية تنفيذاً كاملاً، إذ لم يُضمن إخفاء هوية المبلِّغين في حالة الاحتيال التي وقعت مؤخراً ضماناً تاماً، ويدرَك إخفاء الهوية في الوقت الحاضر باعتباره عائقاً يعرقل مواصلة التحقيقات (انظر الأمر الإداري رقم 19/09، الفقرة 8).

178 ونحن نعترف بأن الأمرين الإداريين رقمي 11/04 و17/07 والفقرتين 11 و12 من الأمر الإداري 19/09 تتضمن بعض التدابير لحماية المبلغين عن المخالفات، غير أن سرية هوية المبلِّغ هو مستوى الحماية الأول.

***التوصية رقم 21***

179 نوصي بالتالي بأن يضمن مسؤول الأخلاقيات إنفاذ درجة مناسبة من السرية بتحسين مستوى حماية هوية المبلِّغ عن المخالفة.

***تعليقات من الأمين العام***

إن درجة السرية التي يمكن أن تضمنها المنظمة فيما يتعلق بهوية المبلِّغين عن المخالفات محددة في نصوص الاتحاد القانونية ذات الصلة. وينبغي لدى تقييمها أن تؤخذ أيضاً في الاعتبار الالتزامات الأخرى المفروضة على المنظمة طوال عملية التحقيق والإجراء التأديبي، وخاصةً فيما يتعلق بمراعاة الأصول القانونية وحماية حق الدفاع لجميع الأطراف في قضية بعينها (الشخص المدعى أنه المخالف أو الجاني (الأشخاص المدعى أنهم المخالفون أو الجناة)، الشهود، إلخ.).

كما أن الأمر الإداري رقم 11/04 بشأن سياسة الاتحاد لحماية الموظفين من الأعمال الانتقامية الناتجة عن الإبلاغ عن سوء السلوك ينص على أن تُحمى هوية الموظف المبلِّغ عن سوء سلوك، أو الموظف المتعاون مع مسؤول أو مراجع حسابات مخوّل قانوناً أو مع تحقيق رسمي، قدر الإمكان في حدود الاحتياجات المشروعة المتصلة بلوائح وقواعد الاتحاد ومقتضيات التحقيق والتزام المنظمة باحترام مبدأ الأصول القانونية. وإن أفصح الموظف نفسه عن هويته، فالاتحاد غير مُلزم بالحفاظ على سريتها. إضافةً إلى ذلك، ينص الأمر الإداري رقم 19/10 أيضاً بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقيقات، في الفقرتين 8 و11 منه، على مبدأ السرية. إذ ينص تحديداً على أن الإفصاح غير المصرَّح به عن هوية مقدم الشكوى أو الشاهد أو عن موضوع التحقيق أو أي معلومات أخرى عن التحقيق أو أي معلومات أخرى بشأن عملية التحقيق قد يكون موظفي الاتحاد الحاليين أو السابقين قد حصلوا عليها يشكل خرقاً لمبدأ السرية، وقد يترتب عليه اتخاذ إجراءات إدارية ضد المُفصح، بما في ذلك اتخاذ إجراء تأديبي عملاً بالأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي الاتحاد.

***التوصية رقم 22***

180 نوصي أيضاً بإعداد جزء بارز مرئياً في الموقع الإلكتروني العام للاتحاد، على وجه عاجل، يُخصص لاتصال المبلّغين عن المخالفات بموظفين مخصصين مختارين، كمسؤول الأخلاقيات مثلاً، وييسر ذلك.

***تعليقات من الأمين العام***

تُتاح على الموقع الإلكتروني الخارجي للاتحاد معلومات عن مكتب الأخلاقيات وسياسات الاتحاد المتعلقة بالأخلاقيات (<https://www.itu.int/en/general-secretariat/Pages/ethics.aspx>). إلا أنه سيُنظر في إبراز هذه المعلومات أكثر لزائري الموقع الإلكتروني الخارجي.

# وحدة المراجعة الداخلية (IAU)

181 يبحث هذا الجزء من تقريرنا بإيجاز العلاقة بين المراجع الخارجي ووحدة المراجَعة الداخلية.

182 ونعترف بالتعاون الذي أبداه موظفو وحدة المراجَعة الداخلية المكلّفون أيضاً بتوفير الدعم اللوجستي للمراجع الخارجي. وتقوم وحدة المراجَعة الداخلية بإطلاع المراجع الخارجي على تقارير المراجَعة وخطط المراجَعة الخاصة بها.

183 ونواصل مراقبة نشاط وحدة المراجَعة الداخلية حسبما تقتضيه أفضل الممارسات.

# متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة

184 يجمع الملحق I جميع التوصيات والاقتراحات السابقة التي وردت من إدارة الاتحاد وقت تقديم التقرير. ويظهر الملحق II متابعة جميع الاقتراحات.

185 إن التوصيات التي جرى تقييمها على أنها "مغلقة" لن تدرج مجدداً في تقرير المراجع للسنة القادمة ما لم تكن بحاجة إلى متابعة سنوية.

الملحـق I - متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة

| **الرقم** | **التوصية التي تقدم بها ديوان مراجَعة الحسابات الإيطالي** | **تعليقات وردت من الأمين العام حتى صدور هذا التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بحسب تقييم ديوان  مراجَعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **التوصية 1/2017** | نوصي بأن تراعي الإدارة، في عملية تقييم المشاريع والدراسات المتعلقة بتنفيذ مبنى المقر الجديد، احتياجات الاتحاد لفترة طويلة الأجل، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية بالاتحاد. | أخذ مجلس إدارة مشروع البناء علماً بهذه التوصية. وتهدف المناقشات والدراسات الجارية إلى دعم عملية صنع القرار بشأن عدد معين من الخيارات المتعلقة بتصميم المبنى الجديد وأبعاده وما إلى ذلك، والتي تستند إلى التوقعات بشأن عدد الموظفين (المعينين وغير المعينين) الذين يمكن أن يكونوا في الخدمة بتاريخ تسليم ذلك المبنى الجديد. | **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  بالفعل، تستند الخيارات المتعلقة بتصميم المبنى الجديد وأبعاده وما إلى ذلك إلى التوقعات بشأن عدد الموظفين (المعينين وغير المعينين) الذين يمكن أن يكونوا في الخدمة بتاريخ تسليم ذلك المبنى الجديد.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  حدد مجلس إدارة مشروع البناء أبعاد المبنى الجديد وفقاً للاحتياجات المتوقعة وقت الافتتاح، فيما يتعلق بجميع فئات الذين سيشغلون المبنى، ومن المتوقع أيضاً أي يكون ذلك كافياً للاحتياجات الطويلة الأجل. | مستمر |
| **التوصية 2/2017** | لتخفيف مخاطر أوجه عدم الدقة، نوصي بأن تقوم الإدارة بما يلي:  (1 تنفيذ تدابير استثنائية (كتشكيل فريق مهام مخصص) لإزالة تراكم الملفات الشخصية في أقرب وقت ممكن؛  (2 ترشيد التدفقات في تخزين البيانات وإدارتها، وبالتالي تصحيح التشتت الحالي؛  (3 الاستثمار في موارد تكنولوجيا المعلومات، للاستغناء عن أي مدخلات يدوية تتعلق بحزمة التعويضات الجديدة، باتباع قائمة من الحالات الملحة المحددة مسبقاً؛  (4 تعزيز وظيفة دفع المرتبات بإدخال المزيد من الضوابط على كشوف المرتبات. | التوصيات مؤيَدة بالكامل. وما برحت دائرة إدارة الموارد البشرية تعمل على سلسلة من الإجراءات (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) بهدف معالجة المسائل المختلفة التي أثارها المراجعون الخارجيون، بما في ذلك:  - إعادة تنظيم دائرة الموارد البشرية، التي اكتملت في عام 2017؛  - استعراض سير الأعمال لتقييم العمليات والإجراءات القائمة، بهدف تبسيط العمليات القائمة وإنشاء العمليات الجديدة المطلوبة، لدعم تنفيذ حزمة التعويضات الجديدة، على سبيل المثال، (وعلى الأخص خطة منحة التعليم الجديدة)؛  - استكمال قائمة متطلبات شاملة من تكنولوجيا المعلومات، للتباحث بشأنها مع دائرة خدمات المعلومات، ولوضع خطة عمل تغطي أوجه النقص الموجودة في الأنظمة، وتطوير ميزات وظيفية جديدة، وأتمتة العمليات اليدوية القائمة، وتطوير المزيد من وظائف الخدمات الذاتية للموظفين (ESS)، وما إلى ذلك؛  - استعراض، وإذا لزم الأمر، إعادة تصميم، مشروع تقديم الطلبات إلكترونياً الذي أُطلق في عام 2010 لنزع الطابع المادي عن المعلومات التي تديرها دائرة إدارة الموارد البشرية، مع دمج هذه المعلومات في نظام إدارة معلومات أكثر قوة وشمولية. | **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  قُدمت القائمة الكاملة بمتطلبات الموارد البشرية من تكنولوجيا المعلومات إلى دائرة خدمات المعلومات، وأُطلق مشروع يسمى "تحسينات دائرة إدارة الموارد البشرية للفترة 2020‑2019".  ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في إضافة ميزات وظيفية جديدة وتحسين العملية القائمة و"إصلاح العيوب" في الوحدات الحالية للنظام SAP HRMD التي تشمل إدارة الموظفين (إدارة الموارد البشرية، والمزايا والاستحقاقات، إلخ.)، وكشوف المرتبات، والخدمات الذاتية للموظفين/المديرين والواجهات الإلكترونية مع الأنظمة الخارجية من قبيل الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (UNJSPF) وCigna.  ويغطي المشروع الأنشطة الرئيسية التالية:  1 استعراض قائمة المتطلبات (انظر جدول البيانات xyz) المقدمة من دائرة إدارة الموارد البشرية.  2 إعداد خطة للتنفيذ.  3 الحصول على خدمات خارجية، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.  4 تصميم وتطوير حلول للمتطلبات المحددة في قائمة المتطلبات.  5 دعم دائرة إدارة الموارد البشرية خلال المشروع وبعد مرحلة التفعيل.  وبالتوازي مع هذا المشروع، يخطَّط أيضاً لإطلاق "مشروع تقديم الطلبات إلكترونياً" في عام 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  اتُّخذت آخر التدابير المتعلقة بعمليات إعادة تنظيم دائرة إدارة الموارد البشرية في شهرَي أبريل/مايو 2019. وتشمل هذه التدابير تعزيز قسم المرتبات. وإضافةً إلى الإعلان عن وظيفة برتبة P2، تم تعيين موظف في الوظيفة الحالية برتبة G5 التي كانت شاغرة. وتشمل ولاية الوحدة المعززة تعزيز آلية المراقبة وتحسين التجزؤ بين الوظائف المتعلقة بتحديد الاستحقاقات والوظائف المتصلة بحساب هذه الاستحقاقات.  وكُلف رئيس وحدة المرتبات بإدارة مشروع تقديم الطلبات إلكترونياً، من أجل إعادة هيكلة النظام الحالي وتوسيعه ليشمل دائرة إدارة الموارد البشرية بأكملها.  وتم تحويل قائمة المتطلبات من تكنولوجيا المعلومات المشار إليها في التقرير الأخير إلى مشروع لتحسين نظام SAP‑HR لدائرة إدارة الموارد البشرية/دائرة خدمات المعلومات. | مستمر |
| **التوصية 3/2017** | نوصي بتنفيذ نشاط تحضيري مكثف يسبق الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية، لكيلا يؤخَر تنفيذها عند اعتمادها في ربيع عام 2019. وينبغي أن يشمل ذلك: ’1‘ تحليل شامل لفجوة المهارات فيما يتعلق بالإمكانات الداخلية للموارد المتاحة، بما في ذلك المهارات التقنية، استناداً إلى نتائج أداة التقييم الجديدة وإطار الكفاءات؛ ’2‘ تحديد المناصب الحساسة وإعداد خطة التعاقب عليها للأجلين القصير والمتوسط؛ ’3‘ تبسيط الخدمات والعمليات قبل تحديد العدد الأدنى من الموظفين المطلوبين لأداء الوظائف المؤسسية، ’4‘ معايير التوظيف من الداخل مقابل التوظيف من الخارج واستخدام الأفراد من غير الموظفين، والموظفين بعقود قصيرة الأجل. | هذه التوصية مؤيَدة. وتعد العناصر المدرجة في إطار الفقرات من ’1‘ إلى ’4‘ جزءاً أساسياً من إعداد الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية المقرر تقديمها إلى دورة المجلس لعام 2019 للموافقة عليها، بناءً على الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للاتحاد اللتين وافق عليهما مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 في دبي. | **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  أيد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 إعداد خطة استراتيجية للموارد البشرية من خلال إدراجها في القرار 48 المتعلق بإدارة الموارد البشرية وتنميتها. وتعكف الموارد البشرية حالياً على إعداد الخطة بالتشاور مع جميع الشركاء الداخليين (مكاتب القطاعات والدوائر ولجنة التنسيق ومجلس الموظفين واللجنة الاستشارية المشتركة ...) من أجل تقديمها إلى المجلس في دورته لعام 2019 بغرض الموافقة عليها. وستشمل الخطة جميع العناصر المشار إليها في التوصية.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  أعدت دائرة إدارة الموارد البشرية استراتيجية الاتحاد المتعلقة بالأشخاص والخطة الاستراتيجية للموارد البشرية (2023‑2020) استناداً إلى عملية تشاورية أجريت من 15 يناير إلى 15 مارس 2019 مع مكاتب القطاعات والأمانة العامة (GS) ومع مجلس الموظفين.  وتمثلت هذه العملية التشاورية في اتصال مكثف من خلال مذكرات تفاهم وعروض بشأن استراتيجية الاتحاد الجديدة المتعلقة بالأشخاص وبشأن الهيكل والمحتوى المحتملين للخطة الاستراتيجية للموارد البشرية.  وعقب هذه العروض، طُلب من كل مكتب للقطاعات/دائرة للأمانة العامة ومن مجلس الموظفين تقديم مُدخلات قبل 15 مارس 2019 بشأن الأقسام السردية لاستراتيجية الاتحاد المتعلقة بالأشخاص وبشأن الاحتياجات المحددة التي ينبغي إبرازها في الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية. واستُلمت مدخلات وتعليقات في جميع القطاعات وأُدرجت في هذه الوثيقة النهائية.  واكتست هذه العملية أهمية أساسية لترجمة أولويات وأهداف استراتيجية الاتحاد المتعلقة بالأشخاص (الدعامات 1 و2 و3 و4 على النحو المبين في القسم 5 من استراتيجية الاتحاد المتعلقة بالأشخاص للفترة 2023-2020 الواردة في الملحق) إلى خطة استراتيجية للموارد البشرية قائمة على الاحتياجات المحددة لمكاتب القطاعات/دوائر الأمانة العامة ومتماشية مع أولويات وأهداف الاتحاد الشاملة.  انحصر نطاق العملية التشاورية التي أجرتها مكاتب القطاعات ودوائر الأمانة العامة في ضمان تحديد الاحتياجات المحددة من أجل نهج أكثر استهدافاً، في حين تهدف الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية إلى دعم المنظمة من خلال وظائف الموارد البشرية لتكون بمثابة "اتحاد موحد الأداء". وكان ذلك أيضاً ما أوصى به أصحاب المصلحة الداخليون بشدة وأفضى إلى "الخطة الاستراتيجية الموحدة للموارد البشرية".  جميع العناصر المشار إليها في التوصية مدمجة في المنتج النهائي الذي أصبح جاهزاً لتقديمه إلى المجلس في دورته لعام 2019. | مستمر |
| **التوصية 4/2017** | نوصي باعتماد سياسة/مبدأ توجيهي مفادهما (1 تجنب التمديد التلقائي للعقود السارية؛ (2 اعتبار أن الضرورة تقتضي إجراء تقييم للمورِّد/السوق، قبل أن تبت الإدارة في تمديد العقد. | يوافق الاتحاد على أن سياسة ينبغي أن تُعتمد بشأن عدم تمديد العقود تلقائياً. ويوافق الاتحاد أيضاً على أن تقييماً لأداء الموردين ينبغي إجراؤه قبل تمديد العقد. وإذا كان في العقد خيارات تمديد، ينبغي أن لا تدعو الضرورة لإجراء تقييم للسوق. ولكن إذا مُدد العقد بما يتجاوز خيارات التمديد، يمكن إجراء تقييم للسوق كجانب من جوانب تبرير هذا التمديد. | **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  أُدرج ذلك في دليل المشتريات الذي تمت صياغته ومن المتوقع إصداره في أوائل 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  لا توجد | مستمر |
| **التوصية 5/2017** | نوصي بأن تقوم الإدارة بتحسين الضوابط على أوامر/عقود الشراء التي ترسو مراراً وتكراراً على المورّد نفسه من أجل الحد من مخاطر تجاوز قواعد وإجراءات المشتريات لدى الاتحاد أو عدم تطبيقها بشكل صحيح. | يوافق الاتحاد على استحداث ضوابط للحد من مخاطر تجاوز قواعد وإجراءات المشتريات لدى الاتحاد. | **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  من المخطط تنفيذ التوصية في يناير 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  نُفذت التوصية. واعتُمدت إجراءات جديدة بشأن المشتريات التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري في 1 أبريل 2019. وحُددت الآن عتبة التماس ثلاثة عروض أسعار على الأقل عند 5 000 فرنك سويسري. ولا تتعدى المناقصات غير الخاضعة للمزايدة مبلغ 5 000 فرنك سويسري في المعاملة الواحدة ومبلغ 20 000 فرنك سويسري في السنة التقويمية وللبائع الواحد. | مستمر |
| **التوصية 6/2017** | نوصي الإدارة بتحديث برمجيات إدارة المخاطر الاستراتيجية (SRM) بالاتحاد للسماح بمراقبة أوامر/عقود الشراء المنفذة في حال التخلي عن المنافسة. | يوافق الاتحاد على أن أساس ما يُبرم (التخلي أو المنافسة) ينبغي تسجيله في نظام إدارة المخاطر الاستراتيجية إذا أمكن ذلك تقنياً. | **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  هذا جزء من مشروع إدارة العقود الذي من المتوقع الانتهاء منه في 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  لا توجد | مستمر |
| **التوصية 7/2017** | نوصي بأن تقوم لجنة المشتريات بإعداد مبادئ توجيهية تغطي جميع جوانب عملية الشراء التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري كي تبلَّغ إلى الموظفين المعنيين. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تأخذ المبادئ التوجيهية في الاعتبار ما يلي: (1 العناصر الدنيا في طلبات الشراء؛ (2 كيفية تحديد الموردين المحتملين؛ (3 لزوم تقديم العطاءات والسعي إلى عدد أدنى من عروض الأسعار، ما لم يبرَر خلاف ذلك بشكل مناسب من جانب العميل/مقدم الطلب ويحصل على موافقة لجنة المشتريات مسبقاً؛ (4 كيفية إجراء تقييم لعروض الأسعار؛ (5 كيفية إبرام أمر/عقد الشراء. | يوافق الاتحاد على وضع سياسة تغطي جميع جوانب المشتريات التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري. ويوافق الاتحاد على تنفيذ المناقصات (ما لم يكن الاستغناء عنها مبرراً على النحو الواجب) عادة في الحالات التي تزيد قيمتها عن عتبة دنيا معينة لم تحدَد بعد. | **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  من المخطط تنفيذ التوصية في يناير 2019. | مغلق |
| **التوصية 8/2017** | نوصي بأن تكون عملية المشتريات برمتها (من ملف العطاءات إلى العقد المبرم) موثقة على النحو الصحيح لضمان المساءلة والشفافية وقابلية المراجَعة. | يوافق الاتحاد على أن توثَّق جميع عمليات المشتريات بشكل صحيح. | **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  من المخطط تنفيذ التوصية في يناير 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  تم تنفيذ التوصية | مغلق |
| **التوصية 9/2017** | نوصي بأن يوقع الموظفون المشاركون في عملية المشتريات إعلاناً لعدم تضارب مصالح (DACI) ينص من جانبهم على غياب أي تعارض في المصالح يمكن أن يؤثر على عملية المشتريات. | يوافق الاتحاد على أن يقوم بعض الموظفين الرئيسيين المشاركين في عملية المشتريات بالتوقيع على إعلان عدم تضارب المصالح. | **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  أُدرجت هذه التوصية في دليل المشتريات الجديد المتوقع إصداره في أوائل 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  تنفيذ جزئي للتوصية اعتباراً من 1 أبريل 2019. عندما تقترح الوحدات مقدمة الطلب بائعين للمشتريات التي تتعدى قيمتها 5 000 فرنك سويسري، فإن من الضروري أن توقِّع هذه الوحدات إعلان عدم تضارب المصالح. وإضافةً إلى ذلك، من اللازم أيضاً توقيع إعلان عدم تضارب المصالح في الحالات التي يكون فيها التخلي مطلوباً. ومع اعتماد دليل المشتريات الجديد، سيتعين أيضاً على الموظفين الرئيسيين الآخرين توقيع إعلانات عدم تضارب المصالح. | مغلق  تم تجديد التوصية في هذا التقرير |
| **التوصية 10/2017** | نوصي، بشأن أي مشتريات، بالحصول على بيان تأكيد خطي من المورد يؤكد التزام الشركة بمدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة. | يوافق الاتحاد على هذه التوصية ويعتزم تسجيل جميع البائعين في سوق الأمم المتحدة العالمية (UNGM). وكجزء من عملية التسجيل هذه، يؤكد البائع أنه قرأ وفهم مدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة. | **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  يمثل ضمان أن جميع البائعين مسجلون في سوق الأمم المتحدة العالمية مشروعاً جاري التنفيذ. ويتوقع الاتحاد أن جميع البائعين الحاصلين على عقود/أوامر الشراء سيكونون بحلول عام 2019 مسجلين في سوق الأمم المتحدة العالمية باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  تنفيذ جزئي للتوصية | مستمر |
| **التوصية 1/2016** | بالنظر إلى التوقعات بشأن التقاعد في السنوات العشر المقبلة ومخاطر إمكانية وقوع حالة من عدم الاستمرارية، نوصي بأن تعتمد الإدارة استراتيجية رسمية للتخطيط لتعاقب الموظفين، تدمج ضمن الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تحدد الأدوار والوظائف الهامة إزاء أهداف الاتحاد واحتياجاته مع وضع خطط من أجل المستقبل القريب (نقل المعارف) وللأجل الطويل (استناداً إلى عدة أمور من بينها قائمة بالمهارات المتاحة في إطار الكفاءات الحديثة لتحديد إمكانية تولي هذه الوظائف داخلياً). | ستقوم دائرة إدارة الموارد البشرية بالتشاور مع دوائر المكاتب والأمانة العامة من أجل استراتيجية للتخطيط لتعاقب الموظفين ترمي إلى الحفاظ على المعارف المؤسسية وضمان الاستمرارية في الاضطلاع بولاية الاتحاد. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  تؤكد خدمة دائرة إدارة الموارد البشرية، المسؤولة عن هذا الإجراء والعاكفة على تنفيذ النظام الإلكتروني الجديد لإدارة الأداء وتطويره (PMDS)، أن هذه التوصية ستنفذ في الربع الأول من عام 2018.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  عند إعداد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية (HRSP)، التي من المزمع أن يوافق عليها المجلس في دورته لعام 2019، سيتم التركيز على عدة أمور منها تعزيز تنوع القوى العاملة ومرونتها (مواءمة القوى العاملة في الاتحاد مع غايات الاتحاد) من خلال مجموعة من خطوط العمل، منها:  • قوى عاملة متوازنة ومتنوعة فيما يتعلق بالموظفين من الفئتين الفنية والعليا مقابل فئة الخدمات العامة، والسن والتكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات، والتوزيع الجغرافي.  • قوى عاملة تفي بالغرض، بما يشمل تحديد الازدواجية أو التداخل في العمل.  • الاتساق بين أولويات الاتحاد الاستراتيجية ومهام الموظفين ووظائفهم.  • أساس مشترك للكفاءات والمهارات المطلوبة يستند إلى التحليل وتقييم الفجوات (تصميم البيانات الوصفية للمهارات والكفاءات)، لضمان وضع الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة، وكذلك من خلال تنقل الموظفين وتناوبهم.  • تخطيط تعاقب الموظفين كوسيلة لتبسيط التخطيط وتحديد الاحتياجات في وقت مبكر.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  تمثل هذه العناصر جزءاً أساسياً من مشروع الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية الذي تم إعداده (انظر التوصية 3/2017 أعلاه) من أجل تقديمه إلى المجلس في دورته لعام 2019 للموافقة عليه. | مستمر |
| **التوصية  2/2016** | ***عدم وجود "مبادئ توجيهية أساسية" في اللوائح المالية والقواعد المالية***  لذا نوصي بأن تقدم الإدارة إلى المجلس مقترحاً بتعديل اللوائح المالية والقواعد المالية بحيث تتسق مع المبادئ الأساسية للمشتريات الموجودة في الأمر الإداري الذي سيخضع للتنسيق. | أحاط الاتحاد علماً بهذه التوصية وسينظر في إعداد مقترح لتقديمه إلى المجلس. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  عملاً بهذه التوصية، عًرض تعديل للوائح المالية والقواعد المالية على هذه الدورة لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  وافق المجلس في دورته لعام 2018 على ذلك، وتم تعديل اللوائح المالية والقواعد المالية وفقاً لذلك. | مغلق |
| **التوصية 3/2016** | ***موقع السوق العالمية للأمم المتحدة***  نقر بأن الاتحاد ينشر بانتظام جميع المناقصات التي تزيد على 50 000 فرنك سويسري على موقع سوق الأمم المتحدة العالمية، ومع ذلك وسعياً لتعزيز مستوى الشفافية في عملية المشتريات، وبوجه عام، لتحقيق الهدف المتوخى من خلال ولاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، نوصي بأن ينشر الاتحاد بانتظام أيضاً جميع المناقصات (بالنسبة إلى السلع والخدمات) التي تقل عن 50 000 فرنك سويسري. | أحاط الاتحاد علماً بهذه التوصية ويؤكد أن الغرض من النشر على سوق الأمم المتحدة العالمية هو إتاحة المنافسة الدولية، وهو شرط للمناقصات التي تزيد عن 100 000 فرنك سويسري طبقاً للأمر الإداري الحالي. والممارسة الحالية المتبعة تتمثل في النشر أيضاً للمناقصات التي تزيد عن 50 000 فرنك سويسري (الأقل من 100 000 فرنك سويسري) على موقع سوق الأمم المتحدة العالمية. وعندما تستوجب الظروف ذلك، يمكن التماس المنافسة الدولية أيضاً حتى في المناقصات الأقل قيمة. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  يجب الإعلان عن جميع المناقصات المتعلقة بالمتطلبات التي تفوق قيمتها 50 000 فرنك سويسري في سوق الأمم المتحدة العالمية وفي الموقع الإلكتروني العام للاتحاد. وفيما يتعلق بالمتطلبات التي تقل قيمتها عن هذا المبلغ، يظل إعلانها في سوق الأمم المتحدة العالمية وفي الموقع الإلكتروني العام للاتحاد من الممارسات الجيدة وإن لم يكن مطلوباً. وستُدرج هذه الأحكام في دليل المشتريات الجديد المتوقع إصداره في أوائل 2019. | مغلق |
| **التوصية 4/2016** | إننا نوافق المراجع الخارجي للحسابات الرأي ونوصي باعتماد ما يلي**: ألف**) دليل مشتريات يغطي جميع مراحل عملية الشراء وفقاً لأفضل ممارسات الأمم المتحدة بشأن الموضوع، **باء**) تدابير التنفيذ المقترنة بالسياسات والإجراءات التي ينبغي أن يسترشد بها جميع الموظفين المشاركين في مختلف مراحل عملية المشتريات. | يقبل الاتحاد هذه التوصية. ويُعكف حالياً على إعداد دليل للمشتريات سيغطي جميع مراحل عملية المشتريات ويقدم إرشادات بشأن السياسات والإجراءات إلى جميع الموظفين المشاركين في مختلف مراحل عملية المشتريات. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  أُدرج ذلك في دليل المشتريات الذي تمت صياغته ومن المتوقع إصداره في أوائل 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  لا توجد | مغلق |
| **التوصية 5/2016** | نوصي بالتالي بأن يعتمد الاتحاد إجراءً مكتوباً يتعين على الموظفين اتباعه في حالات المشتريات التي تقل عن 20 000 فرنك سويسري. | يقبل الاتحاد هذه التوصية. وسيُدرج ذلك في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  من المخطط تنفيذ هذه الإجراءات المكتوبةفي يناير 2019. وأدرج ذلك أيضاً في دليل المشتريات الجديد التي تمت صياغته ومن المتوقع إصداره في أوائل 2019. | مستمر |
| **التوصية 6/2016** | ***تعزيز شفافية عملية المشتريات***  نعترف بأن إدارة مشتريات الاتحاد تنشر بانتظام جميع إشعارات منح العقود على بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات (UNGM)، ولكننا، سعياً إلى تحسين مستوى شفافية عملية المشتريات، نوصي بضرورة أن يقوم الاتحاد بما يلي: **ألف**) إبلاغ جميع مقدمي العطاءات فرداً فرداً فور إقرار عملية المشتريات أو إلغائها؛ **باء**) عند الطلب، تنظيم إحاطة إعلامية مع مقدمي العطاءات غير الموفقين/المستبعدين الذين شاركوا في عملية المشتريات، من أجل منحهم إمكانية التنافس بشكل أفضل في المناقصات المستقبلية؛ **جيم**) إبلاغ الباعة غير المتوفقين خلال الإحاطة الإعلامية بأسباب عدم اختيار عطاءاتهم. | دأب الاتحاد على توجيه رسائل تأسف (رسائل إلكترونية فيما يتعلق بالعطاءات التي تقل عن 50 000 فرنك سويسري) إلى جميع الباعة غير المتوفقين لإبلاغهم بعدم اختيار عطاءاتهم. وتدعو وثيقة تقديم العطاء الباعة إلى التماس معلومات بشأن تقييم عطاءاتهم. ويقبل الاتحاد التوصية الداعية أيضاً إلى إبلاغ الباعة في رسالة التأسف بأن بإمكانهم طلب معلومات عن تقييم عطاءاتهم وأن من الواجب إدراج ذلك في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  أُدرج ذلك في دليل المشتريات الذي تمت صياغته ومن المتوقع إصداره في أوائل 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  لا توجد | مستمر |
| **التوصية 7/2016** | نوصي بأن يضمن الاتحاد تطبيق معايير التوفق/عدم التوفق (أو الامتثال/عدم الامتثال) بشكلٍ واضح ومتسق في جميع الدعوات إلى تقديم عطاءات. | دأب الاتحاد على تطبيق معايير التوفق/عدم التوفق بشكل واضح في جميع الدعوات إلى تقديم عطاءات، وتحدد هذه المعايير قبل إصدار هذه الدعوات. ويجب إدراج هذه الممارسة في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  أُدرج ذلك في دليل المشتريات الذي تمت صياغته ومن المتوقع إصداره في أوائل 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  لا توجد | مستمر |
| **التوصية 8/2016** | ***تعزيز دور لجنة التقييم***  سعياً إلى تنفيذ عملية المشتريات بطريقة عادلة وشفافة ومراعاةً لمبدأ أفضل قيمة مقابل المال المدفوع، نوصي بالتالي: **ألف**) ينبغي للجنة التقييم أن تطبق خلال عملية التقييم معايير وطريقة التقييم على النحو المحدد مسبقاً في وثيقة الالتماس/ملف المناقصة. ونرى، إضافةً إلى ذلك، أن المعيار المنصوص عليه في طلب تقديم مقترحات والذي يفيد بأن *"توفر مقدمي العطاءات في منتصف نوفمبر (2012) سيكون معياراً هاماً للاختيار"* غير ملائم لأن بإمكانه تقييد المنافسة من خلال الحد من مشاركة الباعة الآخرين في عملية المشتريات (في الواقع، لم يكن العقد في المشتريات المراجَعة موقعاً سوى في فبراير 2013)؛ **باء**) ينبغي للجنة التقييم أن تعد تقارير تقييم واضحة تلخص النقاط التقنية والتجارية المقدمة في العطاءات من أجل الحصول على تصنيف واضح للعطاء الموصى به للعقد وفقاً للمعايير المحددة في ملف المناقصة؛ **جيم**) في حالة وجود استثناءات من مبدأ الرفض التلقائي للعروض الواردة في وقت متأخر، ينبغي أن يحدد الأمر الإداري بوضوح الحالات التي تنطبق فيها هذه الاستثناءات. | دأب الاتحاد على تحديد معايير التقييم ومنهجيته قبل إصدار أي مناقصة وأن تعرض تقارير التقييم الناتجة عن ذلك بوضوح النقاط الممنوحة لكل مقدم عطاء والتصنيف الذي حصل عليه. ويجب إدراج هذه الممارسة في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  أُدرج ذلك في دليل المشتريات الذي تمت صياغته ومن المتوقع إصداره في أوائل 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  لا توجد | مستمر |
| **التوصية 9/2016** | ***تعزيز التقييم التقني الإلزامي***  نوصي فيما يتعلق بطلب تقديم مقترحات، على النحو المتوخى في أفضل ممارسات الأمم المتحدة، بألاّ يُنظر سوى في المقترحات التي تفي بالشروط (أو النقاط) الإلزامية والدنيا لأغراض التقييم التجاري وألاّ تقيَّم العطاءات التجارية المقدمة من الباعة الذين يعتبَرون غير ممتثلين تقنياً لمواصفات المناقصة. | دأب الاتحاد على عدم تقييم سوى المقترحات التجارية التي يقدمها الباعة الممتثلون تقنياً. ويجب إدراج هذه الممارسة في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  أُدرج هذا في دليل المشتريات الذي تمت صياغته ومن المتوقع إصداره في أوائل 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  لا توجد | مستمر |
| **التوصية 10/2016** | ***مراقبة أداء الباعة***  نشاطر مراجع الحسابات الداخلي الرأي ونوصي بتحديد تقييم لأداء البائع بهدف رصد أداءه وقياس الإنجازات الفعلية للعقد من حيث الجودة والتسليم ودقة التوقيت ومراقبة التكاليف والتقيد بالاختصاصات (TOR) أو كراسة الشروط (SOW)، وكذلك جميع مؤشرات الأداء الأخرى المحددة في العقد. | يقبل الاتحاد هذه التوصية. ويجب إدراج سياسة بشأن إدارة أداء الباعة في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  أُدرج هذا في دليل المشتريات الذي تمت صياغته ومن المتوقع إصداره في أوائل 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  لا توجد | مستمر |
| **التوصية 11/2016** | نوصي الإدارة بأن تعتمد سياسة بشأن أخلاقيات المشتريات والممارسات المتعلقة بالاحتيال والفساد وأن تقدم تعريفاً لمصطلح "تضارب المصالح" في الاتحاد. | يقبل الاتحاد هذه التوصية وسيعدّ سياسة من هذا القبيل بغرض اعتمادها. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  تقدمت الصياغة بشأن سياسة مكافحة الاحتيال والفساد والممارسات المحظورة الأخرى. ويُتوقع أن تتضمن هذه السياسة تعريفاً لتضارب المصالح. وتدور مشاورات داخلية بشأن مشروع هذه السياسة.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  في انتظار ترشيح موظف الأخلاقيات الجديد.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  تم التنفيذ. وصدر الأمر الإداري 19/09، بشأن سياسة مكافحة الاحتيال والفساد وغيرهما من الممارسات المحظورة، في 2 مايو 2019. وقام مكتب الأخلاقيات بإعداد ذلك. | مغلق |
| **التوصية 12/2016** | ***إطار الأخلاقيات***  يُعكف حالياً من خلال مكتب الأخلاقيات على إجراء استعراض شامل للأحكام المتعلقة بالأخلاقيات في الإطار القانوني. وإلى جانب هذا الاستعراض، نوصي بأن تقوم الإدارة بتحديث وتعزيز الأحكام القانونية المتعلقة بمسائل الأخلاقيات والامتثال التام لها، لا سيما في المجالات الرئيسية من قبيل المشتريات وتوظيف الموارد البشرية (انظر أيضاً التوصية رقم 11). وينبغي الاسترشاد في ذلك بالرجوع إلى أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة، حسبما تقتضيه احتياجات الاتحاد وظروفه المحددة. | يقبل الاتحاد هذه التوصية التي تتوافق مع استراتيجية الأخلاقيات العامة التي يتبعها كل من الإدارة ومكتب الأخلاقيات. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  يُتوقع أن يتناول مشروع السياسة المشار إليها أعلاه لمكافحة الاحتيال والفساد والممارسات المحظورة الأخرى بعض العناصر المحددة في هذه التوصية. وقد قُدمت الصيغة النهائية لمشروع هذه السياسة كي تعلق عليها اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في اجتماعها الذي عقد في مارس 2018، ويجري وضع اللمسات الأخيرة عليها لإصدارها. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مكتب الأخلاقيات ملاحظات توجيهية لتطبيق الإطار القانوني الحالي على بعض الحالات المحددة، وكان يعمل مع مكاتب أخرى لاستكمال برنامج تعلم إلكتروني إلزامي للأخلاقيات. ويجري النظر أيضاً في تحسين الجوانب الأخرى للإطار القانوني للقضايا المتعلقة بالأخلاقيات، وخاصةً عندما تُستكمل السياسة المذكورة أعلاه.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  في انتظار ترشيح موظف الأخلاقيات الجديد.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  تم التنفيذ. وصدر الأمر الإداري 19/09، بشأن سياسة مكافحة الاحتيال والفساد وغيرهما من الممارسات المحظورة، في 2 مايو 2019. وقام مكتب الأخلاقيات بإعداد ذلك. | مغلق |
| **التوصية 1/2015** | ***ضرورة تعزيز دقة سجل الأصول***  نوصي بهذا الصدد أن تبادر الإدارة إلى زيادة جهودها لتحديد الأصول الثابتة الموجودة في الاتحاد وتسميتها وتحديد قيمتها، للحصول على سجل أدق للأصول، من خلال إجراءات وعمليات تحفز التنسيق بين الإدارات المختلفة. | ستواصل الأمانة الجهود التي تبذلها بالفعل لضمان تسجيل جميع الأصول في قواعد البيانات ذات الصلة. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:**  أجريت تحسينات من خلال التعاون الوثيق بين الدوائر المختلفة من حيث اتساق البيانات في وحدتي SAP المعدّتين لمحاسبة الأصول وإدارة المعدات في المقر وفي المكاتب الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، صدر أمر إداري بشأن جرد معدات الاتحاد وحفظها.  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  تمت الآن مزامنة البيانات المختلفة في نظام معدات SAP ووحدة SAP لإدارة الأصول. بيد أن مطابقة البيانات هي ممارسة دائمة ومنتظمة ستستمر الإدارات المعنية في القيام بها.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  يجري استعراض الإجراءات والعمليات الحالية ومن المخطط مواءمة العمليات المراجَعة في 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  من المخطط تنفيذ برمجية الجرد ونظام المسح الجديدين لنظام SAP في 2019. | مستمر |
| **التوصية 2/2015** | ***ضرورة مراجَعة معاملات الاستهلاك***  نوصي بهذا الصدد بأن تراجع الإدارة عمر الفئات المختلفة والاستهلاك الذي تتعرض له، بناءً على ممارسات الأمم المتحدة. وفيما يخص الفئات المحدثة، سيتوجب تعديل صافي القيم الدفترية المتبقية الخاصة بها. | ستواصل الأمانة تحليل هذه التوصية وآثارها المحتملة. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:**  أُجريت دراسة بشأن العمر النافع فيما يتعلق بالمنظمات الدولية الأخرى التي يوجد مقرها في جنيف. ويجري النظر في التغيير المحتمل في بعض أعمار الفئات، وقرار تنفيذ هذه التوصية مرتبط ببناء المبنى الجديد للاتحاد.  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  لا توجد  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  يجري استعراض معلمات الاستهلاك الحالية ويخطَّط لتنفيذها.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  تم توظيف خبير استشاري لنظام SAP من أجل تنفيذ التعديلات التي أدخلت على نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) والتي يبدأ نفاذها في 2020. | مستمر |
| **التوصية 4/2015** | نظراً إلى الغرض المنشود من التقييم المنصوص عليه في المعيار IPSAS 25 وإلى التوجهات المحددة في الفقرات 92 إلى 94 من هذا المعيار، نوصي بأن تطلب الإدارة من الفريق المعني بالدراسة الإكتوارية، في السنوات القادمة، استخدام معدل خصم يساوي عائدات السندات الحكومية السويسرية الطويلة الأجل***.*** | تحيط الإدارة علماً بهذه التوصية وستناقش المسألة مع الفريق المعيّن لإجراء الدراسة الإكتوارية بغية تحديد الطريقة الأنسب، مع أخذ أفضل الممارسات في منظمات الأمم المتحدة بعين الاعتبار. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:**  تم اختيار خبير إكتواري جديد تبعاً لدعوة إلى تقديم العطاءات. ونوقش هذا الموضوع معه أخذاً بعين الاعتبار التوصية التي أعدها فريق العمل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وقدمها إلى الجمعية العامة في ديسمبر. وتستند هذه التوصية إلى عمل فريق المهام المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتابع للأمم المتحدة، الذي اتفق، من حيث المبدأ، على أن يُحدد في كل سنة منحنى العائدات لثلاثين سنة من أجل سندات الشركات عالية القيمة لكل من العملات الثلاث التي تُدفع بها، في أغلب الأحيان، مزايا التأمين الصحي وهي: الدولار الأمريكي واليورو والفرنك السويسري.  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  عملاً بتوصية التنسيق التي نوقشت في فريق المهام المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتابع للأمم المتحدة، استُخدم في تقييم عام 2017 منحنى العائدات لثلاثين سنة من أجل سندات الشركات عالية القيمة بالفرنك السويسري.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  على نحو ما وُضع في العام الماضي طبقاً للقرار الذي اتخذه فريق المهام المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتابع للأمم المتحدة، ونظراً إلى أن فريق العمل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتابع للأمم المتحدة سيقدم تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، سنستخدم منحنى العائدات لثلاثين سنة من أجل سندات الشركات عالية القيمة بالفرنك السويسري، الذي ستقدمه الأمم المتحدة بغية تنسيق الافتراضات بين منظمات الأمم المتحدة. | مغلق. توصية جديدة بشأن هذه المسألة حلت محل هذه التوصية. |
| **التوصية 3/2014** | نوصي الإدارة بإجراء دراسة مراجَعة إكتوارية كاملة لتقييم متى يمكن أن تتعرض السلامة المالية للاتحاد للخطر على المدى الطويل من جراء احتياطات خطة التأمين الصحي. بيد أنه بالنظر إلى أن الانتقال إلى النظام الجديد لا يزال جارياً، يتعين إجراء هذه الدراسة بعد الانفصال عن الصندوق SHIF وبعد توفر بيانات كافية في إطار الخطة CMIP، وليس قبل نهاية عام 2016 بأي حال. وتحل هذه التوصية محل التوصيتين السابقتين رقم 6/2012 ورقم 3/2013، اللتين تعتبران مغلقتين. | يُحاط علماً بهذه التوصية. وستجرى دراسة إكتوارية كاملة وفقاً للتوصية. | عملاً بالتوصية، ستُجرى دراسة إكتوارية كاملة في نهاية عام 2016 بناءً على البيانات والنتائج التي ستتمخض عنها خطة التأمين الطبي الجماعي (CMIP).  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** ستدرج متطلبات هذه الدراسة في الدراسة الإكتوارية الرئيسية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25 (التوصية (2/2014.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** تم اختيار خبراء إكتواريين جدد لأداء دراسة إكتوارية كاملة لخطة التأمين الصحي. وسيُعلن عن نتيجة الدراسة الكاملة في منتصف 2017.  **التحديثات حتى ديسمبر 2017:**  بدأت المناقشات مع الخبير الإكتواري بالفعل، وينبغي إرسال النتيجة النهائية للدراسة الإكتوارية الكاملة إلى الاتحاد في بداية العام المقبل لتقديمها إلى المجلس في دورته التالية من خلال وثيقة التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI).  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  ستجري مناقشة أخيرة لعرض نتيجة سيناريو مختلف خلال شهر مايو 2018.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  وردت نتائج الدراسة وقُدمت إلى لجنة خطة التأمين الطبي الجماعي من أجل النظر فيها.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  لا تزال لجنة خطة التأمين الطبي الجماعي تستعرض بعناية الخيارات المختلفة لضمان استدامة الخطة في الأجل الطويل. وبعد نتائج الدراسة الإكتوارية الكاملة، قررت لجنة خطة التأمين الطبي الجماعي دراسة خيار الانضمام إلى منظمة أخرى للأمم المتحدة. | مستمر |
| **التوصية 4/2014** | نظراً إلى الحاجة إلى تدابير علاجية، يمكن للمجلس النظر في هذه الأدوات: ونوصي الإدارة بمراقبة هذه الأدوات لضمان التمويل الكافي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول وفي الأجل الطويل. | يعد تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول فضلاً عن الخصوم الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، الشاغل الرئيسي للاتحاد ويجري رصده بدقة. وهذه الأدوات المذكورة أعلاه، أُخذت في الاعتبار، ضمن أمور أخرى عند تخطيط الانتقال إلى الخطة CMIP وعند إعداد ميزانية فترة السنتين 2015-2014 والخطة المالية للفترة 2019‑2016، فضلاً عن ميزانية فترة السنتين 2017‑2016، التي ستعرض على المجلس أثناء دورته لعام 2015. والمراقبة المستمرة لنتائج الخطة CMIP مع التواصل الاستباقي المنتظم مع جميع أصحاب المصلحة وإدخال التعديلات المقترحة واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، من شأن كل ذلك أن يمكن من التمويل على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول. | تتابع الإدارة هذه التوصية وتراقب بعناية الأدوات المختلفة لضمان السلامة المالية للاتحاد.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** لا تزال الإدارة تراقب الأدوات بعناية وستقوم باستعراضها وتعديلها استناداً إلى نتائج الدراسة الإكتوارية العالمية التي أُجريت في نهاية 2016. وتقدم إدارة الاتحاد في كل سنة التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI). وسيواصل الاتحاد التركيز على الحد من التكاليف مع مورّد الخدمة وقد اقترح زيادة في النسبة المئوية لمساهمات الأعضاء في الخطة CMIP ومساهمات الاتحاد في ميزانية 2017-2016، من أجل ضمان تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول.  **التحديثات حتى ديسمبر 2017:**  كجزء من الدراسة الإكتوارية الكاملة، تُدرس جميع الأدوات وتراقَب بعناية. وسيُحسب تأثيرها على المدى الطويل من خلال الافتراضات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل الاتحاد تمويل احتياطي التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة حسب النتائج ذات الصلة بالميزانية.  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  سيستمر الاتحاد في تمويل احتياطي التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة حسب النتائج ذات الصلة بالميزانية وكذلك من خلال مخصصات الميزانية المقررة.  واستناداً إلى نتائج الدراسة الإكتوارية الكاملة، سيراجع الاتحاد الأدوات الرئيسية لضمان استدامة الخطة.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  قُدمت نتائج الدراسة الإكتوارية الكاملة إلى لجنة خطة التأمين الطبي الجماعي من أجل استعراضها والنظر فيها. ولا تزال الإدارة تراقب جميع الأدوات بعناية بغية الحد من التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وضمان استدامة الخطة في الأجل الطويل.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  لا تزال لجنة خطة التأمين الطبي الجماعي تستعرض بعناية الخيارات المختلفة لضمان استدامة الخطة في الأجل الطويل. وبعد نتائج الدراسة الإكتوارية الكاملة، قررت لجنة خطة التأمين الطبي الجماعي دراسة خيار الانضمام إلى منظمة أخرى للأمم المتحدة.  إضافةً إلى ذلك، سيستمر الاتحاد في تمويل احتياطي التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة حسب النتائج ذات الصلة بالميزانية وكذلك من خلال مخصصات الميزانية المقررة. | مستمر |
| **التوصية 3/2012** | ***"حق الانتفاع بالأرض"***  بالنظر إلى أن من المهم ومن مصلحة الاتحاد تمديد "حق الانتفاع بالأرض" الذي منحته دولة جنيف للاتحاد منذ سنة 1967، فإننا نوصي الإدارة بالبدء في أقرب فرصة ممكنة في إجراء المفاوضات بهذا الشأن مع سلطات البلد المضيف المختصة. | في يناير 2013 أجرى المستشار القانوني اتصالات مع سلطات البلد المضيف المختصة من أجل الشروع في عملية التفاوض. | رحبت السلطات المختصة في البلد المضيف بطلب الاتحاد من حيث المبدأ وأكدت اهتمامها وأن المزيد من التطورات ستحدث جراء القرارات المتعلقة باستبدال مبنى فارامبيه، والتي لا تزال حالياً قيد المناقشة.  قرر مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 إنشاء فريق عمل تابع للمجلس. وسيقوم فريق العمل بدعم من الأمانة العامة بدراسة حالة مباني مقر الاتحاد، ومواصلة تحليل الخيارات التي قُدِّمت حتى الآن وأي مقترحات أخرى من الدول الأعضاء، بغية التعامل الرشيد مع المباني في الأجل الطويل، بغرض إعداد توصية للمجلس. وقد عُقد الاجتماع الأول لفريق العمل التابع للمجلس في 28 يناير 2015.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** ما زال فريق العمل التابع للمجلس يعمل على الخيارات المطروحة لمباني مقر الاتحاد على المدى الطويل. وعُقد اجتماع ثان في 28 سبتمبر 2015.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** قرر المجلس بموجب مقرره 588، الاستعاضة عن مبنى فارامبيه بمبنى جديد من شأنه أن يشمل أيضاً مكاتب ومرافق مبنى البرج وأن يكمّل مبنى مونبريان. وفي هذا السياق، سيتعين إعادة التفاوض مع السلطات السويسرية بشأن "حق الانتفاع بالأرض" الذي يتمتع به الاتحاد حتى 2079 بالنسبة إلى جميع مبانيه. ومع ذلك، حصل الاتحاد بالفعل على ضمانات من السلطات السويسرية تفيد بأن الشروط الممنوحة حالياً للاتحاد لا يمكن أن تُخفف وأن الموعد النهائي المحدد في عام 2079 لن يُناقش بأي حال من الأحوال. وسيُنشأ في أوائل 2017 فريق عمل يتألف من ممثلين عن الاتحاد وكانتون جنيف (صاحب الأرض) والاتحاد السويسري ومؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) لكي يناقش مسألة "حق الانتفاع بالأرض" على وجه التحديد.  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  عقد فريق عمل المعني بالاتحاد الدولي للاتصالات/البلد المضيف المعني بحق الانتفاع بالأرض اجتماعه الأول في 15 نوفمبر 2017. وركزت المناقشات على العناصر التالية:  (1 ينبغي ألا يتأثر توزيع مساحات الأرض، وفق الاتفاق، ببناء المبنى الجديد؛  (2 عرض قدمه ممثلو البلد المضيف عن "حق الانتفاع بالأرض" الساري بموجب التشريع السويسري الجديد الصادر مؤخراً.  وقد سبق أن حصل الاتحاد على تأكيد بأن المدة الحالية لحق الانتفاع بالأرض (الممتدة حتى عام 2079) لن يُطعن فيها على الرغم من التنظيم الجديد الذي يحدد مدة الحق القصوى بخمسين سنة.  وقد تلقى الاتحاد أيضاً تأكيداً بأن العناصر الأساسية للحق، مثل الانتفاع المجاني بالأرض لن يُطعن فيها.  (3 وصاغ البلد المضيف نموذجاً بشأن "حق الانتفاع بالأرض". وسيُرسل هذا النموذج سريعاً إلى الاتحاد كي يستعرضه ويعلق عليه. وأكد ممثلو البلد المضيف استعدادهم للدخول في مناقشات بشأن أحكام هذا النموذج.  (4 وينبغي في الحالة المثالية استكمال مشروع "حق الانتفاع بالأرض" بحلول أكتوبر 2018.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  أُجلت المناقشات في إطار فريق العمل المعني بالبلد المضيف ريثما يحصل الاتحاد على توضيحات خطية من البلد المضيف بشأن الأساس القانوني والأسباب الكامنة وراء خفض مدة "حق الانتفاع بالأرض" من 99 عاماً إلى 50 عاماً. وتجري حالياً مشاورات في هذا الشأن بين السلطات المختصة للبلد المضيف. ومن المتوقع الحصول على رد في بداية 2019.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  يجري التفاوض على مشروع عقد "حق الانتفاع بالأرض" في إطار فريق العمل المعني بالاتحاد الدولي للاتصالات/البلد المضيف. وفي هذا السياق، طلب الاتحاد توضيحاً خطياً من السلطات السويسرية المختصة بشأن الأسباب والأساس القانوني لإمكانية خفض مدة "حق الانتفاع بالأرض" من 99 عاماً (المدة الحالية) إلى 50 عاماً (المدة الجديدة المحتملة). ومن المتوقع استلام هذه التوضيحات قريباً. | مستمر |
| **التوصية 4/2012** | ***تدوين الأصول في السجل***  […] أجرينا فحصاً مادياً للمخزونات على بعض فئات الأصول الثابتة مثل عينة من بنود الأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات التابعة للاتحاد، وتتبعناها في الحسابات. ولاحظنا أن المسؤولين في الاتحاد في شعبة إدارة المرافق (دائرة إدارة الموارد البشرية) لم يعثروا على بعض الأصول خلال الفحص المادي للمخزونات في نهاية السنة (حوالي 0,73 في المائة من قيمة حيازة الأصول المعنية). ونحن ندرك أن الضوابط الرقابية اكتشفت أن جزءاً من هذه الأصول لم يعثر عليه عند نهاية السنة، إلا أننا نوصي الإدارة بمواصلة بحثها وبإسقاط البند الذي لا يعثر عليه في عام 2013. | سأصدر أوامري لدائرة إدارة الموارد المالية بأن تنسق مع شعبة إدارة المرافق لضمان تواصل الجهود في عام 2013 وتوضيح وجود ومعالجة البنود التي لا يعثر عليها في فحص المخزونات. | بدأت عملية تحديد وتوطين و/أو شطب الأصول التي لم يعثر عليها خلال فحص المخزون في السنوات الماضية وهي تسير وفقاً للخطة.  **في نهاية عام 2014** انخفضت قيمة الأصول غير الممولة بشكل كبير عن قيمتها في عام 2012 بنسبة 83 في المائة.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** سيُعرف مستوى تحديد الأصول التي لم يُعثر عليها عند استكمال مخزونات الجرد الفعلي في 31 ديسمبر 2015.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** شهد وضع الأصول المستردة في 31 ديسمبر 2016 تحسّناً بالمقارنة مع 2014 والسنوات السابقة. وبُذلت الجهود ذاتها خلال 2016. وعلى سبيل المقارنة، بلغت قيمة الأصول التي لم يُعثر عليها في 31 ديسمبر 2012، مقدار 392 744 فرنكاً سويسرياً بالمقارنة مع 22 024 فرنكاً سويسرياً في 31 ديسمبر 2016.  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  بلغت قيمة الأصول التي لم يُعثر عليها في 31 ديسمبر 2017 29 792 فرنكاً سويسرياً، ويعود 3 901 فرنكاً سويسرياً منها إلى فترة عام 2016.  وسيستمر البحث في السنة المالية 2018 لاسترداد أكبر عدد ممكن من الأصول التي لم يُعثر عليها.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  يجري استعراض الإجراءات والعمليات الحالية بما في ذلك العملية المتعلقة بالأصول التي لم يُعثر عليها.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  ضمت مخزونات الجرد الفعلي لعام 2018 ما مجموعه 313 من الأصول التي لم يُعثر عليها، أي ما يقابل قيمة حيازية بمبلغ 164 575 فرنكاً سويسرياً. ولم تتأثر مخزونات الجرد في المكاتب الميدانية حيث جميع الأصول موجودة في مكانها. | مستمر |
| **التوصية 10/2012** | ***رقمنة ملفات الموظفين***  رغم أن تحليلنا لتطابق البيانات المدرجة في نظام تكنولوجيا المعلومات مع ملفات الموظفين لم يُسفر عن أي مشكلة كبرى، فإننا نوصي الإدارة بالشروع في تقييم فعالية تكلفة رقمنة ملفات الموظفين لا من أجل الحيلولة دون أن يؤدي أي حادث عرضي إلى فقدان بيانات أساسية فحسب، وإنما من أجل السماح أيضاً بتوفير واجهة إلكترونية لملفات الموظفين باستخدام النظام SAP للموارد البشرية. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وأخبركم بأن دائرة إدارة الموارد البشرية تدرس هذه الإمكانية. | أنشئ مخطط أولي مفصل (DBBP) لنظام ملفات الموظفين الشخصية (الأرشفة الرقمية) في 19 أبريل 2013.  ويضم هذا المخطط عملية أعمال HRAD (خدمة E&B) ورسم بنية ملف الموظفين الشخصي (الورقي). ويرتبط النظام ببرمجية SAP-ERP\_HCM.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2015:** تم الانتهاء من المرحلة الأولى من إنشاء هذه الأداة. ونظام ملفات الموظفين الإلكترونية الشخصية هو الآن قيد التشغيل.  وتتركز المرحلة التالية من الممارسة المتعلقة بأعمال HRAD (خدمة E&B) بصورة رئيسية في الاتجاهين التاليين:  (1 تخفيض مواقع الخزن السابقة (الخزائن والأدلة المحوسبة) لإعادة توجيه تدفقات وثائق المحفوظات إلى نظام الملفات الإلكترونية.  (2 تخفيض عدد الوثائق الورقية بواسطة طرائق العمل المعدلة (التكرار، التراكب، الطباعة غير الضرورية، إلخ.). وسوف يكون هناك دائماً وثائق ورقية لأن الوثائق الأصلية الموقعة يجب أن تحفظ لأسباب قانونية ولتأكيد دقة المعلومات المسجلة في برمجية SAP‑ERP\_HCM.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** إن الرقمنة جارية. وتقوم دائرة إدارة الموارد البشرية بعملية استعراض أساسية لجميع إجراءاتها وتدفق وثائقها بغية إنشاء هيكل إلكتروني لإدارة المعلومات يكون مركزياً ومنظماً وآمناً، من أجل دعم تقديم الخدمات الخاصة بالموارد البشرية.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** لا يزال المشروع جارياً. ويعمل موظف واحد من دائرة إدارة الموارد البشرية على هذا المشروع كما هو متوقع.  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  اكتمل العمل التحضيري لترحيل البيانات. ولكن يلزم إجراء مزيد من المناقشات مع دائرة خدمات المعلومات لتنفيذ معمارية ونظام منيعين لإدارة المعلومات، بما في ذلك إمكانية الربط مع نظام SAP-HR ERP.  **التحديثات حتى ديسمبر 2018:**  تظل التعليقات السابقة صالحة. وإضافة إلى ذلك، ستشمل الخطة الاستراتيجية الجديدة للموارد البشرية خطوط العمل التالية، باعتبارها هدفاً من أجل إنشاء خدمات للموارد البشرية قائمة على التميز:  **•** خدمات الموارد البشرية المبسطة والشاملة (تبسيط سير العمل والعمليات، وتعزيز بيئة عمل خالية من الورق، ووضع خطط وبرامج مؤسسية موجهة نحو العملاء).  **•** عمليات تخطيط موارد المؤسسة(ERP) بشكل مبتكر وعقلاني ومتكامل، مما سيدعم تدريجياً جميع أنواع عمليات الموارد البشرية ويوفر مجموعة من الميزات الوظيفية الجديدة التي ستعزز كفاءة هذه العمليات.  **•** استخدام فعّال لبيانات الموارد البشرية وتحليلاتها بحيث يمكن تحويلها إلى معلومات مفيدة وربطها بما يتعلق بها من تدابير متخذة في إطار الموارد البشرية وكذلك في سياق الرقمنة العالمية لوظائف الموارد البشرية؛  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  **(**انظر التوصية 3/2017 أعلاه). | مستمر |

# 

الملحق II - متابعة الاقتراحات في تقاريرنا السابقة

|  | **الاقتراح الذي تقدم به ديوان مراجَعة الحسابات الإيطالي** | **التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت إصدار التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بحسب تقييم ديوان مراجَعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الاقتراح 1/2017** | نقترح أن تشرع أمانة الاتحاد بأسرع ما يمكن في إجراءات اختيار لمنصب موظف الأخلاقيات وأن تقوم، على أساس مؤقت ومرحلي، بتعيين موظف من الفئة الفنية يمتلك المهارات اللازمة في هذا المنصب ريثما تكتمل إجراءات الاختيار. | يجري استكمال الإعلان بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO). وقد حُدد المرشحون المحتملون للأجل القصير ولفترة انتقالية ويجري تقييمهم. | **التحديثات حتى أبريل 2019:**  ستتولى موظفة الأخلاقيات المعيّنة حديثاً مهامها في 3 يونيو 2019 | مغلق |
| **الاقتراح 2/2016** | ***اعتماد دليل مشتريات وإجراء مقنن في الاتحاد***  علاوةً على ذلك، نقترح أن يراجع الاتحاد العتبة المحددة لالتماس ثلاثة عروض على الأقل من أجل ضمان الإدارة المالية السليمة للعملية. | يوافق الاتحاد على هذا الاقتراح. وسيُدرج ذلك في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018:**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  تم التنفيذ. واعتُمدت إجراءات جديدة بشأن المشتريات التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري في 1 أبريل 2019. وحُددت الآن عتبة التماس ثلاثة عروض أسعار على الأقل عند 5 000 فرنك سويسري. | مغلق |
| **الاقتراح 2/2015** | ***الاتفاقات المبرمة مع البلدان المضيفة للمكاتب الميدانية***  نقترح بالتالي أن تواصل إدارة الاتحاد استعراضها لاتفاقات البلد المضيف السارية لغرض إضفاء طابع رسمي على "الممارسات المتفق عليها" وتحديد المزايا التي تجنى من هذه الاتفاقات، من أجل تعزيز دور الاتحاد وحماية أصوله. | إن الاقتراح رقم 2 اقتراح مقبول ويجري تطبيقه على أرض الواقع منذ سنوات عدة وسيظل يطبق في المستقبل.  وبالتالي، فقد أبرم في عام 2013 اتفاق محدد لمكتب المنطقة في هندوراس الذي لم يكن يعتمد على أي اتفاق.  وعلى نحو مماثل، ينبغي في المستقبل القريب توقيع اتفاق رسمي لمكتب المنطقة في إندونيسيا (الذي لا يعتمد حالياً على أي اتفاق رسمي)؛ وقد أعطى الطرفان موافقتهما المبدئية على مشروع الاتفاق باستثناء فقرة واحدة لا تزال معلقة بسبب مشاورات داخلية تجرى في حكومة إندونيسيا. وقد يتم أيضاً عمّا قريب الانتهاء من استعراض اتفاق البلد المضيف الساري حالياً للمكتب الإقليمي في بانكوك. وأخيراً، يتم أيضاً التفاوض الآن لإبرام اتفاق مع البلد المضيف لمكتب المنطقة في شيلي.  والغرض من المفاوضات الجارية فيما يخص المكاتب الميدانية التي لا تعتمد على اتفاق رسمي مع البلد المضيف هو تقنين الممارسات السائدة بإبرام اتفاق مع البلدان المضيفة المعنية. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** تم توقيع اتفاق رسمي لمكتب المنطقة في إندونيسيا (الذي لا يعتمد على أي اتفاق رسمي) في أبريل 2017 بعد 8 سنوات من المفاوضات. وقد يتم عمّا قريب الانتهاء من استعراض اتفاق مع البلد المضيف الساري حالياً للمكتب الإقليمي في بانكوك. وأخيراً، يتم أيضاً التفاوض الآن لإبرام اتفاق مع البلد المضيف لمكتب المنطقة في شيلي.  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  لا توجد  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  فيما يتعلق بمراجعة اتفاق البلد المضيف الساري حالياً من أجل المكتب الإقليمي في بانكوك، تم آخر إجراءٍ للمتابعة عن طريق رسالة وجهتها مديرة مكتب تنمية الاتصالات إلى السلطات التايلاندية بهدف إعادة تنشيط المناقشات المتعلقة بضرورة الإسراع بتوقيع هذه النسخة المراجَعة. ويجري التفاوض أيضاً على إبرام اتفاق مع البلد المضيف من أجل مكتب المنطقة في شيلي. | مستمر |
| **الاقتراح 1/2014** | ***الأصول المنخفضة القيمة (LVA)***  نقترح في هذا الصدد أن تنظر الإدارة في مراجَعة حد العتبة للأصول المنخفضة القيمة، خاصةً تحديد الفئات المختلفة للبنود واستهلاكها طبقاً لعمرها النافع. | ستتم دراسة هذا الاقتراح من أجل تحليل أثر تحديد عتبات تفاضلية طبقاً لفئة الأصول الثابتة. وجدير بالذكر أن القيمة 15,2 مليون فرنك سويسري تمثل القيمة الإجمالية للأصول المنخفضة القيمة المحسوبة في وحدة الأصول الثابتة منذ تطبيق المعايير IPSAS (بما في ذلك مبلغ لموازنة التنفيذ ما قبل المعايير (IPSAS)). | ما زال تنفيذ هذا الاقتراح قيد التقييم.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** سيُتخذ القرار على أساس نتيجة تأثير المحاسبة الذي يُدرس حالياً.  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  لا يزال تنفيذ هذا الاقتراح قيد التقييم مع ملاحظة أن قيمة 15,2 مليون فرنك سويسري، التي تمثل القيمة التراكمية للأصول الثابتة ذات القيمة المنخفضة، لم ترتفع كثيراً منذ 1 يناير 2010.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  يجب تعديل القواعد واللوائح المالية الحالية. وسيُعرض مقترح تغيير عتبة تقييم الأصول على المجلس من أجل الموافقة عليه في دورته لعام 2020. ومن المخطط تنفيذ معدلات استهلاك جديدة للأصول المنخفضة القيمة في 2021. | مستمر |
| **الاقتراح 3/2014** | نقترح على الإدارة، عند الحاجة، أن تحدد مجموعة شاملة من الأدوات والأدوات الفرعية وأن تستخدم الأداة الأهم لمراقبة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومعالجته بشكلٍ فعّال. | تتم حالياً مراقبة خطة التأمين الطبي الجماعي بهدف التمكن في وقت مبكر من تحديد التعديلات التي تضمن تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول. وقد أُخذت القوى الدافعة المذكورة أعلاه في الاعتبار من أجل تحديد التعديلات ذات الصلة. وسوف يموَّل التزام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وفقاً للموارد المتاحة الطويلة الأجل مع مراعاة القيود المفروضة على الميزانية. | تأخذ الإدارة بهذا الاقتراح؛ وعند انتهاء الدراسة الإكتوارية الكاملة، سيُنظر في نتائجها من أجل تحديد الأدوات المناسبة لمعالجة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بشكلٍ فعّال.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: سيُعلن عن نتائج هذه الدراسة الإكتوارية الكاملة في منتصف 2017. واستناداً إلى نتائج الدراسة، ستُحدد الإدارة الأدوات اللازمة لمراقبة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بشكل فعّال.  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  سيستمر الاتحاد في تمويل احتياطي التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة حسب النتائج ذات الصلة بالميزانية وكذلك من خلال مخصصات الميزانية المقررة.  واستناداً إلى نتائج الدراسة الإكتوارية الكاملة، سيراجع الاتحاد الأدوات الرئيسية لضمان استدامة الخطة.  **التحديثات حتى أبريل 2019:**  لا تزال لجنة خطة التأمين الطبي الجماعي تستكشف الخيارات المختلفة. وسيتم استعراض الأدوات الكفيلة بالحفاظ على استدامة الخطة فور اتخاذ اللجنة قراراً بهذا الشأن. | مستمر |
| **الاقتراح 7/2014** | نقترح على الإدارة أن تجري تحليلاً للتداعيات فيما يتعلق بضياع الخبرة ذات الصلة التي يمكن أن تترتب عن التبديل السريع للأشخاص وحالات التقاعد المتوقعة، وتحديد أولويات استراتيجية للاحتياجات المستقبلية من الموظفين في الأجل المتوسط. | أحاطت الإدارة علماً بالاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين الإعلان عن سياسة بشأن استخدام عقود اتفاقات الخدمة الخاصة لضمان استخدام هذه القوة العاملة على نحو ملائم وبما يخدم أفضل مصلحة للاتحاد. | أ ) ما زال العمل يجري على الإعلان عن سياسة بشأن استخدام عقود اتفاقات الخدمة الخاصة (SSA). وستشمل السياسة الجديدة العناصر التالية:  - تعريف منقح لعقود اتفاقات الخدمة الخاصة؛  - تحديد مختلف فئات المهام التي يجوز أن يبرم لها عقد اتفاق خدمة خاصة مع مراعاة حجم الوظائف الأساسية/غير الأساسية، والمهام المرتبطة بالمشروع، والخبرة الرفيعة المستوى اللازمة لإجراء بحوث معينة؛  - استحداث عملية توظيف موحدة على نطاق الاتحاد؛  - وضع جدول للأجور وتحديد نطاقاتها بما يغطي شتى الاحتياجات؛  - مبادئ توجيهية واضحة بشأن الجداول الزمنية لتنفيذ العمليات؛  - مبادئ توجيهية واضحة بشأن المدة بما في ذلك الأحكام والشروط السارية لتمديد هذه العقود وتجديدها؛  - إعادة تحديد المزايا الاجتماعية المرتبطة بها والمستحقات الأخرى (مثل تكاليف السفر، وبدل الإقامة اليومي للموظفين غير المحليين، إلخ.)؛  - تحديد أداة لتقييم المخرجات.  ب) ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن إبرام العقود الداخلية وعقود اتفاقات الخدمة الخاصة خاضع لإشراف موظفين معينين لهذا الغرض، للمساعدة على الحفاظ على الاستقرار المؤسسي.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: أُعد مشروع وقُدّم للعلم إلى المجلس في دورته لعام 2017، ريثما يُنظر فيه من خلال العملية التشاورية الداخلية العادية.  **التحديثات حتى أبريل 2018:**  يجب أن تكتمل العملية التشاورية الداخلية. ولكن هناك نقاش مستمر بشأن ما إذا كان ينبغي لدائرة إدارة الموارد البشرية معالجة طلبات فرادى المقاولين كعقود فردية أو ينبغي لخدمة المشتريات أن تعالجها من خلال إجراءات شراء الخدمات. وقد تريثت دائرة إدارة الموارد البشرية في استكمال وضع هذه السياسة إلى أن يُتخذ قرار في هذا الصدد. | مغلق  حلت محله التوصية 3/2017 |

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_